

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

موقف الاتحاد الأوروبي من وصول الحركات
الإسلامية للحكم في دول جنوب المتوسط
(حركة النهضة أنموذجاً)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات المتوسطية

إشراف الأستاذ:

عبد الكريم واري

إعداد الطالبتين:

بلعدي صبرينة

بن عسال هدي

لجنة المناقشة:

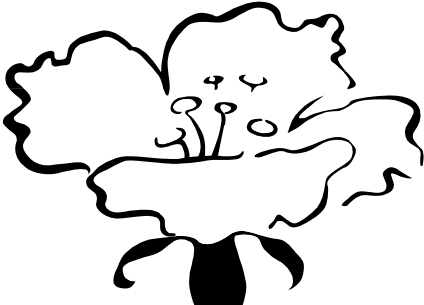
د.أستاذ: ونوغي مصطفى.....رئيساً

أستاذ: عبد الكريم واري، (جامعة مولود معمري، تيزي وزو).....مشرفاً ومقرراً

أستاذ: قصاص يونس.....ممتحناً

السنة الجامعية: 2017/2018

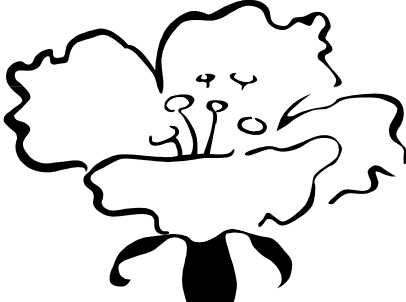




إهداء

إلى من افتقدتها... أمي، إلى ذكراها وروحها الطاهرة.
إلى قدوتي في الحياة... والدي.
إلى قنديل ظلامي ورفيقة دربي أختي الكبرى سامية.
إلى باقي أشقائي وشقيقاتي: حبيبة وفوزية وكريم ومحمد.
إلى قرة عيني ابن أختي محمد ياسين.
إلى كل باقي عائلتي وأحبائي وأصدقائي.
إلى كل زملائي وزميلاتي مع خالص تمنياتي بالتوفيق. وأخص
صديقتي ورفيقة دربي في هذا المشوار (هدى).
إلى كل أساتذتي ممن علموني وأناروا عقلي بنور العلم.
أهدي لكم ثمرة هذا الجهد المتواضع.

صبرينة



إهداء

إلى والدتي الغالية مع محبتي.
إلى رمز الصبر والحنان والدي الغالي.
إلى كل إخوتي وأخواتي: ياسمين وفاطمة وأمين وفيل
وشكيب.
إلى جيل المستقبل وعلى رأسه خليل إياد، والبرعم المنتظر
زياد رشيد.
إلى رفيق دربي المستقبل مع خالص المحبة.
إلى كل زملاء الدراسة وأخص بالذكر صديقتي المقربة
وشريكتي في هذا العمل (صبرينة).
إلى كل من علمني حرفاً فأنا لبي الدرب (أساتذتي).

هدى

كلمة شكر



نشكر الله سبحانه وتعالى، ابتداءً واعترافاً بالفضل
والجميل نتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف

محمد الكريم واري

الذي أشرف على هذا العمل وتتبعنا فيه بالنصائح
والإرشادات.

نفع الله به العلم وطلابه، وجزاه الله عنا كل خير.

بلعدي صبرينة وبن عسال هدى

مقدمة

شهدت سنوات التسعينات صعود التيار الإسلامي داخل الحقل السياسي في مختلف الأقطار العربية والإسلامية، وحظيت هذه الحركات باهتمام كبير سياسيا وإعلاميا وكذا أكاديميا بعد الأحداث الأخيرة التي عرفها العالم العربي عام 2011، حيث سرى بالاتجاه نحو الانفتاح السياسي وإتاحة المزيد من الحريات لقوى المعارضة، واعتماد الانتخابات كأحد وسائل تحديد الشرعية، كما في مصر مثلاً فقد تصدرت حركة الإخوان المسلمين السلطة بعد أول انتخابات رئاسية ديمقراطية في البلاد، غير أن فترة حكمها لم تدوم سوى عام قبل الانقلاب عليها سنة 2013، أما في تونس فقد فاز المرشحون الإسلاميون "حركة النهضة" بالأغلبية البرلمانية سنة 2012 قبل أن تتربع على عرش السلطة في تونس من خلال الانتخابات الرئاسية سنة 2014.

فبعد أن مرت الحركات الإسلامية بتجارب صعبة مع الأنظمة الحاكمة في مرحلة السرية وتعارضها بشتى الوسائل السلمية والمسلحة، مما جعلها في حالة تصادم معها، فإن تسارع التحولات السياسية والدولية والداخلية في بداية التسعينات من القرن الماضي أفرزت مناخا سياسيا مغايرا في دول جنوب المتوسط وفتحت المجال أمام الحركات الإسلامية للانخراط في الحياة السياسية شيئا فشيئا، وقبولها بقواعد اللعبة الديمقراطية من خلال تبنيها لخيار المشاركة ونبذ العنف .

كما أظهرت هذه الحركات مرونة غير مسبوقة حيث رفعت شعار الإسلام المعتدل كما هو الحال بالنسبة لحركة النهضة التونسية التي استغلت وصولها للحكم في تحسين وتلميع صورتها داخليا وخارجيا، محاولتا بذلك كسب الدعم المحلي والعالمي بما في ذلك الإتحاد الأوروبي، الذي بدأ يقدر وجود أنواع مختلفة من المجالات الأيديولوجية والسياسية ضمن هذه الفئة الواسعة، وفي ظل تغير الديناميات المحلية والإقليمية في جنوب المتوسط فإن الحاجة العملية للاتحاد الأوروبي للإيجاد محورين سياسيين تتم تصفيتهم من خلال تصورته حول ما يبدو عليه الفاعل المعتدل أو حقيقة أن الفاعلين المعتدلين لا ينظر إليهم على أنهم يشكلون

تهديدا ويشغلون مناصب السلطة يخلق مجالا للمشاركة ويغذي في الوقت نفسه الطريقة التي يصنف بها الإتحاد الأوروبي الإسلام السياسي.

إشكالية الدراسة:

نظرا لتصدر الحركات الإسلامية المشهد السياسي في العديد من دول جنوب المتوسط عقب ثورات الربيع العربي وكذا فرض هذه الأخيرة منطقتها في المنطقة والساحة الدولية كان ولا بد على الإتحاد الأوروبي التعامل معها، لذا طرحنا الإشكالية التالية:

ماهو موقف الإتحاد الأوروبي من تصاعد الحركات الإسلامية في دول جنوب المتوسط وكيفية تعامله معها؟

ولنتفكك هذه الإشكالية طرحنا مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالاتي:

- 1- ما هي العوامل التي أدت إلى ظهور الحركات الإسلامية؟
- 2- هل لربيع العربي حقا دور في عودة هذه الحركات إلى المشهد السياسي ؟
- 3- ماهية الأسباب وراء النظرة السلبية الأوروبية للإسلام والمسلمين ؟
- 4- هل التعاون الأوروبي مع هذه الحركات هو خيار سياسي أم ضرورة أمثلتها الأوضاع الحالية للمنطقة؟

الفرضيات:

في محاولة للإجابة عن الإشكالية السابقة طرحنا الفرضيات التالية:

- 1 - كلما كان تأثير هذه الحركات في المنطقة كبير كلما كان الموقف الأوروبي موقف إيجابي داعم ومساند لها.
- 2 - كلما كانت الحركات الإسلامية تخدم المصلحة الأوروبية في المنطقة كان تعاون الإتحاد الأوروبي معها كبير.
- 3 - كلما كانت هذه الحركات تهدد نفوذ ومصالح الإتحاد الأوروبي في المنطقة كان الموقف الأوروبي موقف سلبي معاد لها.

أهمية الدراسة:

تتدرج أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول تقديم نظرة شاملة فيما يتعلق بالحركات الإسلامية وسياسة الإتحاد الأوروبي اتجاهها وهذا خاصة بعد الأحداث المتعاقبة على الساحة الدولية بدأ بالأحداث 11 سبتمبر 2001 إلى الثورات الأخيرة التي تشهدها دول جنوب المتوسط والتي تأثر أمنيا واقتصاديا على الضفة الأخرى من المتوسط "أوروبا".

كذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في دراسة التحول في الموقف الأوروبي تجاه الإسلام السياسي بعد الربيع العربي وتعتبر مواقف هذا الأخير تجاه حركة النهضة أبرز مثال على ذلك، بحيث في هذه العلاقة الناجمة عن ذلك بكل ماله علاقة بالشق الأمني في المنطقة خاصة في ظل تواصل الأزمة الليبية.

و انطلاقا من هذه الأهمية تم اختيار هذا الموضوع وتركيز على موقف الإتحاد الأوروبي من تربع حركة النهضة على عرش السلطة في تونس كونها من سمحت لتيار الإسلامي في شقه المعتدل في اقتحام الحقل السياسي المحلي والدولي.

أهداف الدراسة:

1- رصد مسيرة الحركات الإسلامية في دول جنوب المتوسط ومعرفة أسباب نشؤها وأبعدها ونتائجها.

2- محاولة فهم النظرة الغربية العدائية للأوروبيين اتجاه كل ما هو إسلامي.

3- محاولة فهم التغير المفاجئ في الموقف الأوروبي اتجاه الحركات الإسلامية .

4- محاولة إثراء المكتبة العلمية بهذا لموضوع في ظل التقصير في التطرق إليه.

5- وضع نتائج هذا البحث تحت تصرف الباحثين والمهتمين بممارسة العمل

السياسي.

مبررات اختيار الموضوع:

1 - الأسباب الموضوعية:

أ- إن الصدى الكبير الذي نالته الحركات الإسلامية من قبل شعوب دول جنوب المتوسط يثير الحماسة لمعرفة دور هذه المساندة لشعوب جنوب المتوسط ودورها في التأثير على الرؤى الأوروبية اتجاه تصاعد الحركات الإسلامية في المنطقة.

ب- إن موضوع الحركات الإسلامية في دول جنوب المتوسط وموقف الإتحاد الأوروبي من المواضيع الراهنة التي لم تستوفي حقها بعد في التحليل والاستقصاء .

2 - الأسباب الذاتية:

أ. إن موضوع الحركات الإسلامية وتصدرها المشهد السياسي بعد الربيع العربي وتغير الرؤى الأوروبية اتجاه هذه الحركات يثير الفضول لمحاولة اكتشاف الدوافع وراء هذا التغير .

ب. إن هذه الدراسة تهتم بالحركات الإسلامية وبتيار مهم فيها ألا وهو التيار المعتدل الذي عاد إلى الساحة السياسية بعدما سجلت التيارات الأخرى لهذه الحركات عموما تراجعاً بعد الأحداث الربيع العربي .

مجالات الدراسة:

المجال الزمني: منذ تأسيس أول حركة إسلامية سنة 1928 إلى غاية النقلة الديمقراطية الحالية بعد ثورات الربيع العربي 2017.

المجال المكاني: تقتصر الدراسة على الحركات الإسلامية في دول جنوب المتوسط وموقف الإتحاد الأوروبي منها كل هذا في النطاق المتوسطي

المجال الموضوعي: تعالج الدراسة مسألة محددة وهي موقف الإتحاد الأوروبي من تصاعد الحركات الإسلامية في دول جنوب المتوسط إضافة إلى كيفية تعامله معها بعد توليها السلطة.

مناهج الدراسة:

منهج دراسة الحالة: يتميز منهج دراسة الحالة بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية وحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة، ذلك أن الحالة التي يتعذر علينا فهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظراً لوضعيتها المعقدة، يمكننا أن نركز عليها بمفردها ونجمع بيانات

ومعلومات المتعلقة بها ونقوم بتحليلها ثم نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها، وإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي من خلال تحليل موقف الإتحاد الأوروبي من تصاعد الحركات الإسلامية في دول جنوب المتوسط لتقرب من الظاهرة والابتعاد عن السطحية في التحليل، وقد بني جوهر البحث على دراسة حالة حركة النهضة التونسية.

المنهج المقارن: يستخدم هذا المنهج استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

ويتيح استخدام هذا المنهج التعمق والدقة في الدراسة، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو الموارد البشرية، ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه التشابه والاختلاف بينهما، لهذا استخدمناه لتحديد الاختلاف والتشابه بين الحركات الإسلامية في دول جنوب المتوسط ومقارنة مسارها السياسي وتحديد أهم النتائج التي استطاعت الوصول إليها.

المنهج التاريخي: يستعمل هذا المنهج المعلومات التاريخية بقصد الاستفادة من تجارب الماضي وتطوراتها كما لا يمكن فهم الحاضر إلا بدراسة الماضي وتطوراته لكن يمكن فهم الوضع الراهن والتنبؤ بما سيحدث في المستقبل وقد استخدمنا هذا المنهج من أجل فهم الحركات الإسلامية في دول جنوب المتوسط وتتبع مسارها التاريخي وكذا مراحل تطور الإسلام في أوروبا.

الدراسات السابقة:

إن القيام بأي دراسة علمية أو بحث أكاديمي يتطلب مسح معرفي لدراسات سابقة، في نفس المجال أو الإطلاع على أكبر عدد ممكن من الدراسات والبحوث في نفس المجال المراد القيام به، بهدف الاستفادة منها وإمكانية إثرائها وفي هذا الإطار لا توجد العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة الموقف الأوروبي من تصاعد الحركات الإسلامية في دول

جنوب المتوسط بعد تصدرها المشهد السياسي عقب ثورات الربيع العربي ولكن هناك دراسات ساعدتنا في تحليل الموضوع نذكر منها:

كتاب: **رضوان أحمد الشمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي،** حيث استهل دراسته بعرض مختلف المفاهيم التي لها علاقة بالأصولية والإسلام، ثم انتقل إلى عوامل ظهورها وكذا علاقة هذه الحركات فيما بينها وموقف الحكومات العربية منها⁽¹⁾.

كتاب: **مهدي جردات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي،** لقد تناول مهدي جردات الأحزاب والحركات السياسية بشكل مفصل حيث تعرض لنشأة وتكوين هذه الحركات وكذا مختلف هياكلها⁽²⁾.

مذكرة: **حسين سليمان فريد عبد الفتاح، الإشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين وأثرها على العملية الديمقراطية في مصر،** في هذه الدراسة تناول حسين سليمان العلاقة بين الإخوان والتيارات السلفية الأخرى في مصر قبل وبعد ثورة 25 يناير كما تناول حركة الإخوان المسلمين بالتفصيل⁽³⁾.

مذكرة: **سامية حمدي، أثار ظاهرة الإرهاب في مجتمع الجزائري،** بحيث تناولت في هذه الدراسة الفترة الحساسة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات بعد الانقلاب علي الخيار الديمقراطي وأشرت كذلك إلي مخلفات هذه الأزمة من ظهور الإرهاب ودخول الجزائر في دوامة أقل ما يقال عنها أنها عنيفة⁽⁴⁾.

أما فيما يخص موضوع الإسلام في أوروبا فقد اعتمدنا عدة دراسات نذكر منها:

كتاب: **هشام الصاغور، سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه دول الجنوب،** الذي تناول فيه المنظور النظري الواقعي والليبرالي لسياسة الخارجية كما تطرق إلى عملية صنع القرار

1 - رضوان أحمد الشمسان الشيباني، الحركات الأصولية في العالم العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006.

2 - مهدي جردات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.

3 - حسين سليمان فريد عبد الفتاح، الإشكالية العلاقة بين التيارات السلفية و جماعة الإخوان المسلمين و أثرها علي عملية التحول الديمقراطي في مصر، 2014.

4 - سامية حمدي، أثر ظاهرة الإرهاب في المجتمع الجزائري، مذكرة لنيل شاهدة المجيستر، بسكرة، 2009.

في الإتحاد الأوروبي ثم السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه قضايا جنوب المتوسط من الديمقراطية وحقوق الإنسان وكالإنسقاط تم اتخاذ الجزائر كنموذج لسياسة الإتحاد الأوروبي في جنوب المتوسط⁽¹⁾.

دراسة لورانس بروس، نظرة الغرب السلبية للإسلام، في دراسة تحليلية نقدية تتطرق فيها إلى أسباب وخلفيات هذه النظرة السلبية⁽²⁾.

دراسة جاسم الرماحي، أئمة التطرف في أوروبا، في هذه الدراسة تطرق إلى الإسلام في أوروبا والجماعات المتطرفة وكيف لأوروبا مواجهاتها⁽³⁾.

أما في ما يخص موضوع علاقة الإتحاد الأوروبي بالحركة النهضة فهي قليلة جدا لحداثة الموضوع ونذكر منها:

دراسة **silviacolombo, bendetta voltolini, the eus engagement**

political, islame the case of enahda، هذه الدراسة تطرقت إلى العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وحركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي متخذتا من حركة النهضة المثل الأعلى لهذه العلاقة باعتبارها تمثل الإسلام المعتدل⁽⁴⁾.

مذكرة: قطاف أسماء، الحركات الإسلامية وتحدي مسار الديمقراطية بعد الربيع العربي في بلدان المغرب العربي، حركة النهضة التونسية نموذجا، في هذه الدراسة تناولت التأصيل النظري ولمفاهيمي للحركات الإسلامية وعملية التحول الديمقراطي قبل وبعد الربيع العربي متخذة من حركة النهضة نموذجا للإنسقاط⁽⁵⁾.

1 - هشام الصاغور، سياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، 2010.

2 - هدى صالح، لورانس بروس، نظرة الغرب السلبية للإسلام، متحصل عليه من الموقع : [Archive.aawpat.com /detailsap.section=282article.26930le5/12/2004](http://Archive.aawpat.com/detailsap.section=282article.26930le5/12/2004).

3 - جاسم الرماحي، أئمة التطرف في أوروبا، مجلة المجلة، عدد 26، فبراير 2018، متحصل عليهم من الموقع: <http://arab.majala.com/2018/02/article-le-55263965>.

4 - **silvia colombo, bendetta voltolini, the eus engagement political, islame.the case of enahda**arible.moderate with seliman haide ed midelle east centre paper series, opt par : <http://google/smg8zd.19> july 2017.

5 - قطاف أسماء، دور الحركات الإسلامية في مسار الديمقراطي في بلدان المغاربية "حركة النهضة كنموذج" رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

وتأتي هذه الدراسة كإضافة لما سبق من الدراسات مع التركيز على موقف الإتحاد الأوروبي من تصاعد الحركات الإسلامية، التي مازالت الدراسات حولها قليلة جداً خاصة تلك تخص الموقف الأوروبي من الحركات الإسلامية في ظل وبعد الربيع العربي.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول إضافة إلى الاستنتاجات والخاتمة ويحتوي الفصلين الأولين على أربعة مباحث ويحتوي كل مبحث على مطلبين في حين الفصل الثالث على ثلاثة مباحث ويحتوي كل مبحث على مطلبين.

فالفصل الأول يعالج الحركات الإسلامية في دول جنوب المتوسط وهذا عبر أربعة مباحث فالأول يدرس عوامل ظهورها أما الثاني فيتحدث عن أبرز هذه الحركات، فأخذنا مثلين فتعد الأولى أم الحركات وهي حركة الإخوان المسلمين والثانية التي تعد ظاهرة سياسية تاريخية ألا وهي الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهذا منذ نشأتها سنة 1928 إلى غاية حلها من قبل الأنظمة السياسية فيما تحدث المبحث الثالث عن علاقة الحركات الإسلامية ببعضها البعض وموقف الحكومات العربية منها أما المبحث الرابع والأخير في الفصل فقد تطرقنا إلى الثورات العربية ودورها في وصول هذه الحركات إلى سدة الحكم.

في حين يتطرق الفصل الثاني إلى التخوف الأوروبي من الإسلام والمسلمين وذلك من خلال أربعة مباحث، الأول يعالج النظرة العدائية للإسلام والمسلمين فيما يتحدث المبحث الثاني عن سياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه الحركات الإسلامية أما المبحث الثالث فيدرس الحركات الإسلامية المتطرفة وآليات وتدابير الإتحاد الأوروبية المتخذة في سبيل مواجهاتها، أما المبحث الرابع والأخير فتناولنا فيه الاختلاف والتحول في الموقف الأوروبي اتجاه هذه الحركات.

في الفصل الثالث فيعد تطبيقي نوعاً ما فهو يدرس التحول المشهود في الموقف الأوروبي اتجاه الحركات الإسلامية وهذا من خلال ثلاث مباحث يتناول الأول حركة النهضة ومراحل نشأتها أما الثاني فيفسر التأثير الأوروبي على مسار حركة النهضة بعد ثورات

الربيع العربي أما المبحث الثالث فيدرس واقع هذه الشراكة والسيناريوهات لهذه العلاقة الثنائية.

صعوبات الدراسة:

صادفت إعداد هذه الدراسة مجموعة من العراقيل التي عرقلت عملية البحث نذكر منها قلة الدراسات الأكاديمية فيما يتعلق بموضوع الحركات الإسلامية وعلاقتها مع الإتحاد الأوروبي، وكذا موقف الإتحاد الأوروبي من تصدر حركات الإسلام السياسي الحكم في دول الربيع العربي وهذا باعتبار الموضوع جديد نوعا ما، في المقابل كثرة الكتابات الصحفية في الموضوع والتي كثيرا ما تعطي معطيات متناقضة ومتضاربة كما تعطي في بعض الأحيان تواريخ خاطئة.

الفصل الأول

الحركات الإسلامية في دول

جنوب المتوسط

لقد شكل انهيار الخلافة العثمانية عام 1924 نقطة بارزة في أذهان العديد من الشخصيات الإسلامية، التي ساهمت في إنشاء الحركات الإسلامية باعتبار أن الدولة الإسلامية ضرورة دينية لحفظ الدين والتمسك به، ولذا فقد غلبت السياسية على المفاهيم الأخرى في فكر الحركات الإسلامية، لأنها رأت أن قيام الدولة الإسلامية كفيل بقيام حياة إسلامية، وانهيارها يعني انهيار المنظومة القيمية لهذه الحياة، فيما يلاحظ على هذه الحركات أنها جاءت في سياق المقاومة أو التصحيح، مقاومة المستعمر أو الأنظمة السياسية الجائرة أو تصحيح أوضاع اجتماعية عامة كانت قد ابتعدت عن القيم الدينية بفعل الحداثة أو محاولة مسايرة الغرب، وقد تدرجت هذه الحركات بين استخدام القوة والحوار لتطبيق مبادئها، إلا أن تلك التي استخدمت العنف لوحقت من قبل السلطات الحاكمة وتعرض أعضائها للإعدام والنفي والسجن فاضطرت فيما بعد تغيير أساليب نشاطها، واحتل الحديث عن الإسلام السياسي موقعا محوريا في السجلات السياسية الفكرية العربية مع اندلاع الربيع العربي في المنطقة، وبرزت هذه الحركات بوصفها لاعبا مهما في كثير من الدول يتوقع أن يكون لها دور فاعل في ترسيم الأطراف الفاعلة المحلية أو الدولية التي ازداد تأثيرها في السنوات الأخيرة.

المبحث الأول

عوامل ظهور الحركات الإسلامية في دول جنوب المتوسط

لقد ساعدت عوامل متعددة في ظهور الحركات الإسلامية فتداخلت بين السياسة والتاريخية واجتماعية والأهم دينية غير أن الأصح هو تقسيمها إلى داخلية وخارجية في ظل الأوضاع العالمية المتقلبة.

المطلب الأول

عوامل داخلية

أبرز السمات المميزة لهذه الحركات هي حركات نشأت في كنف الحداثة واستجابة لحداثة المرجعية الإسلامية ولا تنطلق مثل غيرها من منطلق الفعالية المجردة ولا تستند إلى قيم وإيديولوجيات أخرى تتعارض مع هذه المرجعية الإسلامية ولا تنطلق مثل غيرها من منطلق الفعالية المجردة ولا تستند إلى قيم وإيديولوجيات أخرى تتعارض مع هذه المرجعية أو تعتمد مرجعية من خارجها كانت هذه الحركات وإلى حد كبير وليدة هذا العالم الجديد الذي يعتبر الخروج عن الإطار الإسلامي التقليدي وبمعنى آخر ثنائية الحداثة "العامة" إحدى أبرز مزاياه⁽¹⁾.

تعددت الاجتهادات في أسباب الانتشار الواسع الذي لقيته هذه الحركات في المجتمعات الإسلامية وبخاصة بعد ما عرف بالصحو الإسلامية في السبعينات والثمانينات وقد رأى بعض المحللين في هذا نجاح ثمار الطفرة النفطية وأثارها مقرونا بالشعور بالخيبة من فشل الحكومات والأيديولوجيات العلمانية إضافة إلى أزمة الهوية والشعور بالدونية تجاه الغرب. وبالرجوع إلى أزمات الاقتصادية النفطية 1929 ومرورا بالأزمات الاقتصادية والسياسية التي ضربت العالم الإسلامي في النصف الثاني من هذا القرن⁽²⁾.

وكان فعل دفاعي في المجتمعات الإسلامية التي دهمتها الحداثة كان التهديد الأول بالتفكك والانحيار وثمة تفسيرات مماثلة ترجع صعود الحركات الإسلامية إلى طبيعة الدين

1 - إبراهيم النجار وآخرون، دليل الحركات الإسلامية، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ج1، ط2، 2006، ص23.

2 - عبد المنعم سليمان، أسباب صعود تيار الإسلام السياسي بعد الربيع العربي، ب.ب.ن، 2012، ص115.

الإسلامي نفسه وعدم قابلية للعقلنة والعلمنة وتنتهج التفسيرات الغالية في تحليلها وتشخيصها للظاهرة الإسلامية اذن منهج التفسير الاجتماعي للعلمانية. فيرى البعض أن هذا النهج التشخيصي الذي يستصحب فرض العلمنة ضمنا هو نهج مغلوطة من أساسه لكونه يتناول القضية بالمقلوب⁽¹⁾.

ويقصد بيه الفكر الأيديولوجي بوظيفة تحديد الأهداف وتحقيق التضامن الداخلي للحركة والتميز عن الآخرين والمتغير الثاني هو مطلب التغير الاجتماعي والسياسي، وقد يكون هذا التغير محدودا أو شاملا وفي حالة الحركات الإسلامية موضع البحث فان التغير الذي تطلبه بمعنى أنها تكتفي بإطلاق مبدأ التغير الذي تطلبه بمعنى أنها تكتفي بإطلاق مبدأ التغير على مستوى المجتمع ونظام الحكم دون أن توضح نوعية السياسات لحل المشكلات التي تثيرها⁽²⁾.

والتغير الثالث هو الرغبة في الانتشار والاستمرار وغالبا ما أدت هذه الرغبة في الانتشار والاستمرار، إلى مراجعة أساليب النشاط من حين إلى آخر بإتباع المروعة أو المهدئة أو الدفاع أو الهجوم حسب تقدير الحركة لقوتها في زمنية معينة ولمصلحتها المشتركة والمتغير الآخر الإستراتيجية التي تتبعها الجماعة لتحقيق الأهداف ولا تخرج الإسلامية عن إتباع إحدى الإستراتيجيتين.

أما الإصلاح أو الثورة فيتعين التوضيح في هذا إلا أن الحركات الإسلامية عموما تهدف إلى إحداث تغيير جذري في بنية المجتمع والنظام السياسي بطرح بديل إسلامي لما هو قائم من قيم وأسس لنظام الحكم ولكنها تختلف في كيفية تحقيق التغير وحجمه حسب الزمن فبعضها يؤمن بتحقيق التغير الشامل فورا ودون انتظار حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة ومن هنا تكتسب سمة الجدارية أو الثورية، أما من حيث البناء التنظيمي فإن أول المتغيرات هو الهيكل التنظيمي الذي يتوافق شكله على طبيعة فكر الحركة وإستراتيجيتها

1 - إبراهيم النجار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 35.

2 - عبد الله شبلي، الدين والصراع الاجتماعي في مصر (1970-1985)، كتاب الأهالي، القاهرة، 2000، ص ص

فكلما كانت الحركة أكثر رغبة في الاهتمام بجانب الدعوة الفكرية وتحقيق التغيير على مدى زمني أطول كان بناؤها التنظيمي متمسكا بالمركزية بشدة¹.

وكلما كانت الحركة أكثر ميلا إلى الإسراع بالتغيير، اتسم بناؤها التنظيمي باللامركزية وثاني هذه المتغيرات هو الدور المحوري للقيادات في الحركات الإسلامية، ففي الحركات الأكثر نشاطا والرغبة في التغيير السريع والجدري يكون الدور البار للقيادات العامة وليس للقيادات الفكرية ثم فالحركات التي تبغي إحراز النجاح السريع وتتبنى العنف وتشهد ازديادا وتنوعا في القيادات لحاجتها الماسة لقيادات حركية بارزة تجمع التنظيم متمسا بالحيوية والفاعلية، وأما الحركة التي تسعى لتحقيق أهدافها على مدى زمني أطول فإنها غالبا ما تتسم بقيادة مركزية وكاريزمية واحدة لا تسمح بتنوع وتعدد القيادات⁽²⁾.

وقمنا بتقسيم عوامل ظهور الحركات الإسلامية إلى عوامل مختلفة:

العامل الديني الذاتي (الحركي)

ويرجع ظهورها إلى سقوط الخلافة العثمانية مما أدى إلى فقدان مرجعية المسلمين وهي امتداد وتجديد لحركات إسلامية ظهرت عبر تاريخ الإسلام ولعامل حركية وهذا العامل بتنشيط ويضعف حسب الأحوال وهو يمثل استجابة للواقع ويقوم بدور رئيسي في تشكيل الحركات الإسلامية تبعا لظروف الزمان والمكان الذي تتحكم فيه والحركية في الإسلام عنصر الزمان والمكان الذي تتحكم فيه والحركية في الإسلام عنصر تواصل مع بداية الرسالة وهو يقوم على فكرتي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاجتهاد في الفقه الإسلامي، فالإسلام هو مجموعة من القواعد لا يجوز الخروج عليها، وهذه القواعد يمكن الإسلام من مسايرة العصر والحفاظ على بقائه حتى الآن⁽³⁾.

قد بدأت الفكرة من خلال ذلك لتصاغ فكرة الحركات الإسلامية المعاصرة من ابرز المفكرين محمد عبده، مالك بن نبي، علال الفارسي، بهاء الدين الأميري، عبد القادر عودة،

1 - عبد الله شلبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

2 - عبد الإله بلقزيز، الديمقراطية والمجتمع المدني، مراثي الواقع ومذائج الأسطورة، إفريقيا ومذائج الأسطورة، إفريقيا الشرق الأوسط، إفريقيا الشرق الأوسط، 2001، ص 68.

3 - رضوان احمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية في العالم العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006، ص 29.

وسيد قطب، كما برزت العديد من المدارس الفكرية جماعة من المجاهدين أمثال عبد الكريم الخطابي، عز الدين القسام، عبد القادر الحسني⁽¹⁾.

وعندما ضعفت الدولة العثمانية واقتسمت القوى الاستعمارية بلاد المسلمين كان هذا العامل وراء مقاومته الاحتلال العسكري والثقافي الفرنسي في الجزائر بقيادة الأمير عبد القادر، وهذا ما شجع فكرة الجهاد في فلسطين لمقاومة إسرائيل ولولا المؤامرات من حكام البلاد العربية ربما كان أثمر وقد كان هذا العامل وراء الانتفاضة والمقاومة المستمرة في فلسطين⁽²⁾.

وتظهر مدى أهمية العامل الديني في ظهور الحركات الإسلامية في كونها جذور عميقة في تاريخ الإسلام إلا أن تغير أسلوب عمل هذه الحركات وتنوعه هو الذي أحدث تساؤل مستمر عن أسباب انتشارها مع العلم أن عاملي الزمان والمكان يتحكمان إلى حد بعيد بأسلوب العمل ونوعه وهذا أمر لا تختص به الحركات الإسلامية بل هو أمر مشترك بين كل الحركات الفكرية⁽³⁾. (لتوضيح أكثر انظر إلى الملحق رقم 1).

العامل السياسي

من حيث الشرعية التي تستند إليها هذه النظم:

نظم الحكم الوراثية "الأسرة"

لا علاقة لشعوب هذه النظم باختيار حكامها، وقد نصت دساتيرها على تأكيد حرمان شعوبها من ممارسة حقها في اختيار الحكام والتي استندت في هذا الحق إلى الحكام أنفسهم وإلى الأسرة الحاكمة ومبايعة الشعب تحصيل حاصل، ولذلك سعت لإيجاد غطاء عن طريق استئناء المؤسسات الدينية في بلدانها أو دعم غطاء التحالفات مع رؤساء العشائر والقبائل أو عن طريق شراء التحالفات مع رؤساء العشائر والقبائل أو عن طريق شراء الولاء من المؤسسة العسكرية التابعة لها وأخيرا عن طريق القوى العالمية المؤثرة⁽⁴⁾.

1 - رضوان احمد شمسان الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 30.

2 - نفس المرجع، ص 31.

3 - نفس المرجع، ص 35.

4 - نفس المرجع، ص 34.

أنظمة الحكم "الجمهورية"

القسم الأول: "نظم حكم عسكرية - حزبية - قبلية"

ولا علاقة لشعوب هذه النظم باختيار حكامها. وقد نصت بعض دساتيرها على أن الحاكم لا يكون إلا من حزب النظام وتمثل هذا القسم كل من سوريا، العراق، ليبيا، مما يجعلها لا تختلف كثيرا عن سابقتها.

القسم الثاني: "نظم عسكرية دستورية"

وهذه تستند في شرعيتها في الحقيقة إلى المؤسسة العسكرية فيها، ويتم إسناد قيادات الجيش للموالين، كما تخضع الجيوش فيها إلى عمليات تطهير دورية تستبعد خلالها العناصر المشكوك في ولائها.

من حيث التزام هذه النظم بالديمقراطية

يمكن تقسيم الدول العربية أيضا إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول:

نظم منعت شعوبها من ممارسة حقها الديمقراطي وذلك بالنص دستوريا على منع قيام الأحزاب التعددية والتي تعتبر الوجه الحقيقي للديمقراطية وتمثل هذا القسم كل من دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا والسودان.

القسم الثاني :

نظم صرحت دساتيرها بإباحة التعددية الحزبية إلا أنها قيدت هذا الحق في الدستور أو في قوانين خاصة كقوانين الأحزاب، مما ضيق الهامش الديمقراطي في هذه البلدان وجعله مرهونا بإرادة الحكومة ويمثل هذا القسم كل من مصر، تونس، الجزائر، الأردن، المغرب.

القسم الثالث :

هذه النظم نصت دساتيرها على قيام نظمها السياسية على التعددية الحزبية ولم تضع قيودا أو تستحدث قوانين سياسية في بلدانها كما لم تخول الحكومة حق الموافقة أو الرفض لتكوين الأحزاب السياسية أو شخص أو حزبه.

أما الدستور فتظل نصوصه مهمة لاستكمال الشكل القانوني للدولة ولإضفاء الشرعية المطلوبة ربما سمحت هذه النظم للبعض الأحزاب بالاشتراك في الانتخابات التي ستلزمها لاختيار رئيس إلى جانبه إلا أن الفوز يكون عادة من نصيب الرئيس كما في الجزائر والسودان ومما سبق يتضح أن شرعية نظم هذا القسم مستمدة من المؤسسة العسكرية وليس الشعب⁽¹⁾.

القسم الثالث: نظم حكم "دستورية"

وهذا النوع من الأنظمة سيستمد شرعيته من الدستور الذي اقره الشعب ويعطى الحرية، بدون قيود لكل فئات الشعب في ممارسة حقها في اختيار الحكام، تمثل اليمن هذا القسم حيث أن دستور دولة الوحدة التي تحققت 1990/5/22 قد تمثل شرعية حقيقية للدولة، فقد نص على حق اختيار الشعب لحكامه دون وصاية من احد بل زادت التعديلات الدستورية التي تمت عام 1994 حماية هذا الحق، ومع هذا يجب الاعتراف بوجود بعض التأثير للمؤسسة العسكرية كما أن التوازنات القبلية والمنطقية لها بعض الاعتبار، وربما تقلصت هذه التأثيرات بزيادة الوعي السياسي لدى الجماهير⁽²⁾.

المطلب الثاني

العوامل الخارجية

كان للموقع الجغرافي المتميز للوطن العربي أهمية كبرى بالنسبة للغرب من حيث كونه همزة وصل بينه وبين الشرق الأقصى (أنظر الخارطة رقم 1)، وزاد الاهتمام الدول الغربية الاستعمارية بالوطن العربي لحاجتها إلى طريق مختصر يربطها بمستعمراتها في الشرق، ولما أصبح الوطن العربي جزءا من المستعمرات الغربية انتقلت الأهمية إلى ما يحويه من ثروات⁽³⁾.

1 - إبراهيم النجار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 36، 37.

2 - المرجع نفسه، ص ص 38، 39.

3 - رضوان احمد شمسان الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 90.

واستكملت السيطرة على الخليج بشاطئه العربي الإيراني بعد الاتفاق مع روسيا 1907، وكانت قد سيطرت على عدن عام 1939 بنفس الحجة وعقدت مجموعة من الاتفاقيات الحماية مع السلاطين عمان وجنوب اليمن.

واستطاعت بريطانيا أن تؤمن لنفسها الاستفادة من ثروات المنطقة حتى خروجها عسكرياً من الخليج العربي بل ربطت استقلال هذه الدول باتفاقيات تضمن لها امتيازات لفترة طويلة، وأصدرت الكتاب الأبيض ببريطانيا لنفسها عام 1923 والذي تخول بريطانيا لنفسها بموجبه التدخل العسكري في الخليج بحجة الحماية، ولم تتوقف الأطماع الغربية في الخليج ففي الخمسينات برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة بديلة عن الدول الاستعمارية القديمة فرنسا وبريطانيا عام 1950 تضمن بمقتضاه كل منها حدود الشرق وتتعهد بعدم الاعتداء، كما اشتركت مع بريطانيا بإقامة القيادة المشتركة للشرق الأوسط عام 1950⁽¹⁾.

مشروع أيزنهاور عام 1958 الذي تؤكد فيه الولايات المتحدة الأمريكية سوق تلجئ إليه لحماية مصالحها في المنطقة، وهو ما عرف بمكافحة الشيوعية واعتبرها نيكسون في السبعينات منطقة في غاية الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مشروع كارثر والذي أعلن فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقاوم بالقوة المسلحة للسيطرة على الخليج⁽²⁾.

وفي عام 1980 وقعت مع الصومال اتفاقاً باستخدام الأسطول الأمريكي للموانئ الصومالية وزادت الرغبة في التدخل في الخليج العربي بعد سقوط الشاه ونظامه وقيام الثورة الإسلامية في إيران، من جهة وغزو السوفييت لأفغانستان من جهة أخرى من نفس العام أنشئت قوات الانتشار السريع قوامها 200.000 عسكري، وبدأت فرق منها بمناورات في بلدان الخليج ومصر وهي ما سميت بمناورات "النجم الساطع" وخصصت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 9 مليارات لتطوير هذه القوات للفترة م 81-1985⁽³⁾.

1 - دلال سلامة، مناهج والكتب المدرسية الأردنية والعربية، مركز نسيان للتنمية، الأردن، 2015، ص 55.

2 - المرجع نفسه، ص 60.

3 - عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

وبالرغم من كل هذه المكاسب إلا أن الولايات المتحدة لم تتمكن من فرض كامل شروطها على حكام المنطقة لتحقيق السيطرة الكاملة على منابع النفط فكان لابد من وجود تهديد جديد وقوي تضطر معه دول الخليج إلى طلب العون الأمريكي في تنفيذ الجزء الأول من الخطة الأمريكية بحربه مع إيران ومع أنه لم تنتشر إلا أن وثائق يمكن الركون إليها في كشف خفايا حرب الخليج الثانية وذلك بوجود تنسيق مسبق بين أمريكا ونظام صدام حسين إلا أن أحدهما كما يبدو قد انقلب على الآخر بحيث تحولت النتائج لصالح طرف واحد وكان هذا الطرف هو الولايات المتحدة⁽¹⁾.

أولاً: سيطرة الولايات المتحدة المطلقة على المنظمة الأمم المتحدة (O.N.U) والمنظمات التابعة لها وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبدأت تشكل ملامح النظام العالمي الجديدة بقيادة أمريكا⁽²⁾.

ثانياً: جاء انهيار الاتحاد السوفياتي كنهاية للإيديولوجية الاشتراكية بمفهومها الماركسي والخصم القوي للرأسمالية ليفتح المجال للولايات المتحدة للانفراد بقيادة العالم ولم تضيع كذلك هذه الفرصة الذهبية للانفراد بقيادة العالم، ولم تضيع الولايات المتحدة هذه الدول إلى حلف شمال الأطلسي حتى تمنع احتمال عودة روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي⁽³⁾.

وبالمقابل سارعت إلى دعم الحكام الشيوعيين في الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي حتى تفوت الفرصة على الإسلاميين للوصول إلى الحكم وبالتالي إلى قيام تكتل إسلامي ربما تتضمن إليه أفغانستان وباكستان وتركيا وإيران بل نجحت مع روسيا في تجريد كل الدول المستقلة من أسلحتها النووية كما شجعت الصراعات القومية التي ظهرت في هذه الدول وسارعت ومعه إسرائيل إلى التحذير من خطر انتشار الأصولية الإسلامية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، كما تمكنت الولايات المتحدة من تحييد روسيا وشل فاعليتها الدولية عن طريقها شغلها بمشاكلها الداخلية خاصة الاقتصادية منها والتي ساهم

1 - عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 71.

2 - عبد الإله بلقزيز، المرجع نفسه، ص 77.

3 - عبد المنعم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 125.

الغرب في استمرارها عن طريق حقنها بجرعات دعم اقتصادية على شكل قروض لا تسهم في حل مشاكلها الاقتصادية بقدر ما تطيلها⁽¹⁾.

ثالثاً : تشكيل المنطقة وفقاً لمصالح الأمريكية والغربية والتدخل المباشر في شؤون دولها :

جاءت حرب تحرير الكويت التي طالما انتظرتها الولايات المتحدة الأمريكية فتحركت بغطاء دولي وضمت إليها حلفاء آخرين ونفذت مهمة تحرير الكويت ثم شرعت بتدمير البنية العسكرية والاقتصادية للنظام العراقي المعتمد وبل عمدت إلى استمرار مسلسل التدمير عبر فرض نظام الحماية للأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب، لقد استصدرت الولايات المتحدة 10 قرارات ملزمة ضد العراق وهو الحدث الأول من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة كما استخدمت من سياسة الترغيب والترهيب مع بقية دول المنطقة⁽²⁾.

رابعاً: تعميق الخلاف بين الأنظمة العربية، وبالمقابل دعم التقارب بين بعضها وإسرائيل بحيث تدعم الولايات المتحدة أي تقارب بين أي دولة عربية وإسرائيل فقد أرسلت المساعدات إلى الأردن لتشجيعه على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بعد أن كانت قد قطعتها إبان أزمة الخليج الثانية عقاباً له على موقفه من الأزمة⁽³⁾.

خامساً: ترجيح ميزان القوى لصالح إسرائيل ضد الدول العربية مجتمعة عسكرياً واقتصادياً فقد عملت الدول الغربية والولايات المتحدة خاصة على تدعيم إسرائيل منذ نشأتها عام 1948 واستخدمت كل نفوذها في الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على دولتها وإن كان هذا في الجانب السياسي فإن الولايات المتحدة لم تغفل الجانب العسكري فقد جعلت السياسي فإن الولايات المتحدة لم تغفل الجانب العسكري فقد جعلت الأسلحة الأمريكية التي تتدفق إلى إسرائيل منها دولة عسكرية بالدرجة الأولى فقد أعلنت أمريكا مراراً ودون تحفظ أن تتعهد

1 - عبد الله شليبي، مرجع سبق ذكره، ص 35.36.

2 - دلال سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

3 - المرجع نفسه، ص 75.

بضمان تفوق إسرائيل العسكري على الدول العربية مجتمعة وقد جسدت هذه التعهدات أقوال وأفعال من السياسة الأمريكيين⁽¹⁾.

وعلى نفس الصعيد عقدت الولايات المتحدة عددا من الاتفاقيات منها اتفاقية اللجنة الأمريكية - الإسرائيلية للعلم والتقنية التي تؤدي إلى:

- رفع الشراكة الإستراتيجية بين أمريكا وإسرائيل.
- تعظيم قدرات إسرائيل العسكرية لضمان التفوق العسكري والقوى العربية.
- إنشاء وظائف مرتكزة على التقنية في البلدين لتناسب القرن الحادي والعشرين.
- تدعيم اقتصاد في البلدين.
- رفع المقاطعة الاقتصادية العربية عن إسرائيل.
- تجديد اتفاقية التعاون الاستراتيجي لخمس سنوات أخرى.
- تدعيم وتداخل العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في المجالات العسكرية الأمنية العلمية.
- عقد معاهدة على الولايات المتحدة.
- تخزين كميات أكثر من الأسلحة في إسرائيل في جميع المجالات العسكرية والأمنية العلمية.
- تحقيق الضمان الأمريكي لأمن إسرائيل وتحويله إلى حقيقة ملموسة للشعب الإسرائيلي.
- توفير أسلحة جديدة لإسرائيل لا يمتلكها العرب والایرانیين⁽²⁾.

1 - عبد الله شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

2 - عبد الله شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

المبحث الثاني

الحركات الإسلامية في دول جنوب المتوسط

بسقوط الخلافة العثمانية كان من الضروري القيام بصحوة إسلامية سنّية تنادي بالعودة والتمسك بالإسلام فكانت جماعة الإخوان المسلمين هي أول حركة تؤسس لهذا الغرض، ومن ثم انتشر هذا النوع من الحركات في جميع الأقطار العربية.

المطلب الأول

حركة الإخوان المسلمين المصرية

بدأ الشيخ حسن * البنا دعوته في مساجد الإسماعيلية عام 1928 بعد سقوط الدولة العثمانية، لتسد فراغا فكريا وسياسيا فكان يدعو للحياة الإسلامية التي كان يرى أنها تقوم على أربع ركائز وهي الفرد، الأسرة، الحكومة، والأمة⁽¹⁾، والرجال الستة الأكثر تأثرا بدروسهم حافظ عبد الحميد، أحمد المصري، فؤاد إبراهيم، عبد الرحمان حسب الله، إسماعيل عز، زكي المغربي، فقد عاهدوا الشيخ حسن البنا على خدمة الإسلام فنحن إذن الأخوة المسلمين ومن هنا جاءت تسمية الجماعة بالإخوان المسلمين للظهور عام 1928⁽²⁾. والأخوان المسلمين هيئة إسلامية جامعة تعمل لتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام الحنيف وما يتصل بهذه الأغراض مثل شرح دعوة القرآن الكريم شرحا دقيقا وجمع قلوب ونفوس الناس على هذه المبادئ القرآنية وتقريب وجهة النظر بين الفرق الإسلامية المختلفة ويعتمد الإخوان المسلمون في تحقيق هذه الأغراض على الوسائل التالية وعلى كل وسيلة أخرى مشروعة⁽³⁾.

*- حسن البنا: هو حسن أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي، ولد في 1906 في أسرة ريفية بمدينة المحمودية محافظة البحيرة، حيث ترعرع في بيئة دينية أثرت بشكل جلي في نشأته وأفكاره، وهو المرشد الأول للجماعة.

1- رضوان أحمد الشمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005، ص127

2 - مهدي جرداث، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص65.

3 - حسن عقيل أبو غزالة، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط، عمان، دار البوكر لطباعة والنشر، 2002، ص 129.

أ - الدعوة بطريقة النشر والإذاعات المختلفة من الوسائل والنشرات والصحف والمجلات والكتب المطبوعة.

ب - التربية؛ بتربية أعضاء الهيئة على هذه المبادئ وتمكين التدين العملي لا القول في أنفسهم أفرادا وبيوتا وتكوينهم تكوينا صالحا بدنيا وروحيا وعقليا وتثبيت معنى الأخوة الصادقة والتكامل التام والتعاون الحقيقي بينهم.

ج - التوجيه بوضع المناهج الصالحة في كل شؤون المجتمع من التربية والتعليم والتشريع والقضاء والإدارة والاقتصاد والصحة.

د - العمل على إنشاء مؤسسات اقتصادية والاجتماعية وفنية وعلمية وتأليف لجان التنظيم الزكاة والصدقات... الخ⁽¹⁾.

- يندرج برنامج جماعة الإخوان المسلمون في توجيهات جمال الدين الأفغاني وفي تيار السلفية الإصلاحيين المسلمين لاسيما محمد رضا وقوامه الرجوع إلى الإسلام المبكر بوجهيه الديني والسياسي وضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية بلا تباطؤ واعتماد القرآن دستور للعالم وكذا مقاومة الاحتلال الغربي بأشكاله كافة، مواجهة حملات المبشرين وما يحملون من عدااء للإسلام وتجدر الإشارة إلى أن للإخوان المسلمين العديد من المبادئ التي سعوا إلى تحقيقها منها الاعتصام بالوحدة الإسلامية، التأدب بآداب الإسلام الحنيف، تربية النفس وجعلها تهفو إلى معرفة الله تعالى وإيثار الآخرة على الدنيا والثبات على مبدأ الوفاء بالعهد والالتزامات، مع الاعتقاد أن أقدم مبادئ الإسلام هو الاجتهاد في الدعوة الإسلامية بين مختلف أبناء الأمة لابتغاء وجه الله تعالى⁽²⁾.

إنّ علاقة جماعة الإخوان المسلمين مع الأنظمة السياسية المصرية المتعاقبة لم تكن مستقرة بداية من النظام الملكي، حيث عملت حركة الإخوان المسلمين على الاحتفاظ بالعلاقة الوثيقة بالنظام ممثلا بالقصر وتقويتها أكثر، ابتداءً من الملك فؤاد الذي وصف الإخوان رحيله في صحيفتهم الأسبوعية بفقدان مصر لبصرها، مروراً بالملك فاروق الذي

1 - حسن عقيل أبو غزالة، مرجع سبق ذكره، ص 130.

2 - بشار حسين يوسف، وجهه وعلي، مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية "جماعة الإخوان المسلمين مصر"، مجلة أبحاث، كلية السياسية في الموصل، المجلد 11، العدد 1، 2011.

وصفته صحافة الإخوان بالأسوة الحسنة وفخر الشباب وحامي المصحف وحامي الدين وأمير المؤمنين⁽¹⁾.

أما في عهد جمال عبد الناصر فالعلاقة لا زالت تلقي بضلالها حتى اليوم على صورة الجماعة وارتباطها بالعنف السياسي لمتأصل في فكر قطب، على الرغم من أن العلاقة الوثيقة التي جمعت الطرفين في بداية حكم عبد الناصر، لتتحول العلاقة من علاقة تعاون وثيقة إلى خصومة وعداء، وتعتبر هذه المحطة من أبرز وأهم المحطات في تاريخ الإخوان المسلمين، إذ أن أفكار قطب القائمة على تشدده في المجتمع قد ألهمت أجيالا من شباب الإخوان الذي آمن بها ووجد باستخدام وسائل عنيفة لإحداث التغيير المنشود الوسيلة المثلى لتحقيق أهداف الجماعة، وهو الأمر الذي مهد لتأسيس الحركات الجهادية، فعلاقة الإخوان المسلمين بالضباط الأحرار ليست وليدة عام 1952، بل لها جذور تاريخية سبقت هذا الموعد بكثير إلى درجة أن بعض الكتاب من أمثال سليمان الحكيم يصف جمال عبد الناصر بأنه شبه إخواني، وبأن حسن البنا قد أوصى قبل اغتياله بأن يكون جمال عبد الناصر هو الخيار الثاني لمنصب المرشد العام لجماعة الإخوان في حال غياب عبد الرحمن السندي⁽²⁾.

إلا أن هذا الوفاق لم يدم ولم يكن حقيقيا فقد تحفظ الإخوان على الدين لله والوطن للجميع، الذي رفضته السلطة الجديدة لتوحيد الشعب وقاطعوا الاحتفالات الأولى للثورة، كما أن الإخوان تحفظوا على قانون الإصلاح الزراعي الذي أنتجته السلطة الجديدة، وفي ضوء تعارض الأهداف والمصالح بين الطرفين وجد عبد الناصر في حادثة المنشية التي تعرض فيها لمحاولة اغتيال فاشلة واتهام الإخوان بها فرصة للقضاء عليهم⁽³⁾، وعلى أساس أن هذه التهمة قامت الحكومة بحل جماعة الإخوان المسلمين، حيث خسر الإخوان هذه المرة عددا كبيرا من رجالهم بين سجين وقتيل، وتعرض السجناء منهم لمذبحة سجن لمان طرة وراح ضحيتها 21 قتيلا⁽⁴⁾.

1 - حسين سليمان فريد عبد الفتاح، الإشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين وأثرها عملية التحول الديمقراطي في مصر، 2014، ص 76.

2 - المرجع نفسه، ص 83.

3 - المرجع نفسه، ص 85.

4 - رضوان أحمد الشمسان الشباني، مرجع سبق ذكره، ص 130.

في فترة الرئيس الراحل أنور السادات العلاقة لم تختلف كثيرا الفترة التي سبقتها بحيث أنها قد اتسمت في أول بنوع من انفراج بينها وبين النظام السياسي، مما سمح لها بالإعادة تأسيس نفسها وتجديد دمائها وتدعيم صفوفها، فهذه الفترة مقارنة بالفترتين السابقتين اتسمت بالنقاء المصالح، ففي حين استغل النظام الجماعة لإيقاف المدّ الناصري والشيوعي لتحقيق أغراضه، استغلت الجماعة حاجة النظام لتوسيع نفوذها في المجتمع وإعادة بناء هيكلها التي عانت خلال الحكم الناصري، إلا أن هذه العلاقة سرعان ماإنهت أمام اختلاف المصالح بعد توقيع السادات على اتفاقية كامب ديفيد⁽¹⁾.

أما في عهد مبارك فقد عانت جماعة الإخوان المسلمين على يد نظام هذا الأخير ألونا شتى من القمع والقهر تمثل في التضييق والملاحقة والمطاردة والمحاكمات العسكرية والحبس الاحتياطي والحرب على الأرزاق... الخ، وكانت سجون مبارك تحتفظ لديها بشكل دائم بالأعضاء من الإخوان، خاصة في الفترات التي كانوا فيها يقررون خوص الانتخابات النيابية، كما أن عدد من تم حبسهم خلال الفترة ما بين 1995 إلى 2005 بلغ نحو 30 ألفا، وكان ذلك بهدف الضغط على الجماعة وإرباك إستراتيجيتها وإفشال خططها وبرامجها، والحد من انتشارها والتقليل من تأثيرها على المستوى المجتمعي العام، وقد قام مبارك بتسليم ملف التعامل مع الإخوان المسلمين وكل المعارضين لنظامه إلى أجهزة الأمن المختصة، أي بالتحديد إلى مباحث أمن الدولة التي كانت تتبع سياسة الطريق الواحد one way policy⁽²⁾، أما فيما يخص جماعة الإخوان المسلمين والمشاركة في ثورة 25 جانفي فكانت شعبية تلقائية، غير دينية وغير مسيسة، فلم يرتب لها الإخوان ولم يشاركوا فيها بدايةً، وإن كانت ثمة صلة للإخوان بهذه الثورة، فهي من خلال شبابها الذين كانوا في الوقت نفسه أعضاء في حركات شبابية احتجاجية مستقلة تكونت ونشطت منذ عام 2004 وشاركوا بصفاتهم الفردية لا التنظيمية، ومن النتائج التي أفضت إليها المرحلة الانتقالية بعد تنحي مبارك تعديلات في قانون الأحزاب السياسية التي سمحت للإخوان المسلمين تأسيس حزب

1 - رائد محمد عبد الفتاح ديبعي، أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة، الإخوان في مصر نموذجا، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 2012، ص 87، 88.

2 - محمد حبيب، الإخوان المسلمين بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية، مصر، سما للنشر والتوزيع، 2013، ص 7.

الحرية والعدالة في يونيو 2011، والذي فاز بانتخابات مجلس الشعب بأغلبية برلمانية 217 من أصل 508⁽¹⁾.

وكان وصول مرسي بعد جدال طويل بمثابة تحول في مسيرة الإسلاميين الذين تحولوا للمرة الأولى من محكومين إلى حاكمين، ومن مضطهدين إلى ولاية أمر وأصحاب قرار بحسب تعبيراتهم، غير أن الاحتجاجات المتزايدة على أداء الإسلاميين عجلت بسقوطهم رغم أن عام واحد على رأس الحكم وفي أوضاع متردية كالتى عاشتها مصر ليس معيارا للحكم على أداء مرسي⁽²⁾.

- التنظيم الدولي لحركة الإخوان المسلمين: حرص حسن البنا المرشد الأول المؤسس للجماعة على تأكيد عالمية الفكرة والدعوة منذ أول رسائله إلى توضيح فكرة إلى أي شيء ندعو الناس، حرص أول قانون للنظام الأساسي للإخوان (اللائحة الداخلية) على تأكيد عالمية دعوة الجماعة، وحسبما جاء في الموسوعة التي كتبها مؤرخ الجماعة المعتمد "جمعة أمين" الجزء الثالث، فالإخوان استهدفوا بدعوتهم المصريين، ثم توسعوا بالدعوة فشملت الأقطار العربية ثم تعدت دعوتهم حدود العرب إلى كل مكان في العالم ينتمي للإسلام أو يستشرف إليه، ويبحث عنه الإخوان باعتبارهم أكبر الفرق الإسلامية السنية التي كانت عالمية في نشر الدعوة، وسعى الإمام البنا لهذه الغاية مبكرا، وتعود أول محاولة لإنشاء فرع خارجي لجمعية الإخوان إلى عام 1933، حيث استطاع تشكيل شعبة الإخوان في جيبوتي، وقد اتخذ المؤتمر الثالث للجماعة 1935 قرار بتعميم الدعوة إلى الخارج بمختلف الوسائل⁽³⁾، والهدف من إنشائه توحيد كلمة الشعوب الإسلامية على قلب راجل واحد ضد المحتل الأجنبي ونشر قضايا البلاد الإسلامية في المحافل الدولية والمؤسسات الرسمية وتصحيح المفاهيم المغلوطة لدى الغير نحو الإسلام ونشر الإسلام الوسطي الشامل بين الشعوب.

1 - هشام العوضي، الإسلاميون في السلطة "حالة مصر"، ملتقى في التاريخ والعلاقات الدولية، جامعة الأمريكية بالكويت، 9-3-2016.

2 - خليل الغناني، الإخوان المسلمين وإشكالية الدمج والاعتدال في السياق المصري، واشنطن، جامعة جونز هوبكنز، 2016، محاضرة منشورة، متحصل عليه من الموقع: khalnani@jh.edu.

3 - عبد الرحيم علي، حسن البنا. الفكرة والبدایات، متحصل عليه من الموقع، بتاريخ 2018/03/05 على الساعة 12:30.

وقد تم تكوين ثلاث لجان أولية لجنة الشرق الأدنى تضم البلاد العربية والشعوب الإسلامية في أفريقيا ولجنة الشرق الأقصى وتشمل دول شرق آسيا ووسطها ولجنة الإسلام في أوروبا⁽¹⁾.

استراتيجيات التنظيم لإخواني في دول انتشاره:

الأردن: نشأت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن كنتيجة طبيعية لإيديولوجيا الجماعة الأم في مصر باعتبارها حركة أممية عالمية توسعية تحث على نشر الإسلام في إطار من التكاملية والشمولية وكانت القضية الفلسطينية مدخلا لإنشاء الجماعة في العالم العربي عموما وفي الأردن خصوصا حيث قامت الجماعة الأم بإرسال عددا من قادتها إلى المناطق مثل: عبد الحكيم عابدين وسعد رمضان وعبد المعز عبد البار وذلك بهدف تأسيس فروع للجماعة الأم، ويعود الفضل في تأسيس الجماعة في الأردن إلى الحاج عبد اللطيف أبو قورة الذي كان علاقته طيبة بمؤسس الجماعة في مصر الشيخ حسن البنا وقد ساعد على قيام علاقة متوازنة بين السلطة والإخوان شخصية الملك عبد الله الحسين الذي عمل على تهيئة الظروف المناسبة لعمل الجماعة وتسهيل نشاطها في الأردن عن طريق افتتاح الملك المركز العام للجماعة الإخوان المسلمين في الأردن⁽²⁾.

أما في سوريا ولبنان والعراق للإخوان تحديات خاصة تفرضها عليهم وضعيتهم الداخلية في الميادين السياسية والطائفية الدينية بالفعل فقد كانت تهيمن على السلطة في هذه الدول إما الطوائف المسيحية والشيعة مرتبطة بالقوى الخارجية وإما من التيار القومي البعثي وهو الأمر الذي لم يكن يروق للإخوان المسلمين.

ولم يقبل الإخوان آنذاك أن يهيمن الإسلام غير السني للعلويين الشيعة والبعثيين اللاتنيين على قلب سوريا تلك القوة الإقليمية والحصن القديم للخلافة الأموية، بعد وفاة القائد الكارزمي مصطفى السباعي، فقد تم إضعاف زعماء حركة الإخوان المسلمين في سوريا وفي العراق من طرف النظام البعثي المهيم في المنطقة، وتم تشتيتهم ونفيهم من تلك البلدان العربية، وفرض على عدنان سعد الدين العيش بين البلدان، كما لجأ عصام العطار إلى

1 - محمد أبورمان، حسن أبو هنية، الحل السلمي في الأردن الإسلاميون والدولة رهانات الديمقراطية والأمن، فريدريتش إيبيرت للنشر، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الأردن، 2012، ص 65.

2 - محمد أبورمان، حسن أبو هنية، مرجع سبق ذكره، ص 66.

أوروبا، أما اليوم فإنّ هذه الحركة تكافح ضد السلطات السورية العلوية، ويؤكد على ذلك صدر الدين البيانوني المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا المنفي في لندن⁽¹⁾.

كذلك في بلاد الرافدين إيديولوجيا التربية الاجتماعية لهؤلاء الإخوان لا تختلف عن إيديولوجيا المشرق السوري واللبناني يوجد اتجاهاً للإخوان المسلمين في العراق؛ أحدهما موالٍ للسودان يمثل إياد السمراني، والاتجاه الآخر، ذو إيديولوجيا ذات نمط اجتماعي طائفي يتشكّل من الكتلة الإسلامية التي أسسها الشيخ محمد شكري ألوسي⁽²⁾.

أما في بلدان المغرب العربي تتميز إستراتيجية الإخوان المسلمين باستعداد للتكيف مع الخصوصيات السوسولوجية المحلية، فقد منحت الحركة على سبيل المثال بعض الحريات للنساء، وانصاعت للأعراف البرلمانية لكنها لم تتنازل عن شيء من إستراتيجيتها من أجل إعادة المسلمين في المجتمع وفرض احترام القواعد الإسلامية⁽³⁾.

ففي الجزائر تم إدخال الإخوان المسلمين عن طريق فرع المتعاونين المصريين والمشاركة الذي جاؤوا لتعريب البلاد في السنوات التي أعقبت الاستقلال، وظلت حركة مجتمع السلم (حمس) الحركة التي تمثل جناح الإخوان المسلمين في الجزائر رسمياً منذ أنشأها الراحل محفوظ نحناح في تسعينات القرن الماضي، غير أن احتدام الصراع بين رئيس الحركة أبو جرة سلطاني ونائبه الوزير السابق عبد المجيد مناصرة وانقلاب الوضع داخل مجتمع السلم وعدم إجراء الصلح، ورغم محاولات الصلح التي بذلها المرشد العام شخصياً، أعلن مهدي عاكف رفع غطاء الإخوان عن الحزب الإسلامي الجزائري عن طريق رسالة بعث بها إلى الطرفين يقول فيها بأنكم الآن لا تمثلون حركة الإخوان المسلمين، وهو الموقف الذي أكده أبو جرة سلطاني في أنه لا يوجد الإخوان المسلمين في الجزائر وإنما حمس جماعة ترتبت على الفكر الإخواني⁽⁴⁾.

1 - AlBadrani H, Interview, AlBadrani par le représentant de Algaeara 15 Octobre 2005, le 7/02/2018 a 14 : 47h.

2 - Idem.

3 - Zidane Mériboute, Printemps arabe, le poids des freres musulmans – leur vision de l’Etat et de la finance, islamique international devolpement policy, Revulu international de politique, the craduate Mustitue, Geneva, 2013.

4 - علي عبد العال، من يمثل الإخوان المسلمين في الجزائر، متحصل عليه من الموقع: Arabe Times.Blogs. visitez le 27/03/2018 à 11 :22h.

أما في المغرب، وإن لم يرق حزب العدالة والتنمية علاقات مع الإخوان المسلمين فقد استلهم منهم بشكل كبير كما في الجمعيات الإخوانية المصرية لحسن البنا⁽¹⁾. أما تونس قبل الربيع العربي جدد أعضاء الاتجاه الإسلامي القريب من الإخوان خيارهم لمصلحة السبيل القانوني رغم الموقف المعقول، إلا أنهم قد وجيهو بالقمع، وتم نفيهم بسرعة إلى الخارج مع قادتهم السياسيين، والذي كان من بينهم راشد الغنوشي وتمكن هذا الأخير من إعطاء صورة حزب إصلاحي تقدمي للحزب التونسي "النهضة" عبر الابتعاد قليلا عن الرؤية التقليدية والإيديولوجية للإخوان المسلمين⁽²⁾.

المطلب الثاني

الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية

حزب سياسي إسلامي تأسس في سبتمبر 1989 في اجتماع كبير وضخم ضم مجموعة كبيرة من العلماء ووعاظ المساجد وأساتذة الجامعات وعددا من المثقفين⁽³⁾، وكانت هيئة التأسيس من عباس المدني، بلحاج، سحنون، بن عزوز، وفقه مراني، إمام عبد الباقي وأسماء المؤسسين تظهر بوضوح عدم تجانس التركيبة القيادية لجبهة الإنقاذ، وبالتالي يمكن القول بأن الجبهة تمثل تحالفا سياسيا لتيارات إسلامية جمعت بينهما أهداف مشتركة⁽⁴⁾. في تصريح له بتاريخ 18 فيفري 1989 في مسجد السنة عباس مدني يوضح أسباب إنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأنها ضرورة تاريخية، وهي حاملة رسالة، ودعا حينها كل الذين يريدون الخير للبلاد بالتعاون وترسيخ بنود أول نوفمبر 1954، بعد أن تخطى عنها النظام السابق⁽⁵⁾.

1 - idem

2 - idem

3 - مهدي جردات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 90 - 93.

4 - رضوان أحمد شمسان الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 152.

5 - Benarros Zohra, Ait Idir Amokrane, Oridjek Fella, L'islamisme politique la tragédie algérienne, Dar Al farabi, p 91.

كذلك الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها الجزائر بعد أزمة الحبوب الحاد في أسعار البترول، هذا الوضع جعل الشعب يرفع سقف الاحتجاجات، فبعد سطيف وقسنطينة وبرج بوعريج اتسعت لتشمل التراب الوطني.

ونتيجة هذه الأوضاع المتأزمة قام شاذلي بن جديد بتكليف رئيس حكومته مولود حمروش بتعين اللجنة لصياغة قانون التعددية الحزبية الجديدة⁽¹⁾.

أما التيارات المختلفة المكونة لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي ثلاث تيارات: الأول: جهادي تاريخي ويمثله عباس المدني ويعتبر هذا التيار الإسلام هو الهوية الحقيقية للجزائر وقيادي الثورة الإسلامية ولكن بأسلوب برغماتي وتصعيد الاتصال السياسي الجماهيري في إطار الصراع مع السلطة مثل أسلوب العصيان المدني كما يعتبر هذا التيار امتدادا لجمعية علماء المسلمين وجمعية القيم وجمعية جند الله⁽²⁾.

الثاني: سلفي إخواني ويمثل علي بالحاج وهم جماعة الإخوان المسلمين وهو تيار الإسلام المتشدد والمثالية الثورية إذ أن تكوين علي بالحاج تكوين فقهي بالدرجة الأولى، ويعتبر نفسه رجل شريعة وليس رجل سياسة لذا تنقص الدراسة العلمية للتطور التاريخي⁽³⁾.

الثالث: ثقافي وسياسي وهناك من يطلق عليه أسم تيار الجزارة الذي يختلف عن غيره من التيارات الأخرى داخل جبهة الإنقاذ كونه انظم إلى جبهة بعد فترة تأسيسها وهو الذي انتقد فكرة تأسيس الجبهة في بدايتها وزعيم هذا التيار هو الشيخ محمد السعيد، حيث لقي رفضا شديدا وردا حادا من قبل أنصار علي بالحاج⁽⁴⁾.

حددت الجبهة الإسلامية للإنقاذ خطها الفكري في مذكرة قدمتها إلى رئيس آنذاك شاذلي بن جديد في 7 مارس 1989 تتضمن مبادئها والتي تختص في⁽⁵⁾ ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع المجالات الاجتماعية السياسية والاقتصادية والعمل بمبدأ الشورى في الحكم وكذا العمل في تقييم ثروات البلاد ومساواة الجميع أمام القانون وضرورة

1 - Abdelkare Harichane, Le Fis et le pouvoir, Editions lala Sakina, Alger, p 14 – 15.

2 - مهدي جردات، مرجع سبق ذكره، ص 110.

3 - رضوان أحمد شمسان الشياي، مرجع سابق، ص 153.

4 - المرجع نفسه، ص 154.

5 - Henri Sanson, Laichcté islamique on Algérie, Editions du centre avationale de la recherche scientifique, Paris, 1983, p 76.

حماية الدين وكذا حرية الرأي والتعبير أما عن برنامجها السياسي الاقتصادي فلخصه في مشروع بنائها العملي في حين أن سياستها الاقتصادية تركز على البحث عن توازن بين حاجيات الاستهلاك وظروف الإنتاج وهذا ما يظهر في النقاط التالية: دعم القطاع الخاص والأسواق تطبق العدالة في دفع للعمال مستحقاتهم وتحديد ظروف عملهم. نبذ الاقتصاد المخطط الذي يساهم في إحباط المبادرات لصالح الإمكانيات المتوسطة وعدم الكفاءة.

وضع حدود تمنع الدولة من التدخل في الملكية الصناعية وحماية القطاع الخاص، تحقيق اللامركزية في المشروعات العامة والعمل على تشجيع المنافسة التي هي أداة للمجموعة⁽¹⁾ ويجب أن تكون السياسة الاقتصادية وفق المنظور التالي فتح سبل الشرعية للكسب الحلال في التجارة والصناعة.

- تشجيع الاستثمار الاقتصادي وتوفير مناصب شغل.

- إعادة ثقة المواطن في الدولة ليطمئن على مستقبل رؤوس أمواله وثروته⁽²⁾.

أما فيما يخص برنامج السياسة الاجتماعية فقد أخذت قضايا المرأة الحيز الكبير وتدعو النسوة للعودة إلى بيوتهن وفرض قيود على لباسهن وعلاقاتهم الاجتماعية، والاهتمام بتربية الأطفال والحفاظ على الحياة العائلية، كما دعت إلى فصل الرجال عن النساء في أماكن العمل، كذلك وضع حد للتعليم المختلط، المعارضة الشديدة لسياسة تحديد النسل... إلخ⁽³⁾.

أما فيما يخص المسار السياسي للجهة الإسلامية للإنقاذ انطلق المسار السياسي للجهة الإسلامية في أجواء وطنية متوترة وتطورات متلاحقة كان عليها أن تواكبها سرعة وفعالية، فنظمت مسيرة ضخمة يوم 22 أبريل 1989 احتجاجا على ما سماه زعيمها عباس مدني غياب حوار جدي مع الرئاسة بشأن مطالب الجبهة، وخاصة مطلبها الداعي لحل البرلمان المنعدم الشرعية، والذي حل لاحقا في 4 جانفي 1992، ومع إجراء أول انتخابات تشريعية في ظل التعددية الحزبية، ومع أول انتخابات ديمقراطية عرفتها الجزائر في 1991

1 - idem.

2 - الربيع. ع، الإحياء الديني في المجتمع الإسلامي، الجزائر خصوصا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص 292 - 293.

3 - سامية حمدي، آثار ظاهرة الإرهاب في المجتمع الجزائري، مذكرة جامعية لنيل شهادة الماجستير، بسكرة، 2009 - 2010، ص 294 - 295.

شاركت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث تحصلت على 188 مقعدا من أصل 288 في المرحلة الأولى، وجاء حزب القوى الاشتراكية في المركز الثاني بـ25 مقعدا، في حين جبهة التحرير ثالثا بـ16 مقعدا غير أن النظام الحاكم اعتبرا أن هذا الفوز يمثل خطرا على مصالحه، كما يهدد مصالح حلفائه الغربيين في البلاد، فتدخل الجيش وأطاح بالرئيس شاذلي بن جديد يوم 12 جانفي 1992 وأوقف العملية الديمقراطية بإلغائه الدورة الثانية من الانتخابات قبل موعد تنظيمه بخمسة أيام كي لا يحصل الإسلاميين على أغلب البرلمان، وأسند الحكم إلى المجلس الأعلى للدولة الذي عين على رئاسته محمد بوضياف يوم 16 من نفس الشهر الذي لم يلبث طويلا حتى تم اغتياله. وصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مسرها، وفي هذه فترة تم تفعيل القانون الذي يمنع استخدام المساجد من قبل الأحزاب السياسية، وبالتالي أثاروا اشتباكات عنيفة مع نشطاء جبهة الإنقاذ على امتداد رقعة البلاد وعلى إثر هذه الأحداث جاء قرار 9 فيفري 1992 بحل جبهة الإنقاذ وإعلان حالة طوارئ⁽¹⁾. ومع حل الحزب، انتقل زمام المبادرة إلى التوجه الجهادي وتكونت حركات مسلحة، أخذت تضم إليها نشطاء الجبهة، فأخذ بقية قادة الجبهة الطلقاء سواء في العمل السري أو في المنفى المساومة على الأوضاع الأمنية التي كانت تشهدها الجزائر في مساعيهم إلى إقناع السلطات بإلغاء الحظر على الحزب مقابل مساعدة الحزب على إنهاء العنف، منيت تلك الجهود بالفشل. وفي 1997 عندما فاوض جيش جبهة الإنقاذ "Ais" قادة الجيش الوطني الشعبي الجزائري "AND" حول وقف إطلاق النار، تبين بوضوح أن استثمار جبهة الإنقاذ في أعمال العنف قد فشل ومنذ عام 2000 لم يبق للجبهة الأساسية للإنقاذ علاقة بالحركات المسلحة، كذلك وبموجب قانون الوئام الوطني أطلقت السلطات الجزائرية سراح زعيم الجبهة عباس مدني، والرجل الثالث فيها عبد القادر حشاني، لكنها لا زالت إلى يومنا هذا ممنوعة من العمل السياسي⁽²⁾.

1 - فانت يونس، "النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ"، مجلة العلوم السياسية، المجلد السابع، العدد (14، 1)، 2003، ص 3 - 4.

2 - الإسلامية، العنف والإصلاح في الجزائر، قلب الصفحة، التقرير رقم 29 للمجموعة الدولية المعالجة للأزمات (الشرق الأوسط)، القاهرة، بروكسل 30 جويلية 2004.

المبحث الثالث

علاقة الحركات الإسلامية ببعضها البعض وموقف الحكومات العربية منها

إن دراسة علاقة الحركات الإسلامية سواء ببعضها البعض أو مع النظام الحاكم يعد موضوع جد شائك لكن بغاية الأهمية.

المطلب الأول

علاقة الحركات الإسلامية ببعضها البعض

ولفهم هذه العلاقة بين الحركات الإسلامية لابد وأن نذكر نقاط التشابه والاختلاف. من الأمور التي تتفق عليها الحركات الإسلامية هو الرفض القاطع لنموذج المجتمع السائد في البلاد التي قامت فيها هذه الحركات كالمجتمع المصري والجزائري، واتهامه بعدم التطابق مع الشريعة الإسلامية⁽¹⁾، كذلك المساهمة الفعلية في تجديد الوعي الذاتي أو الوعي بالذات العربية والإسلامية، وإن كانت فكرة القومية العربية ليست جديدة على الساحة الفكرية العربية، إلا أن هذه الحركات ألبستها لباسا جديدا أعيد النظر إليها من اللباس الديني، وذلك سببا لتزويد الشعور الجمعي بهذه المسألة بطاقة حية جديدة أنتجت تعبئة أكبر وفاعلية أقوى في مواجهة ما يهدد هوية المجتمع والأمة من الأخطار⁽²⁾.

أما الأمور التي تختلف عليها هذه الحركات فتتمثل في أنها حركات غير موحدة الاتجاه أو الفكرة في فالاسم الإسلام والنواة إسلامية، ولكن كلا منها له اتجاه مخالف وأحيانا معاد للآخرين، فالتيار الإسلامي لم يفلح في بناء رأي واحد يدين به سائر الإسلاميين، وكما هو متعارف أن الإسلاميين فرقا ومذاهب، كما يعاب على التيار الإسلامي ليس معاداته للفرق الأخرى فحسب، بل ترى هذه الحركات أن كل منتقد لها صاحب موقف عدائي أو سلبي للإسلام ذاته، وليس منها وكأنها الناطقة الوحيدة عن الإسلام وبالإسلام، كذلك أن هذه الحركات حملت الإسلام كعقيدة أوزار أفعال غير راشدة قد تأتيها في غمرة انغماسها في معارك السلطة السياسية⁽³⁾.

كل هذه النقاط جعلت العلاقة تتبلور في 3 مواقف:

1 - أسامة سرايا، "تعددية الجماعات الإسلامية ووحدة الهدف"، الأهرام، 7 أكتوبر 2010، العدد 4523.

2 - عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسية، المركز الثقافي العربي، ط1، الرباط، 2001، ص 5.

3 - المرجع نفسه، ص 6.

الموقف الأول: موقف رافض التعاون بين الأحزاب الإسلامية في العالم الإسلامي، حزب أو أكثر يرى أنه توصل إلى طريق العمل الإسلامي من خلال فهمه الحكم الشرعي الذي يحدد معالم العمل بالتفصيل، ولذلك يرى مثل هذا الحزب أن طريق العمل الذي يتبناه بدليل شرعي يلزمه به كما يلزم غيره من المسلمين، وعليه لا يجوز للعامل في سبيل الإسلام أن يتجاوز الطريق الذي يسلكه، ونتيجة لهذا المفهوم الحزبي للعمل الإسلامي السياسي الاجتماعي فإن مثل هذا الحزب يرفض التعاون مع أحزاب إسلامية أخرى، لأنها في نظره لا تتبع الطريقة الإسلامية في العمل، كما أن بعض الأحزاب الإسلامية تقسم عملها إلى مراحل، وقد تكون المراحل الأولى للعمل سرية، وعند ذلك لا ترغب البوح بوجودها كتنظيمات لأي كان، ولذلك فإنها لا تقوم على التعاون معها بشكل تنظيم، وإن كانت تقوم بالتعاون معها بشكل فردي بحيث لا ينكشف التنظيم، كما أن بعض الأحزاب الإسلامية تختار طريق العمل المسلح للوصول إلى أهدافها، ومن الصعوبة أن يكون هناك تقارب بين حزب مسلح وتنظيم سياسي لا يقوم فعلاً بأعمال مسلحة إضافة إلى مقتضيات تنظيم العمل المسلح وتحريكه لا يجوز البوح بها⁽¹⁾.

أما الموقف الثاني فهو موقف الاندماج بينها، فدمج المنظمات والأحزاب الإسلامية في حزب أو منظمة واحدة يظهر في الحالات التالية:

الأولى: عاملين في سبيل الإسلام، تركوا تنظيماتهم لسبب ما ولم يركنوا إلى أي تنظيم آخر وحافظوا على ولائهم للعمل الإسلامي، أما الحالة الثانية عاملين في سبيل الإسلام داخل تنظيم حزبي ولكن لم تتركز ثقتهم بقيادة الحزب بعد، ولم يتكامل انسجامهم مع خط العمل، أما الحالة الثالثة عاملين في سبيل الإسلام داخل تنظيم حزبي اهتز ولائهم للحزب نتيجة خلافات فكرية وتنظيمية أو شخصية، وأخيراً الحالة الرابعة متحمسين للعمل الإسلامي بتأثير اتصالات حزبية متعددة الأطراف وتأثير بيئته المتأثرة بالعمل الناتج عن نشاط أكثر من تنظيم إسلامي.

أما الموقف الثالث والأخير فهو موقف التعاون والتعارف ومعظم الحركات الإسلامية تعتمد على المبدأ أو قاعدة تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، وذلك

1 - عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص7.

من خلال التفتيش على نقاط الالتقاء وهي كثيرة وقد سبق ذكرها مع المنظمات الإسلامية تحاول بكل جدية أن تتعارف مع تنظيمات إسلامية عن طريق حزبي بقرار من قيادة حزب.

- تتعاون مع العاملين للإسلام على شكل فردي في المجالات العلمية الملائمة والمتاحة⁽¹⁾.

المطلب الثاني

موقف الحكومات العربية من الحركات الإسلامية

تباينت المواقف والآراء حول الإسلام السياسي وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين المحللين والسياسيين والمهتمين بهذه الحركات الإسلامية إلا أن أغليبتها رفضت وصولها إلى السلطة، فقد لعبت فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها في السياسة عدم قبول من قبل تيارات الليبرالية، والحركات العلمانية فهي تريد بناء دولة علمانية محايدة ديناً، وإن تكون مسألة إتباع الشريعة الإسلامية أو غيرها من الشرائع شأنًا خاصاً بكل فرد في المجتمع لا تتدخل فيه الدولة ويتهم هؤلاء الحركات الإسلامية بأنها تحاول بطريقة أو بأخرى الوصول إلى السلطة والاستفراد بها وبناء دولة دينية ثيوقراطية وتطبيق رؤيتها للشريعة الإسلامية⁽²⁾.

وهذا أخطر التيارات التي تفترض أن الحركات الإسلامية هي تعبير عن المواقف الحق الذي لا يخالطه باطل ولأنها تعتقد ملكيتها لهذا أكثر فأكثر تسعى تعرضه ودعوة الآخرين إليه وبعض هذه التيارات يجري توظيفه لصالح بعض النظم السياسية كما في مصر مثلاً والسعودية أيضاً وهو يثير إرباك ومشاكل كبيرة داخل الحالة الإسلامية في السعودية وباستثناء ذلك يمكن القول استراتيجيات النظم السياسية تجاه حركاتها الإسلامية تتراوح بين ثلاث استراتيجيات وهي.

الإستراتيجية الأولى: تتمثل في استئصال وعدم الوجود أصلاً، كما في حالة العلاقة بين النظام السوري وبين حركة الإخوان المسلمين في سوريا، والتي حاولت الاستيلاء على السلطة عبر مواجهة عنيفة في حلب مع النظام أدت إلى استخدام النظام لقوات الجيش، كما

1 - بدون اسم، من ثقافات التنظيمات، ثقافة الدعوة الإسلامية، شوال 1498 من الموقع <https://newsgrien.net/ar>

بتاريخ 11 مارس 2018 على الساعة 11:20

2 - رواء فخري عبد اللطيف، الإسلام السياسي في مصر بعد التغيير وصعود حزب الحرية والعدالة، كلية اللغات، جامعة بغداد، 2014، ص30.

في حالة النظام التونسي الذي يتبنى رؤية استتصاليه متشددة تجاه الحركة الإسلامية في تونس، والتي مثلتها حركة الاتجاه الإسلامي ثم حركة النهضة، ومن هنا فإنّ النظم القمعية ذات الطابع التسلسلي المتطرف هي التي تتخذ موقفا استتصاليا من الحركة الإسلامية، رغم أن الحركة الإسلامية في هذه البلدان تؤمن التعددية والمشاركة، والانفتاح ولا تتبنى العنف، فسوريا نظام أقلية ذات طابع بعثي، وتونس نظام علماني قمعي يعبر عن التحالف بين النظم العلمانية، والنظام العالمي الغربي لقمع الحركة الإسلامية.

الإستراتيجية الثانية: تتمثل في الدمج والاستيعاب داخل النظم السياسية كما هو الحال بالنسبة للحركة السلفية، والإخوان في الكويت والبحرين، كما هو الحال بالنسبة لحركة الإصلاح في اليمن، والتي دخلت في ائتلاف مع الحزب الحاكم ثم تحولت إلى حركة المعارضة الرئيسية في الثمن اليوم، وكما في حالة النظام الجزائري الذي قبل بالوجود الإسلامي بعد العام 1999 مع تولي بوتفليقة السلطة وإقراره لقانون الوئام المدني.

الإستراتيجية الثالثة: وهي تمزج بين الاستئصال والدمج فلا هي قادرة على الاستئصال ولا هي قادرة على السماح للحركة مثل الإخوان المسلمين في مصر.

وفي تحليل أخير يمكن القول أن موقف ورؤى الحركات الإسلامية ونظمها معا تتغير وفق السياق السياسي الذي يشملهما معا، والإدراك الذاتي لكل منها ويمكن القول أن الحركة الإسلامية في قطاعها الكبير تؤمن بالتعددية والمشاركة السياسية، كما أن التحولات داخل الحركة الإسلامية تتجه للإصلاح والبعد عن الجذرية⁽¹⁾.

1 - كمال حبيب، تحولات الحركات الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية، القاهرة، 2006، ص ص 74 - 76. على الموقع: www.kotobmab.com

المبحث الرابع

إن العديد يغفل بأن الحركات الإسلامية لا دخل لها في بداية هذه الحركات الاحتجاجية ولم يكن لها دور في تحريكها إلا بعد التأكد من أن تلك الأنظمة الاستبدادية على شفى حفرة من الزوال.

الثورات العربية ودورها في وصول هذه الحركات إلى سدة الحكم

يقصد بالحركات الإسلامية أو ما يطلق عليه بالإسلام السياسي هي تلك الجماعات الإسلامية التي تتطلع للحكم ولديها أهداف مشتركة نابعة من تصورهم الخاص للإسلام والحياة ومن ثم تحاول تجسيد تلك القيم على الأرض من خلال أنشطتها المتنوعة بشتى الوسائل والطرق وفق ما هو متاح لها إمكانيات وقدرات لتكون هي القيم السائدة والحاكمة في المجتمع⁽¹⁾.

ويقصد بالنفوذ السياسي، هو ذلك التأثير الذي تحدثه تلك الجماعات الإسلامية في محيطها الاجتماعي أو خارجه بحيث يمكنها من تنفيذ برامجها وخططها للوصول إلى غاياتها وأهدافها ومن بينها الوصول إلى مواقع صناعة القرار والسلطة، فعملية وصول قوى الإسلام السياسي لاسيما القوى المحسوبة على حركة الإخوان المسلمين إلى السلطة سواء في ليبيا أو تونس ومصر بعد سقوط الأنظمة المستبدة مؤخرا، بشكل مفاجئ لمن لا يعرف خارطة القوى السياسية والاجتماعية في معظم البلاد الإسلامية بينما العارف بتفاصيل المشهد الاجتماعي والديني في البلاد الإسلامية بينما العارف بتفاصيل المشهد الاجتماعي والديني في البلاد الإسلامية ومدى نفوذ سياسي والاجتماعي للحركات الإسلامية فيها وكذلك طبيعة الشعارات التي رفعها الإسلاميون أثناء عملية الانتخابات التي جرت في دول الربيع ولم يفاجئ بالنتيجة التي حصدها الإسلام السياسي⁽²⁾.

1 - ريتشارد هير كمبرج، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد، ط2، دار الوفاء، ب ب ن، ص 27.

2 - المرجع نفسه، ص 35.

المطلب الأول

الحركات الإسلامية في ظل الربيع العربي

بدأت ظاهرة الإسلام السياسي في الوجود بعد انهيار الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى وقيام مصطفى كمال أتاتورك بتأسيس الجمهورية التركية وإلغاء مفهوم الخلافة الإسلامية في 03 آذار 1924 وعدم اعتماد الشريعة الإسلامية، في تراجع وان هناك نكسة في العالم الإسلامي من حيث الانتشار وخاصة بعد وقوع العديد من الدول الإسلامية تحت انتداب الدول الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى⁽¹⁾.

كانت جماعة الإخوان المسلمين عام 1928 كرد فعل مباشر على سقوط دولة الخلافة وتقدم العلمانية وهو ما يفسر ما اصطلح على تسمية "المشروع لإخواني" الذي أسس بحق لظاهرة الإسلام السياسي التي ارتبطت إلى حد بعيد بمواجهة النموذج القومي العلماني وتطويق امتداداته إلى العالم الإسلامي ومحاصرته من رحم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، خرجت معظم حركات وتنظيمات الإسلام السياسي، حيث يرى الدكتور عمار علي حسن الباحث في علم الاجتماع السياسي : " أن مصر صنعت جماعة الإخوان المسلمين عام 1928 فصنعوا ظاهرة "الإسلام السياسي" في العالم بأسره إما انسلاخا منهم، أو تأسيسا أو مضاهاة لهم⁽²⁾.

وانقسمت التنظيمات الإسلامية إلى قسمين: هو الحركات السياسية الاجتماعية ذات البرنامج السياسي وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين وفروعها وأحزابها المنتشرة في معظم الدول الإسلامية أما القسم الثاني فهي الحركات الإسلامية ذات الفكر الجهادي والتي ترى أن تطبيق الشريعة الإسلامية يجب فرضه بالقوة وترفض فكرة العمل السياسي وفي مقدمتها تنظيم القاعدة وتنظيم ما يعرف بالربيع العربي كان لتيارات الإسلام السياسي وخاصة جماعة الإخوان المسلمين دور بارز في تصدر المشهد السياسي في معظم دول الربيع العربي

1 - تركي علي الربيعو، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر، المركز الثقافي العربي، ب ب ن، 2006، ص 85.

2 - المرجع نفسه، ص 90.

خاصة بعد سنوات القمع الذي تعرضت له معظم التنظيمات السياسية المعارضة بشكل والتنظيمات الإسلامية وعلى رأسها تنظيم الإخوان المسلمين بشكل خاص⁽¹⁾.

في تونس احتلت حركة النهضة المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية والتي تلت الإطاحة بالرئيس التونسي زين الدين العابدين بن علي وشكلت حكومة انتقالية منتخبة بالتحالف مع حزبي: المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات⁽²⁾.

أما في مصر فقد حصل حزب الحرية والعدالة الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين 281 مقعدا في الانتخابات التشريعية المصرية، التي تلت الإطاحة بالرئيس المصري "حسني مبارك" بعدئذ أعلن الحزب انه لن ينافس على منصب رئيس الجمهورية في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة لكن الحزب موقفه من الانتخابات الرئاسية وقرر في 07 أبريل 2012 الدفع بمحمد مرسي الذي انتخب رئيسا لمصر في 24 حزيران 2012⁽³⁾.

في اليمن كان للتجمع الوطني للإصلاح الإخواني دور بارز في الإطاحة بالرئيس علي عبد الله صالح كونه اكبر الأحزاب التي انحازت إلى ثورة الشباب⁽⁴⁾.

أما في سوريا فقد كان واضحا الدور الكبير لحركة الإخوان المسلمين علي مستوى مؤسسات المعارضة السورية السياسية أن كان في المجلس الوطني السوري أم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة أما على المستوى العسكري فقد كان واضحا التوجه الإسلامي لمختلف فصائل الجيش الحر إضافة إلى الفصائل الإسلامية كحركة أحرار الشام وجيش الإسلام وغيرها من الفصائل الإسلامية⁽⁵⁾.

إن احد أسباب نجاح الثورة المضادة التي قادتها أركان الأنظمة السابقة هو فشل الأحزاب الإسلامية في طرح مشروع وطني جامع فهم قد اظهروا فهما محدودا لطبيعة

1 - عبد الله شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 45. 50.

2 - تركي علي الربيعو، مرجع سبق ذكره، ص 187.

3 - عبد المنعم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 41.

4 - ريتشارد هيرير كمجيان، مرجع سبق ذكره، ص 70.

5 - ريتشارد هيرير كمجيان، مرجع سبق ذكره، ص 87.

الديمقراطية وانهاالت عليهم الاتهامات بمحاولة الاستحواذ على السلطة من خصومهم وحلفائهم على حد سواء⁽¹⁾.

ففي تونس حلت حركة النهضة في المركز الثاني بعد حركة نداء تونس الذي تصدر المشهد السياسي وفضلت الحركة الوقوف على الحياد في الانتخابات الرئاسية ولم تدعم أيًا من المرشحين: منصف المرزوقي، وباجي قايد السبسي⁽²⁾.

أما في مصر فقد أطاح الانقلاب العسكري الذي قاده وزير الدفاع "عبد الفتاح السيسي" بالرئيس "محمد مرسي" واعتقل قادة الإخوان كما تم خطر جماعة الإخوان المسلمين وعدها جماعة إرهابية.

الوضع في ليبيا ليس أقل سوءا كذلك فلا تزال المعارك العسكرية دائرة بين قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر والمليشيات الإسلامية وهناك معارك لا تقل قسوة في المستوى السياسي بين أعضاء المؤتمر العام (البرلمان) المختلفين إيديولوجيا أما في اليمن فقد استطاعت جماعة الحوثيين بالتعاون مع الرئيس المخلوع علي عيد الصالح، من السيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء وكانت على وشك السيطرة على كامل اليمن لولا التدخل العسكري من التحالف العسكري⁽³⁾.

المطلب الثاني

دور الربيع العربي في وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة

خروج بعض الحركات الإسلامية في تونس ومصر وبلدان أخرى من البلدان العربية، إبان اندلاع الاحتجاجات والثورات في الوطن العربي من مختلف المعارضة كقوى محظورة ومطاردة ووصولها إلى السلطة وإلى مراكز القرار وبشكل مكثف ومن تحويلها إلى قوة اجتماعية وسياسية معترف بها وذات ثقل ووزن كبيرين ولم يأت من فراغ حيث ذلك التحول كنتيجة طبيعية لعوامل موضوعية وفرها الإسلام السياسي الجديد، ومن بينها الشعارات

1 - دلال سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 110.

2 - تركي الربيعو، مرجع سبق ذكره، ص 190.

3 - رضوان احمد الشيسان الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 183.

المتوائمة من حركة الجماهير الغاضبة والمناهضة للاستبداد السياسي والمطالبة بتطبيق الديمقراطية، التي رفعها الإسلاميون⁽¹⁾.

إن ظاهرة الإسلام السياسي تمثل حالة دينية أو سياسية أو حركية محضة، الأمر الذي مكن بعض الباحثين الولوج إلى عمق بنيتها الفكرية والتنظيمية ومنظومتها الأيديولوجية بحثاً وتحليلاً، ومن ثم رصد سلوكها وشعاراتها وبرامجها وتحولاتها وقراءة تأثيراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ضمن بيئتها الاجتماعية استشراف مساراتها وأدائها وتحولاتها في مختلف المراحل الزمنية والظروف المتغيرة⁽²⁾.

إن وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة عكس مدى النفوذ الواسع الذي تتمتع به الحركات الإسلامية في محيطها، إلى جانب ما تتمتع به الحركات الإسلامية في محيطها، إلى جانب ما تتمتع به تلك القوى في حالة براغماتية " إبان الثورات العربية، التي اندلعت منذ سبع سنوات، وبالتالي فإن عملية الوصول إلى السلطة هو تنويع لذلك العمل النضالي الطويل كما انه ترجمة حقيقية لمستوى النفوذ الذي تتمتع به تلك الحركات في الوسط الاجتماعي⁽³⁾.

كما وإن أنشطة وبرامج الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي تعتبر الرافعة الأساس لها كما أنها تعطي فكرة على مدى قوة وفاعلية ودينامكية تلك الحركات في بيئتها مع الإقرار بأن لكل حركة خصوصيتها الخاصة وأنشطتها التي تتباين مع بقية أنشطة الحركات الأخرى، كذلك لقد سعت قوى الإسلام السياسي جاهدة لتوفير الأسباب الموضوعية الكافية لصعودها إلى سدة الحكم في البلدان العربية التي أجريت فيها لأول مرة انتخابات حرة ونزيهة بعد

1 - محمد عبد الغفور الشيوخ، تأثير الثورات الربيع العربي على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، المذكرة المقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بنغازي ليبيا، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة (2013 - 2011)، ص 145.

2 - المرجع نفسه، ص 178.

3 - المرجع نفسه، ص 184.

الإطاحة بالأنظمة هناك، وتوج ذلك السعي بالفوز الكاسح على مختلف القوى الاجتماعية والسياسية في الاستحقاق الانتخابي⁽¹⁾.

إن عودة الاهتمام مجددا بظاهرة الإسلام السياسي في العالم العربي وعلى المستوى الشعبي تحديدا، كما يبدو انه سيكون مختلفا هذه المرة عن ذي قبل ذلك لان وصول الإسلاميون إلى السلطة في ظل ثورات الربيع العربي تزامن معه حالة متقدمة من النضج السياسي الذي بدا يسود الشارع العربي برمته وتجلي في ذلك الساحات التي ضجت بالهتافات والشعارات التي ردها المحتجون مطالبين بالحرية و لإنعتاق من زمن العبودية والاستبداد⁽²⁾.

كما أن تجارب غالبية الأنظمة العربية الرسمية التي حدثت في دولها ثورات يضاف إليها تجارب الحركات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم بحيث انه من الناحية النظرية قابلية المواطنين العرب تجريب المجرب أو العودة ثانية لتكرار الإخفاقات والفشل من جديد و ثم الرجوع لعهود الاستبداد مرة أخرى، سواء في شكله الديني أو السياسي أو المختلط كما هو الحال في اغلب البلدان التي حكمها الإسلاميون القدامى⁽³⁾.

فان عملية بناء دولة مدينة حديثة في العالم العربي تتطلب بالدرجة الأولى تحقيق الأمن الأكبر للمواطنين العرب اللذين ثاروا ضد الاستبداد وصنعوا هذه الثورات فهذه المهمة هي بالغة الصعوبة⁽⁴⁾.

وما يطمح إليه المواطنون العرب من ثوراتهم التي قدموا فيها التضحيات الكبيرة هو إقامة نظم سياسة تغرز الشراكة السياسية وتصون الحقوق وتطلق الحريات وترسي دعائم العدالة، بمفهومها الشامل وبعبارة أدق أنهم يطمحون في إقامة أنظمة تلبي ما عجزت عن

1 - ميلاد مفتاح الحراشي، محمد عبد الغفور الشيوخ، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص 209.

2 - المرجع نفسه، ص 210.

3 - المرجع نفسه، ص 201.

4 - المرجع نفسه، ص 211.

تلبية الأنظمة السابقة، وهذا ما يتعين على حركات الإسلام السياسي إنجازه في مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة⁽¹⁾.

وابرز نموذج في الحكم في الوقت الراهن لحركات الإسلام السياسي في العالم الإسلامي هو النموذج التركي المتمثل في حزب العدالة والتنمية وهذا الحزب استطاع ان يقدم نموذجاً مقبولاً في الحكم وإدارة الدولة المدنية الحديثة الفاعلة والناجحة، هي تعتبر المثل الأعلى لكل الحركات الإسلامية في العالم العربي خصوصاً تلك التي وصلت إلى السلطة بعد الثورات فيما بات يسمى بدول الربيع العربي⁽²⁾.

إن شعارات الإسلاميين الجدد التي بموجبها وصلوا إلى سدة الحكم هي مؤشرات إيجابية تبعث بالاطمئنان وطمأننت بالفعل العديد من المواطنين حيالهم ودفعتهم إلى منحهم الثقة عبر التصويت⁽³⁾.

ونظراً لشيوع الحركات الإسلامية ونفوذها السياسي والاجتماعي الواسع وتأثيرها الكبير في العالم العربي والإسلامي، صار مألوفاً عي الواسع وتأثيرها الكبير في العالم العربي والإسلامي، صار مألوفاً وسمها ب"الظاهرة" وهذا ما أكد عليه المشاركون في ندوة التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي، التي عقدت في الجامعة الأردنية في نوفمبر 1998 إذا أكدوا على أن التعددية في الرؤى والتصورات والإستراتيجيات لدى الإسلاميين السياسيين تستدعي أن يطلق عليها حركات الإسلام السياسي بدلاً من أفرادها بحركة واحدة الإسلام السياسي بدلاً من أفرادها بحركة واحدة للإسلام السياسي والمسلمين⁽⁴⁾.

والانسجام في خطاب الإسلام السياسي مع البيئة الاجتماعية وبما أن الدين عاملاً محورياً ومؤثراً في المجتمعات الإسلامية لذلك سعت حركات الإسلام السياسي منذ نشوئها إلى توظيف الدين لخدمة تطلعاتها كما ثبت خطاباً منسقاً مع البيئات التي نشأت فيها وليس مغايراً أو صادمًا لها، ومن ثم أصبح خطابها ينسجم مع ما يتطلع إليه الإنسان المسلم في

1 - ميلاد مفتاح الحراشي، محمد عبد الغفور، ص 125.

2 - أحمد زكي وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر، 2001، ط2، ص 237.

3 - المرجع نفسه، ص 239.

4 - تركماني عبد الله وآخرون، الإسلاميون والحكم في البلاد العربية، (مطبعة النجاح الجديدة)، ب ب ن، 2006، ص 404-405.

بيئته الاجتماعية، ويلعب هذا دوراً بالغ في اتساع نفوذ الحركات الإسلامية في مختلف الساحات الإسلامية⁽¹⁾.

بالإضافة إلى كونها تتاهض الاستبداد الداخلي والاحتلال الخارجي فيها، لقد قاومت الحركات الإسلام السياسي الأنظمة المستبدة الحاكمة لتدفع الثمن المقابل لهذه المقاومة المتمثل في اعتقال وتعذيب ونفي أفرادها لكي لا تكتفي بمقاومة المتمثل في اعتقال وتعذيب ونفي أفرادها لكي لا تكتفي بمقاومة الاستبداد، لتقاوم باستمرار كل أشكال الاحتلال والاستعمار والوصاية الخارجية مما جعلها مظلة للدفاع عن الأمة وكرامتها ورافعة أساسية لنيل حقوقها وحريتها، وليس من المبالغة القول بأن كل الحريات الإسلامية في العالم العربي التي فاضت معارك حقيقية مع الاستبداد الداخلي والاحتلال الخارجي حظيت بشرعية شعبية كبيرة الأمر الذي أدى إلى توسع نفوذها الاجتماعي والسياسي فإن فساد الأنظمة وعدم نزاهتها وإفلاسها من البرامج السياسية والاقتصادية هو الآخر ساهم في دفع المواطنين للتوجه إلى الحركات الإسلامية بحثاً عن مخرج من هذا الانسداد مما ساهم في رفع أسهم ورصيد الحركات الإسلامية في مجتمعاتها⁽²⁾.

التنمية الأساسية للمجتمعات الإسلامية هي التدين وإن الدين كان، ولازال يمثل عاملاً أساسياً ومؤثراً في الناس والحركات الإسلامية هي انعكاس وتجسيد للتدين لذلك هي متكيفة معه في عملها ومشروعاتها وخطاباتها من خلال ذلك يكون الدين للحركات الإسلامية عاملاً مهماً للحشد والتأثير خصوصاً من خلال العمل الدعوي والتطوعي عبر المساجد والمواقع العبادة الأخرى، فإن نفوذ الحركات الإسلامية في ساحاتها الاجتماعية وقدرتها على التمدد والتوسع يأتي من بوابة الدين أولاً والخدمات المقدمة للمجتمع ثانياً⁽³⁾.

في الوقت الذي تتمتع فيه الأنظمة العربية بمزيد من القوة الفائضة أحياناً على صعيد أجهزتها الأمنية والعسكرية المخابراتية هي ضعيفة إلى حدّ الهشاشة على الصعيد الشعبي بل إن شرعيتها المنقوصة مهزوزة ومهترئة أيضاً وذلك بسبب تغلغلها في الفساد بأشكاله إلى جانب احتكارها للسلطة مع الثروة كما أنها تقصي الشعب من المشاركة في حين أنه مصدر

1 - ميلاد مفتاح الحراشي، محمد عبد الغفور، مرجع سبق ذكره، ص 211.

2 - المرجع نفسه، ص 212.

3 - أحمد زكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 238-239.

الشرعية والسلطة، حيث نلاحظ عدم مشاركة الشعب في إدارة الدولة الذي يعني إنفراد النخبة الحاكمة بالسلطة هو مصدر ضعف الأنظمة العربية جميعها هو الأمر الذي يفوض شرعيتها خصوصاً إذا ترافق معه الإمعان في الفساد والإفساد كما هو الحال في معظم الأنظمة العربية لذلك فإن ضعف الأنظمة من خلال عدم مقدرتها على تلبية حاجات المجتمع وإشباعها إلى جانب فسادها وتأثرها بالسلطة بالاستيلاء على الثروات هذا ما ساهم في نفور واشمئزاز المجتمع، كانت الحركات الإسلامية التي طرحت نفسها كبديل واقعي عن الأنظمة القائمة حتى وإن لم تصبح بذلك كانت هي الرابح الأول من تلك السياسات القائمة حتى وإن لم تصبح بذلك كانت هي الرابح الأول من تلك السياسات الفاشلة⁽¹⁾.

الأنظمة السياسية ليست لوحدها هي التي أعادت الإسلام السياسي المتمثل في التيارات السلفية و أودعت كوادهم السجون أو نفتهم خارج الوطن وسعت جاهدة على مدار عقود من الزمن إلى تشويه صورتهم أمام العالم ودخلت التيارات الدينية المناوئة لهم على الخط إلى جانب الأنظمة لكن لم تحض الصراع مع الإسلاميين بالأدوات ذاتها التي استعملتها السلطات ضدّهم كما لم تكن بواعث الصراع هي ذاتها التي كانت تدفع الأنظمة لمواجهة الإسلام السياسي، السبب الأكثر ترجيحاً لصراع الإسلاميين وخصومهم من التيارات غير الدينية أو الدينية أحياناً هو التنافس الاجتماعي أي صراع على النفوذ الاجتماعي الذي قد يأخذ منحى حاداً وصدامياً أحياناً، فعلى مدى عقود من الزمن وفي معظم الساحات الإسلامية شنت التيارات المناوئة للإسلام السياسي حملة دعائية مضادة لهم تحت غطاء العلمانية أو الليبرالية أو اليسار أو القومية بل وأحياناً تحت غطاء التنوير الإسلامي الذي كان يرى أن أحدهم شروط الدخول في " المدينة " هو الخروج من بوتقة الأحزاب الدينية في المجال السياسي، لأن الإسلام من وجهة نظرهم في حين أن القيم الإسلامية الحقيقية لا تتعارض مع القيم الإنسانية العامة كالحرية والعدالة... الخ⁽²⁾.

فقوى الحركات الإسلام تمتلك خبرة طويلة من العمل السياسي فالإخوان في مصر مارسوا العمل السياسي لأكثر من ثمانية عقود من الزمن، ذلك على عكس القوى المدنية التي تعتبر حديثة بعض الشيء بالتالي هي تفتقر إلى الخبرة الطويلة في العمل السياسي كما

1 - ميلاد مفتاح الحراشي، محمد عبد الغفور، مرجع سبق ذكره، ص 507.

2 - أحمد زكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 245.

أنها إمكانياتها المالية محدودة أو ضئيلة جداً إذا ما قورنت بإمكانات الإخوان المسلمين والدعم اللذين يحيطون به، فتوافر المال عند الإسلاميين مكنهم من الاستحواذ على أفئدة وعقول البسطاء بمكرماتهم الخيرية كما أن الخبرة في الحشد والتأثير وتوظيف الدين مكنتهم من الاستمرار الفرصة التاريخية التي أتاحتها لهم ثورات الشباب العربي الجسور فتمكنوا فقط ثمارها وتحقيق أحلامهم⁽¹⁾.

خاتمة الفصل الأول

اختلفت الأسباب وتعددت عوامل ظهور الحركات الإسلامية إلا أن السبب الرئيسي والمشارك هو مجابهة الاستعمار ومحاربة الأنظمة الفاسدة وكذا الحفاظ على المبادئ الإسلامية، فبعد سقوط الدولة العثمانية وبالتحديد 1928 على يد حسن البنا الذي قام بإنشاء حركة الإخوان المسلمين والتي تعتبر الحركة الأم والملهمة الأولى لجميع الحركات الإسلامية، غير أن الدول والحكومات العربية كان لها موقفا سلبيا من هذه الحركات وكانت ترى فيها الخطر الحتمي الذي يهدد تواجدها ومصالحها، فقاومتهم بشتى الطرق وأرغمت الكثير منها للجوء إلى أسلوب مغاير وهو العنف، وفي ظل الزخم الكبير لثورات الربيع العربي وكذا التحولات التي تشهدها هذه المجتمعات ظهرت من جديد هذه الحركات إلى المشهد السياسي وأصبحت تمارس دورا بارزا على الساحة.

1 - ميلاد مفتاح الحراشي، محمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سبق ذكره، ص 221.

الفصل الثاني

التخوف الأوروبي من الإسلام والمسلمين

عرف مفهوم حركات الإسلام السياسي تعددا وتباينا لدى الباحثين والمتخصصين حيث اعتمدت تلك التعريفات في مجملها على اتجاهات الباحثين وأحكامهم المسبقة بشأن جماعات الإسلام السياسي وهذا ما جعل الكثير من المفاهيم خاصة الغربية منها تربط الحركات الإسلامية في مجملها بالعنف والإرهاب وهذا يعد تجنيا في حقها، ذلك أن الكثير من هتية الأخيرة تسير في منهج معتدل وتتخطى في العملية السياسية بل تعدت ذلك إلى المشاركة في تسير الشأن العام عن طريق بعض وزرائها فالحركات الإسلامية ببساطة هي تلك الحركات والأحزاب التي تنادي بتطبيق الإسلام وشريعته في مختلف مجالات الحياة باعتبار الإسلام دين وسياسة ونظام حكم وهي تختلف من حيث تصوراتها الفكرية وأساليبها السياسية فيما يتعلق بالتطبيق.

المبحث الأول

أوروبا والإسلام

إن حكاية أوروبا مع الإسلام حكاية صراع ابدى فكانت ولا تزال أوروبا في كل مرة تحاول تقويض الإسلام كما فعلت من خلال الحروب الصليبية، وتمارس على المسلمين شتى أنواع التمييز العنصري على الرغم من وصفها بموطن القانون وبلد الحريات.

المطلب الأول

النظرة الأوروبية للإسلام

أولاً - النظرة السلبية للغرب إلى الإسلام والمسلمين:

إنَّ معظم من هم غير مسلمين أول ما سيتبادر إلى أذهانهم حول الإسلام هي تلك الصورة النمطية التي تختزل الإسلام بالعنف وتعتبر المسلمين ليسوا سوى مجرد عبيد للعنف⁽¹⁾.

ويترجم راغب السرجاني هذه النظرة إلى عدة عوامل منها:

1 - النظرة العقائدية: «وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ...»

(البقرة، الآية: 120). وهذا إقرار للواقع فهم يروننا منحرفين عن عقيدتهم التي توارثوها، كما يسمعون من رجال دينهم وهذا كما يفعل الغالبية منا إذ يكتفون بما ورثوه من آبائهم وبما يسمعون من علماء الإسلام دون أن يبحثوا في عقيدة الآخر ويعرفوا فسادها، ومما يوجب هذه المشاعر تولي الأحزاب اليمينية المتطرفة للحكم في البلاد غير المسلمة، كما حدث في أمريكا مع جورج بوش، وكما حدث في بريطانيا عام 1983 عندما ذكر ألفريد تشيرمان مستشار رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر أن أوروبا المسيحية تتعرض لتهديد إسلامي، فهذه الأحزاب المتطرفة تشعل النزاعة الدينية المتعصبة في نفوس الغربيين، إضافة إلى ذلك ما يراه الغربيون وساستهم ورجال دينهم من ازدياد مظاهر الالتزام بالدين بين المسلمين كصلاة الجمعة وكثرة أعداد المصلين التي تملئ المساجد، وكذلك أحيانا تؤدي إلى غلق الطرقات

1 - هدى صالح، لورانس بروس، نظرة الغرب السلبية للإسلام، على الموقع:

Archive.aawpat.com/detailsap?section=282article.26930le05/12/2004.

على الساعة 12:43. تاريخ التصفح 2018/04/25

وتمسك الفتيات المسلمات بالحجاب، وهذا ما يثير فضول لدى الأوروبيات لمعرفة سرّ هذا التمسك بأحكام الإسلام، وهذا يفتح باب النقاش ومعرفة الأوروبيات بالإسلام أكثر⁽¹⁾.

2 - انهيار الاتحاد السوفياتي 1991: إن تشويه صورة الإسلام والمسلمين وتضخيم

الخوف منهم وتصويرهم كعدو خطير كان في صالح أصحاب المصالح، وهم السياسيين والعسكريين فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي لم تعد هناك ضرورة لوجود حلف الناتو كان ولا بدّ من تضخيم الصور سيئة عن المسلمين مع تصويرهم كعدو مخيف، وبالتالي إبقاء الحلف⁽²⁾.

3 - تزايد المسلمين في دول أوروبا: كثرة المواليد من المسلمين في البلاد الغربية

مقارنة بندرة المواليد بين الغربيين أنفسهم لأنهم لا يقبلون الزواج أساساً، مما يهدد التركيبة السكانية المسيحية الأوروبية.

فالإحصائيات الغربية الرسمية تقول أن نسبة زواج المسلمين في أوروبا كلها تبلغ 5%، ومن المتوقع أن تصل إلى 20% عام 2020م. وبالتالي الدين الإسلامي هو أكثر الأديان نمواً في العالم⁽³⁾.

4 - الانحراف السلوكيات ووجود بعض الأفكار المتطرفة لدى بعض الشباب المسلم

إن نسبة المسلمين لديهم داخل السجون أضعاف نسبتهم في المجتمع وهؤلاء مسجونون في جرائم جنائية كالمخدرات والدعارة والغرب، كذلك نسب الغرب لأفكار المتطرفة لدى بعض الشباب المسلمين لا لشخصهم بل للمسلمين ككل⁽⁴⁾.

5 - التاريخ العدائي الطويل بين الغرب المسيحي والعالم المسيحي: على مدى قرون

جرت معارك طويلة بين المسلمين والمسيحيين في الشرق والغرب، وحدثت فيها فتوحات إسلامية ثم احتلال غربي بلاد الإسلام ومجازر ارتكبتها المسيحيون في الحروب الصليبية، ثم الاحتلال المعاصر في القرن العشرين، وإقامته الكيان الصهيوني على الأراضي الفلسطينية ثم احتلال العراق... الخ⁽⁵⁾.

1 - راغب السرجاني، نظرة الغرب إلى الإسلام والمسلمين، على الموقع:

تاريخ التصفح 2018/04/24، على الساعة 14:22. <https://ar.islamway.net,19.12.dy>

2 - راغب السرجاني، مرجع سبق ذكره، ص 3.

3 - المرجع نفسه، ص 4.

4 - المرجع نفسه، ص 5.

5 - راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 3.

6 - التنظير للعداء: فقد قام الغرب بالتنظير حالة العداء وقاموا بنشر كتب للتنظير ككتاب فوكوياما نهاية التاريخ والذي يقول فيه الجالية المسيطرة على العالم هي أفضل وأكمل نموذج لحياة البشر.

ومن بعد نشر صمويل هنتكتون في كتابه "صدام الحضارات" يذكر فيه أن أصل في التعامل بين البشر هو الصراع والصدام، وذلك رغم أن الله تعالى بين لنا أن أصلا التعامل مع الآخرين هو التعارف قال تعالى: (...وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا...) (الحجرات: 13)⁽¹⁾.

أما بروس لورانس فيختصر سبب هذه النظرة السلبية في هيمنة التفكير الشعبي على مفهوم الإسلام العام الذي يعرفه علماء السياسية والصحافيون وصناع القرار وغالبيتهم من الخصوم مؤكدا للجهل الكثير منهم للإسلام حيث لا يستحضرون في أذهانهم سوى عروبة الإسلام⁽²⁾.

ثانيا - الجدل القائم حول مصطلح الإسلام:

الإسلام الأوروبي: قبل 20 سنة تقريبا بدأ هذا المفهوم يروج بين أوساط الأكاديميين والباحثين والمحليين الغربيين، وعلى حد ما الناشطين المسلمين في أوروبا لا تبدو الكلمة مستساغة لدى كثيرين، سواء أكانوا مسلمين أو كانوا من الأوروبيين غير المسلمين، فالمسلمون يرفضونه لإيمانهم أن الإسلام واحد ولا يصلح تفصيله على وفق مقاسات تقتضيها الظروف والبيئات، والأوروبيون أيضا يرفضون ببساطة أي ربط بين كلمتي إسلام وأوروبا⁽³⁾.

وأول من تحدث عنه هو عالم الاجتماع السوري بسام الطيبي ولقد أنجز كتابا رئيسيا عنه في الثمانينات، هذا المفهوم يدور بالأساس حول ما يمكن تسميته إسلام المجال الخاص أو مجازا الإسلام الخفيف، والذي يعني أن تفعل ما شئت أو ما أردت في مساحة مجالك الخاص، وعندما تتحرك كمواطن في المجال الخاص إلى المجال العام بمستوياته الثلاثة،

1 - راغب السرجاني، مرجع سبق ذكره، ص 5.

2 - هدى صالح، مرجع سبق ذكره.

3 - مريم توليش، الإسلام الأوروبي تجديد فكري أم شبح يخيم على أوروبا؟

تاريخ التصفح 2018/04/24/7janvier2018/2018/04/24 <https://www.1aa2at.com/european-islam-a-ghost-in-europe>

على الساعة 14:45.

وهي منتديات الحوار المجتمعي العامة، ثم المؤسسات ثم المجال السياسي وكل هذه المستويات خالية من الرموز الدينية⁽¹⁾.

ويلقي مفهوم الإسلام الأوروبي الضوء على قضية إنتاج المعرفة الإسلامية في أوروبا في دوائر المفكرين والمتقنين والدوائر الدينية وهذه المعرفة الإسلامية التي يتم إنتاجها في أوروبا يعاد تصديرها إلى دول المهجر، وتعد بلدان المغرب العربي متميزة جدا في هذا السياق في مثل هذه المعرفة الدينية، إذا أردنا التعميم يمكن القول أنها تزكي مسألة التوفيق بين فهم مبادئ الإسلام واحترام مبادئ الدولة القومية الحديثة في أوروبا⁽²⁾.

الإسلام الأمريكي: ففي أمريكا شاهد السيد قطب فرح المناصرين واحتفالهم بمقتل البنا (1906 - 1949)، ورأى نوع الإسلام الذي يسعى الأمريكيون إلى زرعها في بلاد المسلمين، وكتب عنه يقول إن الإسلام الذي يريده الأمريكيان وحلفاؤهم في الشرق ليس هو الإسلام الذي يقاوم الاستعمار وليس هو الإسلام الذي يقاوم الطغيان ولكنه فقط الإسلام الذي يقاوم الشيوعية، إنهم لا يريدون للإسلام أن يحكم، ولا يطبقون من الإسلام أن يحكم، لأن الإسلام حين يحكم سينشئ الشعوب نشأة أخرى، وسيعلم الشعوب أن إعداد القوة فريضة، وأن طرد المستعمر فريضة، وأن الشيوعية وباء كالاستعمار، فكلاهما عدو، كلاهما اعتداء.

الأمريكان وحلفاؤهم إذن يريدون للشرق "إسلاما أمريكانيا" يجوز أن يستفتي في دخول المرأة البرلمان، ويجوز أن يستفتي في نواقض الوضوء، ولكنه لا يستفتي أبدا في أوضاعنا الاجتماعية أو الاقتصادية أو نظامنا المالي، ولا يستفتي أبدا في أوضاعنا السياسية والقومية وفيما يربطنا من صلات، فالحكم بالإسلام والتشريع بالإسلام والانتصار للإسلام لا يجوز أن يمسها قلم ولا حديث ولا استفتاء⁽³⁾.

المطلب الثاني

مراحل تطور الإسلام في أوروبا

- 1 - نادية مصطفى، الهوية الإسلامية في أوروبا وإشكاليات الاندماج، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص 125.
- 2 - هشام الصاغور، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص 122.

- 3 - محمد عمارة، "الإسلام الأمريكي"، مجلة العربي 21، العدد 346، 11 ماي 2016، على الموقع:

تاريخ التصفح: 10 سبتمبر 2018، الساعة 20:00 <https://arabi21.com/stories/s346>

مر ولا زال تطور الإسلام في أوروبا بثلاث مراحل:

أولاً - البدايات وكان ذلك منذ عهد الرسول (ص) وامتدت راية الفتح في عهد الخلفاء الراشدين وفتحت أعلى تيجانهم واجتازت جيوش الأمويين مضيق جبل طارق من ناحية الغرب، وعبرت جبال البرانس لتصل مشارف باريس⁽¹⁾ «تقدموا شمالاً إلى أن وصلوا إلى مدينة بواتيه الفرنسية والتي جرت على مشارفها معركة بلاط الشهداء في عام 114هـ/723م، وقد انهزم جيش المسلمين في هذه المعركة هزيمة قاسية وقتل منه الكثير، وبهذه المعركة توقف المد الإسلامي للقارة الأوروبية من هذه الجهة، وقد تمكن الأغلبية حكام تونس من فتح الجهة الجنوبية للقرّة الأوروبية، وذلك بفتحهم جزيرة سردينيا عام 810هـ/810م ثم جزيرة كريت، ثم قام أسد بن الفرات بقيادة أسطول مسلم بفتح جزيرة صقلية المنفذ الجنوب لأوروبا الوسطى عام 212هـ/827م، وتم فتح باليرمو عام 216هـ/831م.

كانت مدن إيطاليا المتنازعة فيما بينها تستعين بالمسلمين ليحارب بعضها بعضاً مما يسّر للمسلمين الاستيلاء على بعض أجزاء إيطاليا الساحلية، بل وصل الأمر إلى أن اضطر البابا يوحنا الثامن في عام 484هـ/872م إلى أن يدفع لخزينة المسلمين بعد أن هددوا مدينة روما نفسها، وقد كانت نقطة احتكاك حضاري على درجة عالية من الأهمية للمسلمين والأوروبيين، ولكن تظل الأندلس هي أهم نقاط الاحتكاك الحضاري بين المسلمين والأوروبيين، حيث كانت بمنزلة مركز إشعاع وتوزيع في غرب أوروبا، وقد أصبحت مدينة طليطلية التي استولى عليها الأسبان عام 478هـ/1085م مركزاً مهماً وحيوياً لنقل العلوم وترجمتها من العربية إلى اللاتينية، وكانت تعد المنارة الهادئة لطلاب العلم من كافة أوروبا الغربية والوسطى، وظلت طليطلية قرابة أربعة قرون المركز الثقافي والديني الأول في شبه جزيرة إسبانيا⁽²⁾.

ثانياً - الفتوحات العثمانية في أوروبا:

وكما ذكرنا حاول المسلمون فتح جنوبي شرقي أوروبا عن طريق القسطنطينية منذ القرن الأول للهجرة، ولكن تأخر فتحها لحصانتها وقد تم فتحها على يد القائد محمد الفاتح في عام

1 - رندة مصطفى، الإسلام في أوروبا، على الموقع www.maoudo3.com بتاريخ 2018، 8، 18 على الساعة 14:45.

2 - راغب راغب السرجاني، قصة الإسلام في أوروبا، على الموقع: <https://islamstory.com/article19997>.
11/09/2010 تاريخ التصفح 2018/04/25 على الساعة 11:08.

1453، وقد اتخذ محمد الفاتح مدينة القسطنطينية عاصمة الدولة، وأطلق عليها اسم إسلام بول أي دار الإسلام، الذي حرف بعد ذلك إلى إستانبول، كما يعود الفضل للخلافة العثمانية في فتح وسط أوروبا، حيث فتح العثمانيون منطقة البلقان في عام 1355 ودانت لهم كل بلدان أوروبا الوسطى واحدة تلو الأخرى.

بعد الانتصارات المتتالية للخلافة استطاع السلطان مراد الوصول إلى سهل كوسوفو، غير أن هذا النصر الأخير للسلطان مراد بعد حادثة طعنه بخنجر مسموم من قبل أمير الصرب، غير أن هذا لم يوقف الدولة العثمانية بل كان دافعا للمواصلة، فأصبحت بلاد الصرب بلغاريا وولايات تابعة للتاج العثماني وامتدت حدود الدولة إلى نهر الدانوب.

كما أن الجيوش العثمانية بقيادة السلطان سليمان القانوني وصلت إلى أسوار فيينا وحاصرتها، حيث استعصى على الجيش العثماني اختراق قلاع وأسوار فيينا، ففكر المجاهدون بأن يحفروا نفقا من تحت الأسوار ليلاً... وفي ليلة من الليالي، حيث اقترب الحفر من أسوار المدينة صادف أن كان خباز المدينة مستيقظا في وقت متأخر ليجهز الخبز قبل الفجر وانتبه لأصوات تصدر من باطن الأرض فشك في الأمر، وانطلق على حاكم المدينة وأعوانه حيث كان الجميع يعلمون أن المسلمين يحاولون دخول البلدة، انطلق الحاكم لمصدر الصوت وتيقنوا من أن المسلمين يقومون بالحفر ومحاولة دخول المدينة فتربصوا بهم وألقوا بالجيش العثماني هزيمة نكراء، واحتفل أهل فيينا بهذه المناسبة وتم تكريم الخباز... وأراد الخباز أن يرسخ هذا الحدث فصنع حلوى على شكل هلال، وهو شعار الدولة العثمانية فأراد بذلك أن يتذكروا دوما هزيمتهم كلما قضموا أو أكلوا حلوى الهلالوبقيت معظم تلك الأراضي بيد المسلمين وتابعة للخلافة العثمانية طوال فترة قوتها، ثم بدأت تقلت تدريجيا مع دخول الدولة العثمانية مرحلة ضعف، ولم يبق للخلافة العثمانية عام 1918 سوى مدينة إستانبول على أراضي القارة الأوروبية⁽¹⁾.

ثالثا - الهجرة ودورها في نشر الإسلام في أوروبا:

يبلغ حاليا عدد المسلمين في أوروبا ما بين 25 و 26 مليون نسمة، وهم يمثلون 8% من عدد سكان فرنسا 4% من عدد سكان ألمانيا و 3% من سكان بريطانيا العظمى، هذا

1 - أحمد سليمان، حكاية الكرواسون، المصري اليوم، 2011/10/10 على 8:00 متحصل عليه من الموقع:
Almasrylyoum.com le 22/07/2018 à 21 : 20h.

ويُتنبأ علماء الديموغرافيا بأن المسلمين سيشكلون 20% من سكان أوروبا بحلول عام 2050) هذا قبل وصول الكم الهائل من اللاجئين المسلمين إلى أوروبا عقب ثورات الربيع العربي) رغم أنهم اليوم يشكلون هذه النسبة في العديد من مدن أوروبا الكبرى. فالهجرة نحو هذه البلدان ساهمت كثيرا في نشر وازدياد عدد المسلمين في أوروبا، والتي كانت في بدايتها مفروضة وإلزامية خاصة بالنسبة لأبناء المغرب العربي الخاضع للاحتلال الفرنسي، ثم أصبحت طوعية تتحكم فيها ظروف موضوعية، وقد شهدت العقود الأخيرة تزايدا ملحوظا في عدد العرب المهاجرين إلى أوروبا، فإذا كانت الدوافع في الهجرة في بدايتها اقتصادية، ففي الثانية كانت للمفكرين والمتقنين والسياسيين لدول الجنوب نتيجة التضييق والقمع الذي كانوا يتعرضون له في بلدانهم.

أما حاليا ومع الأحداث التي شهدتها كل من تونس وليبيا فإن أوروبا ولقربها الديموغرافي استقطبت عدد كبير من المهاجرين الفارين من الأوضاع التي تشهدها بلدانهم⁽¹⁾.

1 - إدريس بوسكين، أوروبا والهجرة، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص 17 - 29.

المبحث الثاني

سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه الحركات الإسلامية

شهدت رؤى مؤسسات الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية حالة من التطور التدريجي، ويأتي هذا التطور في سياق رؤية الاتحاد للأهداف التي يمكن تحقيقها ، وكيفية العمل على تحقيقها ، و كيفية العمل على ذلك، لذلك يسعى المبحث إلي تناول الأبعاد و الرؤى و مدى اتساق الإتحاد الأوروبي و الحركات الإسلامية .

المطلب الأول

مفهوم ظاهرة الإسلاموفوبيا

1) مفهوم ظاهرة الفوبيا:

مصطلح "الفوبيا" أو الرهاب مستمد في الأصل من علم الأمراض النفسية، يتم التعبير بواسطته عن نوع من أنواع العصاب القهري بحيث لا يملك المريض القدرة على التحكم في ردود أفعاله عند تعرضه لموضوع خوفه، فيضيق صدره ويجف ريقه وتتزايد ضربات قلبه ويشحب وجهه وترتجش أطرافه ليدخل في حالة فعلية من الفرع الغير المسيطر عليه⁽¹⁾.

2) مفهوم الإسلام موفوبيا:

هو مصطلح ظهر حديثا في المجتمعات الغربية معناه: التجاهل والكراهية تجاه المسلمين أو الخوف منهم، كذلك يشير المصطلح إلى العنصرية ضد المسلمين في الغرب، ويعرفه البعض على أنه تحيز ضد المسلمين أو ترتبط النظرة اختزالية للإسلام كدين في مجموعة محدودة وجامدة من الأفكار التي تخص العنف والنظرة السلبية للآخر وترفض العقلانية والمنطق وحقوق الإنسان⁽²⁾.

3) أسباب الإسلام موفوبيا:

هناك عدة أسباب لهذه الظاهرة نركز على أهمها:

أ) الجهل بالإسلام:

1 - ناصر حامد، إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسية الدولية، العدد 109، جانفي 2005، ص 189.

2- المرجع نفسه، ص 190.

قال تعالى: "بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله" سورة يونس الآية 39. فالإنسان في العادة يميل إلى معاداة ما يجهل، بوضعه يشكل خطرا غامضا يحسن الاحتراس منه وتجنبه، وكما قيل الناس أعداء ما يجهلون وهذا ما قد يفسر خوف الكثيرين من الإسلام وميلهم إلى معاداته والنفور منه، والواقع أن هناك جهلا صارخا بحقيقة الإسلام، وخاصة العالم الغربي، الذي يستقي معلوماته عن الإسلام من مصادر قد تفتقر في كثير من الحالات إلى الموضوعية والنزاهة والتجرد أو الإحاطة لكافية بحقيقة الإسلام وجوهه⁽¹⁾.

فالمناهج المدرسية وحتى الجامعية في العالم الغربي، ما تزال مثقلة بكم هائل من المعلومات المغلوطة والهائلة عن الإسلام التي تعود في جذورها إلى نتاج المدرسة الإستشراقية، وفي هذا الإطار سيشير أحد الباحثين إلى أن القليل من إنتاج المستشرقين الجدد وهو في حد ذاته يذهب إلى صانعي السياسة والقرار في الغرب⁽²⁾.

بينما يذهب الكثير في إنتاجهم إلى الرأي العام عن طريق أجهزة متطورة للإعلام و الدعاية ليؤكد صورا نمطية أو يشوهها و يشكل الجهل بالإسلام تصورات مغلوطة، و يترتب عن ذلك حيلولة دون تشكيل أرضية ملائمة لفهمه وتفهمه و التواصل الإيجابي مع معتققيه، معلما بارزا من معالم الحياة في العالم الغربي، كان هذا المدافع عضو مجلس النواب الأمريكي السابق (بول فندلي) أن يأخذ على عاتقه السعي إلى كسر حاجز الجهل الغربي بالإسلام و العمل على تصحيح المفاهيم و الصور الخاطئة المتصلة به، ودحض الأضاليل التي تستوطن أذهان الغربيين بشأنه وخاصة المجتمع الأمريكي⁽³⁾.

و من أهم الأسباب التي اقترحها "فندلي"

دور اللوبي اليهودي في تقديم صورة سيئة عن المسلمين، تصوير إسرائيل على أنها دولة ضعيفة يهدد العرب والمسلمين أمنها ووجودها.

1- البهقي الإمام أحمد بن الحسين، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، بيروت، دار الكتب الجامعية، 1985. ص 207.

2- المرجع نفسه، ص 209.

3- ناصر حامد، مرجع سبق ذكره، ص 191.

تجنب الإشارة إلى الأخلاق الإسلامية وتصويرها بشكل سلبي منفر في حال الحديث عنها، بحيث غدت اليهودية والمسيحية في نظر الأمريكي نموذجاً للتقدم والحضارة والأخلاق وأصبح الإسلام تعبير عن القوة المتخلفة والخطرة⁽¹⁾.

وسم الإسلام بالإرهاب والتعصب، واحتقار المرأة والافتقار إلى التسامح مع غير المسلمين، رفض الديمقراطية، بالإضافة إلى تخوف الغربيين من خطر إسلامي متصاعد وخشيتهم من الحرب الإسلامية كما تم تركيز وسائل الإعلام الغربي على تصوير الحركات الإسلامية خاصة حركات المقاومة على أنها حركات إرهابية لا تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان بحيث تعمل تلك الوسائل في بعض الأحيان على فبركة برامج يتم عن طريقها تضخيم دعوات بعض المسلمين إلى محاربة أمريكا وإسرائيل والرب وإخراج تلك الدعوات على سياقها الأصلي⁽²⁾.

ب- تضارب المصالح واختلاف المنطلقات القيمة:

على الرغم من أن الجهل بالإسلام قد يشكل سبباً أساسياً للخوف منه ومعادته، لقد سجل التاريخ أن معرفة الكثيرين بالإسلام لم تحل منه وناهضته، بل ربما يمكن القول إن تلك المعرفة قد كانت المدخل الرئيس لاتخاذ موقف سلبي منه⁽³⁾.

لقد جاء الإسلام ليشكل مشروع رؤية تجدد ما دأبت تعاليم السماء على الدعوة إليه والمناداة به منذ وجد الإنسان على الأرض، رؤية تقوم على تدمير معادل النظام بين البشر، ونشر قيم العدالة مع الأخوة إلى جانب المساواة والفضيلة فيما بينهم، بطبيعة الحال اصطدم المشروع بمصالح كثير من الفئات الانتهازية التي كانت تحرص على استمرار الأوضاع المختلفة القائمة بكل ما فيها من استغلال وظلم ووعوج⁽⁴⁾.

وفي المجال الاجتماعي يمكن الحديث بوجه عام عن معانات دول العالم الإسلامي تفاوتات طبقية صارخة تتفاقم حدثها عام بعد آخر فضلاً عن تصدع بناها المؤسساتية التقليدية مع العجز عن إيجاد بناءات حديثة قادرة على الإنجاز الناجح الفعال وانحطاط

1 - المرجع نفسه، ص 192.

2- البيهقي الإمام أحمد بن الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 211.

3- المرجع نفسه، ص 213.

4- المرجع نفسه، ص 214.

مكانة المرأة و تهميش دور الشباب وضعف الاهتمام بالأطفال ناهيك عن اهتزاز المنظومات وتخلخلها تحت وطأة القيم الغربية الغازية⁽¹⁾.

يبدو العالم الإسلامي منقطعاً بصورة شبه تامة عن الثورات المعرفية والمعلوماتية والعلمية التي يشهدها العالم، فيبدو الأقل إسهاماً في تلك الثورات سواء على مستوى الإبداع أو التطوير ليغدو في أفضل الحالات مستهلكاً، وبصورة استعراضية لما تنتجه تلك الثورات من تطبيقات وتقنيات⁽²⁾.

إزاء الواقع المتردي الذي يتخبط فيه العالم الإسلامي يغدو من الطبيعي انبعاث حالة من المهمات التلقائية بين الإسلام من جهة والفقر والتخلف من جهة أخرى، ليتم تحميل الإسلام جرائم ضعف أبنائه وتخلفهم، لذا من اليسر أن يتعاطف الغربي الذي لا يعرف إلا صورة مشوهة عن الإسلام مع هذا الدين ويظنه سبباً رئيسياً لتخلف أرجاء واسعة من العالم ويولي جزءاً مهماً لمحاربته واستئصاله⁽³⁾.

د - تبني صورة نمطية سلبية للمسلمين:

يتم تحميل الإسلام مسؤولية السلوك غير السوي الذي يصدر عن بعض المسلمين، فإن مصلحة الكثير من أنصار التوجهات الاستعمارية والصهيونية استغلال السلوك السيئ للمسلمين للنيل منهم ومن دينهم وإثبات صحة الصور النمطية المترسمة في أذهان الكثيرين من أبناء الغرب عنهم، فقد لعب بعض أبناء المسلمين أنفسهم دوراً لا يستهان به في تصديق تلك الصور النمطية الشائعة عن طريق سلوكيات منحرفة مقدمين بذلك نموذج سيء عن الإسلام نفسه⁽⁴⁾.

والإسلام يركز على الجانب الروح والمضمون من جانب أنظمة الحكم التي تزعم اتخاذ الإسلام منطلقاً للتشريع فيها نصيب في عملية الإساءة إلى الإسلام وتخويف الناس منه بإظهاره وكأنه حلاً قاس متحجر يطارد الناس لسلب حرياتهم وحرمانهم من كل مظاهر البهجة، بإجبارهم على إتيان الفرائض والطقوس الدينية على الرغم منهم.

1 - لوبون غوستاف، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2000، ط2، ص 325.

2- المرجع نفسه، ص 228.

3 - المرجع نفسه، ص 230.

4 - hintingtonsamuel, the cash of civilization and the hemaking of world order, NEWYORK : simon and shuster, 1996. P 37

2- أعراض ظاهرة "الإسلام موفوبيا" ومظاهرها:

أ - الطعن في رسالة والتشكيك بنبوة الرسول (ص):

مند انبعاث الرسالة لم تكذ الأطراف التي تشكك بصحة الرسالة وصدق صاحبها (عليه السلام)، تعرض الإسلام منذ بزوغ نجمه إلى حملة شرسة من جانب كثير من قبائل العرب واليهود لمحاربته واجها ضد دعوته، حيث أسند إلى الرسول الكريم الكثير من الصفات والنعوت الباطلة التي تطعن فيه المستوى الشخصي وترميه بالكذب والجنون والكهانة والاستبداد والتهاك على الشهوات⁽¹⁾.

اتهم الإسلام بأنه مادي لا يأخذ الأبعاد الروحية وأنه دين دموي قام وانتشر بقوة السيف وأنه دين يخلو من الأصالة فيسرق أفكاره من الأديان السابقة كاليهودية والمسيحية⁽²⁾.

ب - إثارة النزاعات بين المسلمين:

تعاني جل الدول العربية وخاصة المستعمرة منها حرصا واضحا ذلك من خلال تسليط الأضواء على مواطن الاختلاف على أسس دينية في العالم الإسلامي والعمل على تضخيمها وتطويرها إلى مستوى الخلاف، سعيا إلى إثارة الصراعات بين المسلمين أنفسهم من جانب والمسلمين والأقليات المسلمة الأخرى، في هذا سنتذكر المؤامرات الفرنسية في أوائل القرن الماضي لتمزيق وحدة لبنان وإذكاء نار الخلافات الدينية بين أبنائها، باستغلال معاهدة سايكس بيكو عام 1916 حيث غدا لبنان مسرحا لتوازنات دينية وطائفية هشة، أثبت الأيام قابليتها وتفجير الصراعات الدموية أكثر من مرة⁽³⁾.

وتعرف العراق نفس الحالة بخوضها حرب أهلية طاحنة تعصف بعشرات الأبرياء من أبنائه كل يوم مردها الخلافات الطائفية والمذهبية⁽⁴⁾.

2 - السعي إلى إخضاع بلاد المسلمين واختلالها:

كانت الحروب الصليبية قد انطلقت بذريعة تحرير المدينة المقدسة من أيدي المسلمين (الوثنيين) في زعمهم، والواقع أن المجازر تلك ارتكبتها الصليبيون في المدن الإسلامية خلال

1-idem ,p43.

2- لو بون غوستاف، مرجع سبق ذكره، ص 236.

3ناصر حامد، مرجع سبق ذكره، ص193.

4- بول فنديلي، لاسكوت بعد اليوم...مواجهة الصور المزيفة عن الإسلام في أمريكا، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، ط2010، ص5، متحصل من <http://www.thamarat.com/topage3>.

تلك الحملات قد تعكس مجرد الخوف من الإسلام وأتباعه، بل تعكس مجموعة من الحقد والرغبة في الانتقام ويبدو أن تلك الروح الصليبية الحاقدة على الإسلام والمذعورة منه قد ظلت تتلبس العالم العربي حتى أيامنا⁽¹⁾.

3 - كيفية مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا:

أ) مضاعفة المجهود لتعريف الناس بديننا:

قد يكون من أفضل السبل لمواجهة ظاهرة الخوف من الإسلام بعث الحياة في الجوانب الحضارية لذلك الدين عبر إبراز أبعاده المشرقة وتجلياتها للعالم إن هناك حاجة ملحة للتعرف إلى الإسلام من جانب أبنائه أولاً تمهيدا لتعريف العالم به وهذا يتطلب جهودا صادقة لتعريف الناس بجوهر دينهم وتعاليمه الحقيقية مع ما يرتبط بذلك من وجوب وضع تلك التعاليم موضع التطبيق الفعلي، سعيا إلى تجاوز حالة الذوبان والتذبذب والتناثر المعرفي والشعور الدائم بعقدة النقص تجاه كل ما هو غربي ولا شك أنه إذا كان تشويه صورة الإسلام والتخوف منه يؤثران سلبا على ثقافتنا وحضارتنا فإن السعي الحثيث نحو التصدي لظاهرة الإسلام ومواجهتها والعمل بتحسين الصورة وتصحيحها يعد واجبا دينيا وضرورة ثقافية، فضلا عن كونه مطلباً واقعياً تمليه مسؤولية تبليغ حقائق الإسلام إلى من يجهلها أو يعاند في معرفتها والاقتناع بها.

2/ الحوار والانفتاح والتواصل:

لتجلية هذا الضباب وإذابة جبال الجليد بين المجتمعات التي نعيش فيها، لأن الاحتقان والترهب والتصادم ليس جوا للتفاهم أو التعايش وذلك من خلال استثمار وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال الحديثة في معالجة ظاهرة الخوف من الإسلام، وتصحيح المفاهيم الخاطئة من خلال تعزيز وتفعيل سبل الحوار الحضاري مع الغرب، وتعد الكتابة من الأساليب النافعة والمفيدة في هذا الشأن من مقالة إلى قصيدة إلى كتاب، إلى دراسة، إلى نشرة، إلى بحث دون أن ننسى "الفيسبوك والتويتر" فوسائل التواصل هذه لها أكبر أثر في الضغط والرد والبيان، فهذا يعد واجب الوقت الآن⁽²⁾.

3/ المواطنة:

1-Gergesfawaz, America and politicIslam : clash of culutres or clash of interestes, combrige university ness. 1999.

2 -رشيد الخيون، الإسلام السياسي في أوروبا والتقاطع مع الليبرالية، مجلة الديمقراطية، العدد 14، أبريل 2005، ص 11.

الكثير من المستوطنين منذ عشرات السنين قد أنجبوا وترعرعوا في بلدان أجنبية امتد بهم المقام والعمر، فبمجر الحصول على الجنسية من المفروض أن يعتبر مواطنا يتمتع بكافة حقوقه المترتبة عليه وكذلك الواجبات. فالمسلمون بتواجدهم هناك يدركون أنهم يمثلون صورة الإسلام وعليهم تمثيله بالاندماج في مجتمعاتهم والعمل على تحقيق الفائدة للآخرين، المشاركة في الفعاليات وتقديم الخدمات⁽¹⁾.

4/ أمثلة عن بعض الدول الغربية التي تعاني من ظاهرة الإسلاموفوبيا:

أ) ألمانيا:

ففي ألمانيا جوهره الاقتصاد الأوروبي والبلد الذي استقبل مئات الآلاف من اللاجئين بات العداء للمسلمين فيه ملحوظا بشكل كبير فقد قالت صحيفة ألمانيا: إن السلطات في برلين وثقت 950 هجوما ضد المسلمين ومنشآت تابعة لهم كالمساجد خلال العام الماضي 2017، في حين كشفت صحيفة "نويه أوسنابرو كنرتسايتونج" نقلا عن بيانات قدمتها وزارة الداخلية الألمانية لمشرعين أن 33 شخصا أصيبوا في الهجمات التي كان 60 منها موجها ضد مساجد ونفذ بعضها بدماء الخنازير (الحيوان المحرم أكله عند المسلمين)، قبلها أشارت الصحيفة إلى أن جميع مرتكبي الهجمات ضد المسلمين كانوا من المتطرفين اليمينيين، كذلك لفتت صحيفة "ينوأوزنبروكز" إلى أن 16 مسلما أصيبوا في هجمات معادية للإسلام خلال 192 يوما فقط، وأكدت الصحيفة أن الجناة المتورطين في تلك الهجمات ينحدرون من الأوساط اليمينية المتطرفة، وتأخذ هجمات الكراهية أشكالا عدة، أبرزها التهديد والهجمات ضد المحجبات لكنها ما لبثت إلى أن تطورت لتصل إلى الإيذاء الجسدي⁽²⁾.

ب) فرنسا:

وأما في فرنسا التي تزايدت فيها وثيرة العداء للإسلام عقب الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها خلال الأعوام السابقة على فقر صحيفة شارلي بيبدو تنامي العداء للمسلمين وزادت الاعتداءات بشكل كبير وانتشرت شعارات مناهضة للعرب مثل "أيها العرب اذهبوا

1- لوبون غوستاف، المرجع سبق ذكره، ص 239.

2- ستيفن شيهيم، الإسلاموفوبيا الحملة الإيديولوجية ضد المسلمين، ترجمة: فاطمة نصر، القاهرة: دار سطور الجديدة، 2012، ص 10.

بعيدا" والعرب قذرون إلا أنه لا يوجد تنظيم موحد أو حركة تجمع المناهضين للإسلام والعرب كما هو الحال في ألمانيا.

ج) بقية الدول الأوروبية:

بينما احتلت كل من ألمانيا واسبانيا وفرنسا قائمة الدول الأوروبية المناوئة للمسلمين تنامي العداء بشكل محدود للإسلام وجرائم الكراهية ضد المسلمين في بريطانيا وتحديدا في إنجلترا وويلز حيث كشفت دراسة بريطانية نشرت مؤخرا عن تسجيل 734 جريمة كراهية بين عامي 2013 -2014 منها اعتداء و13 هجوما عنيفا و56 هجوما على المساجد ومئات الإساءات عبر الانترنت.

أما في إيطاليا فقد حرص زعيم الرابطة الشمالية المناهضة للمهاجرين "مايتوسا لغيني" ضد المسلمين قائلا: إن رد المسلمين على الهجمات بالتسامح والإصلاح السياسي يعتبر انتحارا.¹

المطلب الثاني

موقف الاتحاد الأوروبي من الحركات الإسلامية

النمط الخاص الذي اتخذته سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه كل حالة من الحركات الإسلامية، سواء من حيث حجم وكثافة هذه الممارسات أو الآليات المستخدمة في تنفيذها ومن بين الامتيازات مدى شعبية هذه الحركات ومقدار احتمالات نجاحها في الوصول للحكم ومدى استقرار نظام الحكم في السلطة وأهمية الدولة المعنية في توفير الأمن والاستقرار وتأمين المصالح الاقتصادية، هذه الاعتبارات تفسر كثافة الممارسة في حالي "حركة حماس" والمحاكم الإسلامية فكل من الحركتين كانت تتمتع بقاعدة شعبية عريضة وكانت قاب قوسين أو أدنى من السلطة، إلى جانب هشاشة النظام الحاكم في كلا البلدين، بما انعكس على عدم قدرته في توفير حالة من الاستقرار وتأمين المصالح الاقتصادية بما ستثير اهتمام الاتحاد الأوروبي بالدولة المعنية في توفير حالة من الاستقرار وتأمين المصالح الاقتصادية بما ستثير اهتمام الاتحاد الأوروبي بالدولة المعنية وبرز أهمية إشراك الإسلاميين ومن ثم زيادة مقدار الممارسات وتعد الآليات المستخدمة (اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية)، والأهم

1- صوبيي فهمي، إهانة بني الإسلام تجدد السؤال، من يكره من ؟، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9913 (18 كانون الثاني 2018)، ص30.

توظيف الآلية الاقتصادية عالية دامة للآليات الأخرى، بما أدى لوجود درجة عالية من التكامل في توظيف الآليات لتحقيق أهداف السياسة كما أن كثافة الممارسة والآليات المستخدمة في الحالتين المذكورتين يؤكد على غلبة الاهتمامات الأمنية والاقتصادية على⁽¹⁾ السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط عامة والحركات خاصة ويوجد تزاوية في الأهداف يأتي على رأسها توفير الأمن والاستقرار بما يخدم المصالح الاقتصادية⁽²⁾.

و عليه دفعت محورية الاعتبارات الأمنية والاقتصادية إلى عدم تماثل سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية المختلفة على امتداد الوطن العربي بحيث أصبحت العلاقة بين طغيان هذه الاعتبارات وممارسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات عكسية بمعنى كلما كان النظام الحاكم أكثر قدرة على توفير الأمن والاستقرار وتأمين المصالح الاقتصادية كانت ممارسة الاتحاد الأوروبي لدعم وتمكين الحركات الإسلامية محدودة والعكس صحيح⁽³⁾.

ما يفسر فاعلية ممارسة الاتحاد الأوروبي تجاه المحاكم الإسلامية وحركة حماس، ففي كلا الحالتين لم يكن النظام قادراً على تحقيق الاستقرار وتأمين المصالح الاقتصادية للإتحاد الأوروبي لذلك اهتم الاتحاد بدفع مشاركة الحركتين في النظام السياسي والعسكرية بشكل أكثر فاعلية وإن اختلفت نوعية الآليات وطريقة توظيفها في كلا الحالتين من الاستخدام السلبي للآليات في حالة حركة حماس بمعنى المنع والحصار السياسي والاقتصادي وفي كلا الحالتين تمحورت حول تحقيق الأمن والاستقرار واحتواء المد المتعاظم للحركات الإسلامية المرتبطة برؤى تنظيم القاعدة بالدرجة الأولى⁽⁴⁾.

كما استنتجت الدراسة أن الاتحاد الأوروبي في حالة حركة حماس والمحاكم الإسلامية استخدام مقرب شامل يزوج بين الآليات التي تنتمي للأعمدة الثلاث التي تشكل بنية الإتحاد

1 - سليم محمد الزعنون، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية (دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2001-2005). مركز دراسات الوحدة العربية مكتبة بيروت الجامعية، نوفمبر 2011، ص 102.

2- سامي الخاندار، المسلمون الأوروبيون نحو أسلوب أفضل للتعايش، دراسات إستراتيجية، العدد 2005، 9، ص 39.

3- سليم الزعنون، مرجع سبق ذكره، ص 241.

4 - المرجع نفسه، ص 244.

الأوروبي بما يؤشر إلى حالة من الاتساق بين الآليات وبين الأعمدة لتحقيق أهداف السياسة، ويعطي مثالا ناجحا على سياسة خارجية متماسكة ومتسقة تتزوج بين كافة عناصر الأعمدة الثلاثة لنظام العلاقات الخارجية، مع ملاحظة اعتماد الاتحاد الأوروبي على استخدام الأداة الاقتصادية بحكم تأثير النظام الدولي الذي فرض محدودية الدور السياسي للاتحاد الأوروبي وما ترتب على ذلك من ابتعاد الاتحاد على الجوانب الإستراتيجية في حين تظهر الممارسة تجاه الحركات الإسلامية عامة اقتصار الاتحاد الأوروبي على استخدام أداة واحدة (الأداة الدبلوماسية) من بين أربع عشرة أداة تطورت في سياق العلاقات الأوروبية متوسطة تعبيراً عن محدودية الممارسة تجاه هذه الحركات، لقد انعكس هذا الاتساق بين الآليات والأعمدة إيجابياً على فعالية السياسة، فهي وإن لم تؤد إلى نتائج حاسمة في تحقيق أهداف السياسة فإنها حققت نجاحاً نسبياً فيما يتعلق بدفع الحركات الإسلامية نحو البرجماتية، مثلاً: حالة حركة حماس أدت مشاركتها في النظام السياسي إلى دفعها نحو البرجماتية السياسية وانخفاض حدة العنف وتحقيق الاستقرار النسبي والاستجابة النسبية لشروط الاتحاد الأوروبي فيها بالاعتراف بإسرائيل والاتفاقيات الدولية السابقة و كذلك احتواء المد المتعاضم للتنظيمات برؤى تنظيم القاعدة في فلسطين ولكنها لم تنجح حتى الآن في دفع الحركة نحو الاعتراف الصريح بإسرائيل وإدماجها في عملية السلام⁽¹⁾.

تنفذ سياسة الاتحاد الأوروبي القائمة على إدماج الحركات الإسلامية المعتدلة في الحياة السياسية تواجه العديد من التحديات مقارنة بمحدودية الفرص المتاحة إذ تتبع التحديات من نية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط ومن طبعة الفاعلين أنفسهم كما أن التحديات متعددة المستويات فهي نابعة البيئة الدولية والإقليمية والداخلية بخلاف الفرص التابعة من متغيرات جديدة ترتبط بالفاعلين أنفسهم تمثل أهمها في تبني الاتحاد مقارنة الإدماج والتغيير في ممارسات وفكرة الحركات الإسلامية وسماح النظم السياسية في المنطقة العربية بقدر من الانفتاح مهد الطريق لمشاركة الحركات الإسلامية في العملية السياسية⁽²⁾.

1- فويد هاليداي، السلام وخرافة المواجهة... الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد مستجير القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997م، ص50.

2- سليم محمد الزعنون، مرجع سبق ذكره، ص243.

في هذا الإطار أظهرت الدراسة أن سياسة فتح الباب أمام مشاركة الحركات الإسلامية لازالت تواجه العديد من التحديات التي تتبع من مستويات متعددة من الفاعلين، وعلى رأسهم الفاعلون الرئيسيون الإتحاد الأوروبي والحركات الإسلامية والنظم السياسية القائمة في دول جنوب المتوسط والقوى الإقليمية على غرار إيران وممارستها الساعية للهيمنة وإسرائيل برؤيتها المتشددة تجاه إدماج الحركات الإسلامية، لكن تظل التحديات الأهم تنبع من طبيعة العلاقات الأوروبية الأطلسية التي أظهرت تبعية السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية تقدما وتراجعا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة وكذلك من المنطلقات المصلحتية لسياسة الإتحاد الأوروبي فالمصالح الإستراتيجية للإتحاد تدفع باتجاه الحفاظ على علاقات وطيدة مع النظم السياسية، وبالتالي عدم المشروطة السياسية للإتحاد للمصادقية كما أن غلبة الطابع الأمني على اهتمامات السياسة الخارجية للإتحاد على اهتمامات الإصلاح السياسي جعل من الأخير لا يعدو كونه وسيلة لخدمة الهدف الأمني المتمثل في تحقيق الاستقرار، إضافة إلى التحديات النابعة من القناعة الخاصة للإتحاد والتي تنعكس على عدم اتساق الممارسة إلى جانب ضعف خبرة مؤسسات الاتحاد في التعامل مع الحركات الإسلامية⁽¹⁾.

1- فريد هاليداي، مرجع سبق ذكره، ص55.

المبحث الثالث

الحركات الإسلامية المتطرفة وآليات الاتحاد الأوروبي في مواجهتها

يغلب على التحليلات الغربية للحركة الإسلامية التحيز في تناول الظاهرة، حيث يربط بعضها بين الإسلام والإرهاب، ويخطط بين مفاهيم الحركة الإسلامية والأصولية والتطرف الإسلامي، ورحت التحليلات الغربية أكثر من ذلك لربط هذه الحركات بالتطرف ربطا لصيقا.

المطلب الأول

الحركات الإسلامية المتطرفة

أولا - ما نعني بالتطرف؟

التطرف ينجم عن التعصب لفكرة أو رأي أو إيديولوجية أو دين أو طائفة أو قومية أو إثنية أو لغوية أو غيرها، ولكن مهما اختلفت السباب وتعددت الأهداف فلا بد أن يكون التعصب ورائها، وكل متطرف في حبه أو كرهه لابد أن يكون متعصبا لاسيما إزاء التطرف للآخر وعدم تقبله للاختلاف فكل اختلاف حسب وجهة نظر المتعصب يضع الآخر في خانة الارتياب، وسيكون غريبا أجنبي وبالتالي فهو مريب بمعنى هو غير ما يكون عليه المتطرف، والتطرف يمكن أن يكون دينيا أو طائفيا أو قوميا أو لغويا أو اجتماعية أو ثقافيا أو سياسيا، والتطرف الديني يمكن أن يكون علمانيا حدثيا، مثلما يكون محافظا وسلفيا فلا فرق في ذلك سوى في المبررات⁽¹⁾.

ثانيا - دوافع ظهور الحركات الإسلامية المتطرفة:

إنّ الانحلال الفكري المستمر الذي واجه الوطن العربي سياسيا واجتماعيا وانهزام الأنظمة العربية، خاصة أمام هذا الفكر الاستعماري الأوروبي أظهر جماعات إسلامية بين طبقات الشعب، تسلك الأسلوب العسكري والعنف، وترفض مفهوم المساومة والاعتدال وحل الخطوة بخطوات أو المرحلية للتحرر.

1 - عبد الحسين شعبان، "التطرف والإرهاب، إشكالية نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة مرصد، مكتبة الإسكندرية، ديسمبر 2017، ص 13.

واعتبرت هذه الجماعات مبادئ الحركات التي قبلها مبادئ عقيمة وسلبية، ومقابل هذه الفكرة جاءت الثورة الإيرانية، ونجحت بسبب حب الشيعة للموت في سبيل تحقيق مبادئها⁽¹⁾. هذه المعارضة والعنف وإثارة الحماسة من قبل الشيعة جعلت أنصار السنة يتأثرون بالعنف، ودليل ذلك العمل الذي قام به السلفي السني جيهمان بن محمد بن يوسف العتيبي في اقتحامه للمسجد الحرام بعد نجاح الثورة الإيرانية سنة 1979.

ولقد ساهم عنصر آخر في مولد العنف الإسلامي وهو التحدي المستمر بين حركة وأخرى من الحركات الإسلامية والنظرة المستقبلية والاعتقادات الخاطئة في مبادئها وبين أفرادها ومخالفاتها للأنظمة السياسية، وهنا يجدر التذكير بالإعدامات والتعذيب والسجن الذي طال حتى القادة الفكريين غير السالكين لأساليب العنف بين الحركات، هذه الظروف قادتهم إلى أن المصالحة غير ممكنة، وأنه لا توجد جسور للتفاهم بين النظم السياسية والحركات الدينية وهذا يقودنا إلى فكرة مفادها أننا يجب أن نفرق بين العنف كأسلوب طارئ قد تستدعيه ظروف معينة وبين كونه فكر الحركة و إيدولوجيتها المنظمة أي يصبح العنف أصلاً ثابت في فكر الحركة وممارستها وهذا يعتبر أخطر عنف يمكن أن يتعرض له المجتمع وهو ما أُصطلح على تسمية بالإرهاب⁽²⁾.

هكذا نصل إلى خلاصة مفادها أن أعمال العنف والإرهاب هي مسميات ألصقها الغرب بالحركات الإسلامية.

وقد ساعدت بعض هذه الحركات المتطرفة في إلصاق التهم وتلطيخ سمعة الدين الإسلامي وليس الحركات ونعته بكل الأوصاف بالرغم من أن التطرف ليس ميزة الحركات الإسلامية فنجد في الدول التي تعتنق المسيحية، وتلك التي تؤمن باليهودية، وتلك التي لا دين لها⁽³⁾.

ثالثاً - الحركات الإسلامية المتطرفة ذات المنشأ الأوروبي:

1 - شليغم غنية، "الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان 2012، ص 307 - 308.

2 - المرجع نفسه، ص 308.

3 - جاسم الرماحي، "أئمة التطرف في أوروبا"، مجلة المجلة، عدد 26، فبراير 2018. متحصل عليه من:

بتاريخ 2018، 03، 20 على الساعة 10:52. <http://arb.majala.com/2018/02/article55263965>.

حظيت أوروبا بوجود عدد من التنظيمات الإسلامية المتطرفة، فبعد أن كانت دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا مصدر تصدير الجماعات الإيديولوجيات المتطرفة، الآن أصبحت أوروبا تشهد موجة تنامي هذه الجماعات من الداخل بعض التقارير وصفت أوروبا في أعلى قائمة التطرف الإسلامي بواقع 1300 منطقة متطرفة⁽¹⁾.

ويقول الباحث الإعلامي محمد القواص من بريطانيا حول نشأة الجماعات المتطرفة أو أنشطتها أمام أعين الاستخبارات البريطانية مشكلة الجماعات كانت تحظى برعاية ولو غير رسمية من السلطات الأمنية في أوروبا، وأولها سياق الحرب الباردة سابقا، حيث كانت هذه الجماعات تستخدم في إطار ترويج لما هو ضد الشيوعية، وكانت هذه الجماعات منذ بداية الخمسينات، خاصة جماعة الإخوان المسلمين تحضيرعاية بريطانية، باعتبار هذه الجماعات هي مضادة للييسار ولأشكال الإيديولوجيات الراديكالية، وبالتالي كانت هذه الجماعات الإسلامية تلقى ضيافة في لندن، حتى أن البريطانيين كانوا يقولون إن لندن تحولت إلى لندنستان، وأضاف القواص قائلا: أيضا أثناء العشرية السوداء في الجزائر أي حرب العشر سنوات، كانت لندن تستضيف القيادات الجزائرية الإسلامية والقيادة الإسلامية المصرية وقيادات أخرى، وتستخدم العاصمة البريطانية منبرا تصدر منه البيانات ضد هذه الدولة أو تلك⁽²⁾.

المطلب الثاني

آليات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الحركات الإسلامية المتطرفة

أوروبا تحدد استراتيجياتها للوقاية من التطرف في ضوء المستجدات الحديثة. يقوم الاتحاد الأوروبي بجهودهماو جبارة في سبيل الوقاية من التطرف عبر طرح إستراتيجية ناجعة تقوم على تنسيق العمل مع منظمات المجتمع الأوروبي، حيث حددت الهيئات المعنية سبلا كفيلة صارمة لمحاربة أسباب التطرف، عبر تجفيف منابعه يتم عبر

1 - جاسم الرماحي، مرجع سبق ذكره، ص2

2 - المرجع نفسه، ص3.

مطاردة المحرضين ممن يدعون إلى تأسيس خطابات الكراهية، كما يتم الشأن عبر قطع أسباب التمويل الذي يساند الجماعات الأصولية المتطرفة⁽¹⁾.

دور منظمات المجتمع المدني:

أكد أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية لمنع التطرف على أن منع التطرف، إنما يقوم في أساسه على التزام تعتمده مختلف الجهات والهيئات، ومن بينها منظمات المجتمع المدني، والتي تلعب دورا محوريا حقا في هذا المضمار، فالمنظمات لرأي كريستيان موس، عضو في اللجنة في المقرر الخاص بها هي التي تخول المجتمع المدني بإبراز مرونة في مواجهة التطرف، ويتم ذلك برأيه من خلال الاعتماد على مجموعة القيم المشكلة للمؤسسة الاجتماعية مضيفا أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والهيئات الأوروبية المختلفة عليها جميعها أن تدرك الدور المنوط الذي تقوم به هيئات المجتمع المدني، والأعضاء الفاعلون ضمنه باعتبارهم جميعا شركاء رئيسيين في مجابهة التطرف العنيف بدلا من أن يتم استخدامهم كوسيلة عابرة في هذا السياق⁽²⁾.

دور صناع القرار:

أما دور صناع القرار في منع التطرف يتمثل في المقاربة التي تسهم بشكل ما في الوقاية من التطرف تعتمد حسب المؤتمرين على تكثيف الجهود في المجالات الحيوية جميعها، ويشمل الأمر صناع القرار السياسي والمؤسسات الحكومية كإدارة السجون والعمال في المجال الاجتماعي، وبخاصة الناشطون الاجتماعيون والثقافيون، فضلا عن الرسائل الجامعية ووسائل الإعلام ممثلي المجتمع المدني وبخاصة جمعيات الشباب⁽³⁾.

كذلك لا بدّ من تقادي بعض الأساليب مثل:

تشويه صورة مجتمعات كاملة جراء أعمال غير مقبولة لقلّة لنا يأتي إلا بآثار عكسية لجهود مكافحة الإرهاب، هذا هو بالضبط ما تسعى إليه الجماعات الإرهابية لإنعاش قدرتها

1 - المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، الاتحاد الأوروبي... إشكاليات معالجة التطرف عند المقاتلين

الأجانب العائدين من القتال. على الموقع: <http://www.europarabct.com> بتاريخ 2018، 4، 21 على الساعة 10:12.

2 - كينيث روث، تهديدات مزدوجة كيف تهدد سياسة الخوف وسحق المجتمع المدن، الحقوق في العالم، التقرير العالمي لهيومنرايتسورث، 2016.

<http://www.arw.org/ar/world.report/2016/contry-chapters/286/58> بتاريخ 2018، 4، 21 على الساعة 10:12.

3 - جاسم الرماحي، مرجع سبق ذكره، ص4.

على الاستقطاب يضعف هذا التشويه تعاون المجتمعات مع السلطة القانونية وهو تعاون لا غنى عنه لمنع الهجمات الإرهابية، المسلمون هم الأرجح أن يعرفوا التهديد الإرهابي الناتج عن أفكار إسلامية متطرفة، والأقدر على إقناع الغير بالعدول عن أعمال العنف من هذا النوع والأقدر أيضا على التبليغ عن ربما كانوا يخططون لها. تشويه صورة جميع المسلمين يعني تكسير عزمهم عن هذه الأشكال المهمة من التعاون لإنفاذ القانون⁽¹⁾.

وقع الاتحاد الأوروبي يوم 23 أكتوبر 2015 على البروتوكول الإضافي لاتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الإرهاب، وهي اتفاقية تعود إلى عام 2005 ومجلس أوروبا هو منظمة دولية مكونة من 47 دولة أوروبية تأسست في عام 1949، ويقع المجلس في مدينة ستراسبورغ على الحدود الفرنسية الألمانية العضوية في المجلس مفتوحة لجميع دول أوروبا الديمقراطية، التي تقبل قانون القضاء والتي تضمن حقوق الإنسان والحريات لجميع المواطنين ومجلس أوروبا هو منظمة منفصلة وليس جزءا من الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

الحوار كآلية من آليات أوروبا لمواجهة التطرف:

يمكن للحوار أن يسكت صوت العنف على هذه الخلفية أطلقت هيئة GIZ (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit) بتكليف من الحكومة الألمانية الاتحادية وبالتعاون مع الاتحاد الإفريقي حوار متعدد الأديان لمواجهة التطرف، وقد كانت البداية على شكل منتدى للشبان من مختلف الأديان في أوروبا وإفريقيا وقد جمع في مطلع 2017 حوالي 30 شابا من 32 بلدا تم اختيارهم من بين 3000 مرشحا، كان المشاركون الشباب الناشطين أو المنسجمين في الجماعات الراديكالية أو المدونين وقد تناقشوا مع الخبراء حول الدين وحول إشكال الراديكالية والتفكير "الأبيض والأسود"، وكذلك حول الأوضاع الاجتماعية والعزل والعنصرية، وخلال فترة قصيرة فقط نشأ من هذا المشروع حوار الأديان حول العنف المتطرف "IDOVE"، وهو عبارة عن حركة صغيرة، حيث تشابك المشاركون خلال اللقاء بشكل عفوي وقاموا مجتمعين بتطوير أولى الأفكار والمشروعات المشتركة، منها على سبيل المثال تدريب إعلامي ومشروعات فنية ورياضية يحصلون من

1 - جاسم الرماحي، مرجع سبق ذكره، ص5.

2 - كينيث روث، مرجع سبق ذكره.

أجل ها على بعض الدعم المادي، بالإضافة إلى ذلك أعربت العديد من المنظمات الأخرى عن اهتمامها بهذا الموديل في الحوار والتبادل بين الأديان، وهي تتطلع أيضا إلى مواجهة التطرف وتريد العمل لهذه الغاية في المستقبل مع الناشطين في حوار "IDOVEN"⁽¹⁾.

دور وسائل التواصل الاجتماعي: إنّ الجهود المتسارعة لإسكات المساندين لتنظيم الدولة الإسلامية على مواقع الإعلام والتواصل الاجتماعي، قد تنتج عن غير قصد آثار جانبية تمثل تحديا أمام نجاعة صانعي السياسات وأجهزة إنفاذ القانون في الحيلولة دون التهديدات التي يطرحها المتطرفون العنيفون، وزيادة على ذلك لا تؤثر هذه الإجراءات في جوهر الحركة وقيادتها وكبديل تقترح الدراسة أن تكون الكيانات المكلفة بمهمة محاربة التطرف على الانترنت وتفاذي الأعمال الإرهابية قادرة على التكيف ومستعدة لتنفيذ مشاريع بديلة، وفي حين أن بعض التعاون مفيد بشكل كبير على جهود مزودي خدمات الإعلام الاجتماعي في الحرب ضد تنظيم الدول الإسلامية على الانترنت، وفي الوقت نفسه يجب على تويتر وغيرها من شركات الإسلام الاجتماعي أن تفكر في طرق مختلفة لإبطاء ولاحتواء تدفق المحتوى المتطرف ومستخدميه⁽²⁾.

اقتنع الاتحاد الأوروبي بأن الواقع السياسي والاجتماعي هو الذي يشكل أية ظاهرة سياسية وبالتالي فهو لا ينظر إلى العنق السياسي باعتباره فقط خيارا عقائديا وإنما هو في الأساس نتيجة واقع لذلك فإنه يرفض على خلاف الولايات المتحدة - أي دمج أو مقارنة بين الجماعات الإرهابية وبين العالم العربي والإسلامي كما أكدت القمة غير العادية للاتحاد في بروكسل 21 سبتمبر 2001 كان اهتمام الاتحاد الأوروبي بمصادر التهديد ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافية من جنوب المتوسط إدراكا منه أن هذه المصادر ليست مصادر تقليدية

1 - فريدريكه بارو، حوار متعدد الأديان لمواجهة الأديان، مجلة هكذا تفكر ألمانيا، deuschlandedition، العدد 02/17، أكتوبر 2017، ص 22.

2 - المركز الأوروبي لدراسة ومكافحة الإرهاب والاستخبارات، آليات الحرب الرقمية وتراجع نشاط داعش على منصات التواصل الاجتماعي، 31 أكتوبر 2017، الموقع:

لتهديد الأمن بالمعنى الضيق وإنما تضم ما يتصل بتهديد الأمن بالمعنى الشامل أي ترتبط بأوضاع عدم الاستقرار وبالاستبداد السياسي والتدهور الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾.

1- جون إسبوزيتو، الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/سبتمبر حوار أم صراع حضارات: أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2003، ص 2، 12، 22.

المبحث الرابع

تطور موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية

يسعى الإتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة إلى الانفتاح على مختلف القوى السياسية العربية في إطار الشراكة الأوروبيةمتوسطة، حيث أنه دعا إلى إشراك جميع القوى التي تنبذ العنف في الحياة السياسية من دون الإشارة إلى الحركات الإسلامية وبعد مناقشات طويلة شهادتها الدول الأعضاء و مختلف مؤسسات الإتحاد، على فتح باب الحوار و الاتصال مع الحركات الإسلامية المعتدلة وتمكينها و تشجيعها على الاشتراك في العملية الديمقراطية، خلافا لرؤيته السابقة القائمة على تركيز اتصالاته و مبادراته كلها على المستوى الرسمي في المنطقة.

المطلب الأول

موقف الإتحاد الأوروبي من الحركات الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

برز الاهتمام بالبعد الاجتماعي والثقافي واضحا منذ مشروع برشلونة 1990 الذي يهدف إلى خلق منطقة تنعم بالسلام والاستقرار لها لذلك من الانعكاسات على دول الإتحاد الأوروبي وجاءت أحدث سبتمبر لتعمق البعد الثقافي على نحو غير مسبوق حيث أصبح إحدى أدرع الإتحاد الأوروبي في الحرب على الإرهاب وفقا للإستراتيجية القائمة على ضرورة مكافحة جذور الإرهاب بالسبل المتنوعة ومنها الحوار الثقافي واهتمت القمم الأوروبيةمتوسطة المتعاقدة (شتوتغارت 1999، 2001، 2002، 2003، 2004 مالطا بتشجيع الحوار الثقافي وتوسيع دائرته)⁽¹⁾.

ومن المنطلق ذاته، تقدم الإتحاد في حزيران/يونيو 2004 بمشروع الإصلاح في الشرق الأوسط تحت عنوان "المشاركة الإستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي والمنطقة المتوسطية

1- نادية مصطفى "البعد الثقافي للشراكة الأوروبية والمتوسطة، الدوافع، الأهداف، المسار، رؤية نقدية، أورو، وحوار الثقافات الأوروبيةمتوسطة نحو رؤية عربية للتنفيذ" (القاهرة: برنامج حوار الحضارات جامعة القاهرة 2004، صفحة 40،

والشرق الأوسط" وتضمن المشروع جوانب إيجابية تهتم بالوطن العربي تمثلت في أن دعم الإصلاح يسير جنبا إلى جنب مع التوصل لتسوية شاملة وعادلة للصراع العربي-الإسرائيلي وتأکید خصوصية كل بلد وأن التغيير لا يفرض من الخارج، ثم تضمنت المبادرة بنود مشروع "الشرق الأوسط الكبير" والمجتمع المدني متجاهلا الحكومات كما يحفز التغيير القسري للأنظمة بينما كان المشروع الأوروبي يخاطب الحكومات ثم أصحاب القرار الاقتصادي ثم المجتمع المدني على الترتيب ويرفض التغيير القسري محبذا نهجا تدريجيا للإصلاح⁽¹⁾.

إن الدعوة إلى الديمقراطية ارتبطت بحقيقة الإدراك الأوروبي لمصادر التهديد الجديدة ذات الأبعاد الثقافية، مثل الأصولية الإسلامية، تمحور المفهوم الأوروبي للإصلاح حول الديمقراطية بمعنى الحكم الرشيد وتمثلت آلية الإصلاح الرئيسية في نظام التعليم الذي يقوم بدور المحدد الحاسم في هذا الإطار جاء عدد كبير من المشاريع التعليمية في إطار "تمبس" (tempus)، كما أن التحديث في مجال التعليم والإعلام والأدب والفنون في رد فعلها وتتطلب توافقا بين الأعضاء من أجل الإتيان بسياسة خارجية مشتركة، فضلا عن تعدد المتحدثين باسم الإتحاد⁽²⁾.

لذا أسفرت طبيعة صنع قرار السياسة الخارجية الأوروبية عن ببطء الاتحاد في التعامل مع الأحداث في جواره الجنوبي مع عدم قدرة الممثل الأعلى على تحقيق التوافق في ظل الانقسام الحاد من المواقف الأوروبية، كانت الثورات العربية إخفاقا للممثل الأعلى وهيئة العمل الخارجي الأوروبي في أول اختبار لها⁽³⁾.

ولا يخفى أن ثورات الربيع العربي قد اندلعت في توقيت تأجبت فيه أزمة اليورو اشتعالا وهي الأزمة التي هددت تماسك الإتحاد الأوروبي بقوته الناعمة كنموذج تكاملي إلى حد تهديد وجوده ككيان، فقد ركز الإتحاد تباعا على كيفية حل أزماته الداخلية، مما جعل السياسة الخارجية في ذيل أولوياته مما أثر بالسلب في سياسته الخارجية تجاه الثورات العربية في ظل زحف ما سمي بـ"إعادة تأميم السياسة الخارجية الأوروبية" في اتجاه معاكس

1- زكي أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص 244.

2 - timothyM.Savage, « europe and islam, cresont waxing, clutures clashing, » washingtonquartenly, vol27. n°3 (summer 2004 p.27.)

3 - يورغن نيلسن، المسلمون في أوروبا، ترجمة وليد شमित (بيروت: دار الساقي، 2005، ص 204، 199).

لفكرة أوروبا السياسة الخارجية" والتي تقوم الدول بموجبها بتطويع سياساتها الخارجية لتتلاءم مع السياسة الخارجية للإتحاد وقد أسفرت الأزمة على إتباع الإتحاد لسياسات تشفوية قوضت قدرته على تقديم الحوافز المالية في إطار سياسة المشروطية مما أثر بالسلب في فاعلية سياساته تجاه جنوب المتوسط⁽¹⁾. وقد تضافرت العديد من المحددات الخارجية مع المحددات الداخلية السابقة.

المطلب الثاني

موقف الاتحاد الأوروبي من الحركات الإسلامية في ظل الربيع العربي

أسفرت الثورات العربية عن مراجعة الاتحاد الأوروبي لسياسته تجاه جنوب المتوسط إذ مثلت تلك الثورات تحدياً حقيقياً واختباراً هو الأول من نوعه أمام قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع الأزمات الدولية والتحديات الخارجية، فقد كانت الثورات العربية أزمة على حدود الجنوبية وهي الأزمة الكاشفة للعديد من الإختلالات الجوهرية التي تعابنها سياسية الخارجية والتي استرعت مراجعته للسياسة المتوسطة من حيث الأولويات والسياسات⁽²⁾.

في تحليلنا لمرحلتنا ما قبل الثورات العربية وما بعدها للوقوف على أوجه الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط، والتهديدات الأمنية النابعة من منطقة جنوب المتوسط وصولاً لأدوات وسياسات الإتحاد الخاصة بدعم الديمقراطية والحكم الرشيد في المنطقة وانتهاء بنمط التغير في تلك السياسة عقب الثورات العربية⁽³⁾.

هدفت اتفاقية لشبونة التي هدفت لتوحيد صوت الاتحاد الأوروبي دولياً بدف تقوية سياسته الخارجية في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة التي تواجهها من ناحية، ومواجهة القصور في فعالية سياسة الخارجية على المستوى الدولي من ناحية أخرى، غير أن تلك

1- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2005، ص 242).

2 - Daniel Pipes « europe's threat to the west » newyork, sun 18 May 2004, and savage :europe and islam crescent waxing clutures clashing pp-31-33.

3- ناصر حامد، "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج، السياسة الدولية، العدد 123، جانفي 2002، ص 194.

السياسة لا تزال بطيئة، فقد أثرت الشراكة الأطلسية بين الولايات المتحدة وأوروبا في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط وثوراته العربية، ففي ظل غلبة الانقسامات الداخلية والصراع المؤسسي فشل الاتحاد في طرح رؤية للتعامل مع الثورات العربية فأصبح دوره تابعا للولايات المتحدة يراقب الأوضاع ثم ينتظر الموقف الأمريكي ليأتي على إثره⁽¹⁾.

تجلى ذلك الأمر في تعامل الإتحاد مع صعود التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم في العديد من الدول المتوسطية، عقب الثورات العربية فقد تبع التحول في الموقف الأمريكي تجاه وصول الحركات الإسلامية⁽²⁾.

من الأهداف ذات الأولوية لدى الاتحاد الأوروبي، يعتبر أمني بالدرجة الأولى أو وسيلة لمواجهة التهديدات الأمنية النابعة من جنوب المتوسط وفي مقدمتها الهجرة غير الشرعية والإرهاب وأمن الطاقة ودافعا وراء مبادرات الاتحاد الأوروبي تجاه دول كجزء من منهج متكامل للتعامل مع تلك التهديدات. فقد واجه الإتحاد في سبيل الاستجابة لتلك التحديات كمعضلة كبرى بين هدفين لكل منهما مردود الأمني بين الترويج للديمقراطية بحسبانها حلا طويل الأمد والحفاظ على الاستقرار السياسي في دول جنوب المتوسط بالإبقاء على علاقات صداقة وتحالف الأنظمة السلطوية كشريك رئيسي في مواجهة تلك التهديدات⁽³⁾.

يعبر عن رغبة أوروبية في توصيل مجموعة القيم الأوروبية كبديل لإيديولوجيات التيارات الإسلامية المتطرفة التي تدعو إلى مواجهة الغرب⁽⁴⁾.

إن الاتحاد الأوروبي الأقرب لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على القيادة العالمية وقد وضع الأوروبيون اتجاهات للعلاقات الدولية تساعد على السيطرة الأوروبية وهذه الاتجاهات كالاتي:

1- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2001، ص 41، 42).

2 - Hassan Nafaa, « the european union, political system and enstruction ». in AmrHamzawy, european integration, lessons learned (cairw, center for european studies, cairo university, 2006, pp. 20, 21.

3- Fiona hayes – Renshaw, « the concil of Ministers in John Peterson and Michel Shackelton, the institutions of the european union (Newyork : Oxford University-Press. 2002).

4 - محمد محمود الإمام، أجهزة الجماعة الأوروبية وتطورها، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1995 ص 166، 192.

الاتجاه الأول: اعتماد نمط تطور القوة والسيطرة على العلاقات الدولية عبر توزيع نمط القوة في الاتحاد الأوروبي وهذا حسب رؤية (سباستيانروسيتو).

الاتجاه الثاني: هذا الاتجاه يتخذ سياسة (المحاور الجماعية) حيث استمرت أوروبا في علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة وروسيا ويعتمد هذا الاتجاه على خلق محاور قوة جماعية مثل محور (فرنسا، روسيا وألمانيا) وهذا المحور فيه تداخل للسياسات الأوروبية الروسية، حيث عملت الدبلوماسية الأوروبية والروسية إلى قيام محور جماعي فرنسي روسي ألماني معارض للحرب على العراق وتؤكد الدول القوى لسياسة المحاور الجماعية في توقيع الإعلان الثلاثي الروسي، الألماني، ضد الحرب 10/02/2003 وأعلنت روسيا أنها سوف تستخدم حق النقض (الفيتو) لمجابهة التدخل في شؤون الدول الأخرى وذلك للحفاظ على شكل العلاقات الدولية وتفاعلت فرنسا وألمانيا مع روسي، فعملت فرنسا كعضو دائم في الأمم المتحدة في مجلس الأمن على عرقله حصول الولايات المتحدة على الشرعية الدولية في حربها، فتم التعاون الفرنسي الروسي فانصاعت الولايات المتحدة للضغط داخل مجلس الأمن تم تعديل مشروع القرار (1441) وجعله خالي من أي إشارة صريحة لتفويض أمريكا لخوض حرب صريحة وهناك العديد من التحركات داخل مجلس الأمن دلت على نجاح سياسة المحاور الجماعية في التأثير على علاقات العالم والتأثير على المنظمة الدولية⁽¹⁾.

الاتجاه الثالث: وهو اتجاه المحاور الفردية وليس فيه تناقض مع المحور السابق فسياسة المحاور الفردية تسعى لإقامة علاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول الناقمة على الولايات المتحدة ونظامها العالمي الجديد والتي لا تجمعها روابط اقتصادية قوية بها ومصالح كبيرة وذلك عكس ما يحدث في سياسة (المحاور الجماعية) فالهدف من سياسة المحاور الفردية هي إقامة علاقات مع هذه الدول ودعمها في كافة المجالات أملا في الوصول إلى تحالف معها يحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية المنفردة على العالم، وتعتبر كل من البرازيل والهند وتركيا إيران وسوريا وكوريا الشمالية وكوبا وبعض الدول على حسب معطيات المرحلة

1 - عماد الدين شاهين، أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل، القاهرة، برنامج حوار الحضارات - جامعة القاهرة، 2004، ص 105.

المقبلة، مثالا لهذه الدول وسعى الاتحاد الأوروبي بصورة أساسية في الاتجاه الثاني والثالث إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب⁽¹⁾.

الاتجاه الرابع: هو اتجاه علاقات الاتجاه الأوروبي والولايات المتحدة، حيث تأثرت هذه العلاقات بأحداث 11 سبتمبر والتي أدت إل تقارب الرؤى بعد الأحداث مباشرة وتصدع ظرفي بعد الأحداث بفترة وهذا ما يراه البعض نهاية لمفهوم الغرب الاستراتيجي حتى لو كان الغرب الحضاري قائما، فالمنظومة الغربية موحدة فالعلاقات بينها أصبحت تقوم على التصارع والتنافس تحت غطاء التعاون في بعض المجالات أيضا فالنموذجان الأوروبي والأمريكي يختلفان جوهريا في توجهاتهما الاجتماعية و الإستراتيجية ونظرتهم للعلاقات الدولية.

الاتجاه الرابع: هو اتجاه تنمية التحالف الصيني الأوروبي ويرى منظري هذا الاتجاه أن غاية هذا الاتجاه هو إسقاط النموذج الأمريكي الاقتصادي والسياسي والعسكري وهذا يحتاج من الطرفين الأوروبي والصيني لعلاقات مزدهرة فحقق الجانب الشراكة الإستراتيجية الشمالية عام 2003 فأصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للصين وأهم موردها في مجال التقنية وأصبحت الصين هي سوق التصدير الأسرع نموا بالنسبة للاتحاد الأوروبي وتجلت أهمية العلاقات بين الطرفين خلال عملية معالجة أزمة الديون الأوروبية وأصبح العالم كله يحتاج إلى علاقات صينية أوروبية جيدة خصوصا بعد التقاء المطالب الأوروبية والصينية بضرورة وجود عالم متعدد الأقطاب ضمن منظومة عالمية جديدة⁽²⁾.

عقب الثورات العربية لم تختف مصالح الاتحاد الأمنية بل زادت حدتها على نحو قوض من دوره في الترويج للديمقراطية في المنطقة واستمرت تلك المصالح واضحة في

1- أحمد إبراهيم محمود، حرب الصومال: الانعكاسات الداخلية المستقبل، آفاق إفريقية (الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة العدد (2005 ص 22 - 32).

2- محمد السيد السليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة 1949، ص91.

العلاقات الأوروبية المتوسطية لتظل محددا لمراجعة الاتحاد الأوروبي لسياسته تجاه جنوب المتوسط عقب الثورات العربية⁽¹⁾.

وقد استمر الاتحاد في تعاونه الأمني مع دول جنوب المتوسط لمواجهة العديد من التهديدات النابعة من المنطقة والمهددة لأمنه كالهجرة غير الشرعية والإرهاب وتأمين إمدادات الطاقة وهو التعاون الذي كثيرا ما تعارض مع سياسة الاتحاد الأوروبي للترويج للديمقراطية فكثيرا ما غص الاتحاد النظر عن سياسات دول جنوب المتوسط غير الديمقراطية مقابل تعاون الأخيرة أمنيا معه⁽²⁾.

يلخص هذا الفصل أن تنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية مجموعة من المواقف والمعايير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي كمتخذ لسياسة والحركات الإسلامية والنظم العربية كجهات مستهدفة، كما تمثل سياسات القوى الإقليمية المجاورة للمنطقة العربية مصر وليبيا، ومدى استجاباتها لسياسة الاتحاد الأوروبي مصدرا آخر لتحديات التي يمكن أن تواجهها رؤى الاتحاد الأوروبي بحكم أنه الدور الفاعل لهذه القوى وتأثيراته في المنطقة العربية، لارتباط الأولى بعلاقات وثيقة مع بعض الحركات الإسلامية وهيمنتها عليها بشكل مباشر، أما المواقف الثانية فهي قائمة على رفض مشاركة الحركات الإسلامية بسبب ما تحمله من رؤية عدائية تجاهها.

1 - هايدي عصمت كارس، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014 ص 67.

2 - charlse b blankart, the European union : confederation, federation or association of compound states, contitunotional political, economy, voi 18, no2, 2017, p100-101.

الفصل الثالث
الاتحاد الأوروبي وحركات
الإسلام السياسي من القطيعة إلى
الشراكة (حركة النهضة
التونسية أنموذجا)

أحدثت الثورات العربية تغييرا واضحا وتبدلا جليا في ملامح الخريطة الحزبية العربية بتلاشي وتراجع الحزب الحاكم لصالح تقدّم وتنامي قوى وحركات أخرى، وقد برزت هذه الحالة في المشهد التونسي الذي شهد أولى الثورات العربية، وبدأ أكثر نشاطا وزخما، وتعدد فيه الفاعلون السياسيون وكان من أبرزهم "حركة النهضة الإسلامية" التي اعتزّت لحضور شعبي بعد ثلاث عقود من الإقصاء فضلا على امتلاكها رصيدا فكريا وتاريخيا نضاليا، ورؤية وسطية معتدلة قائمة على التجدد والانفتاح ومواكبة التطور مع الحفاظ على الهوية الإسلامية واستطاعت بهذه السمات أن تكتسب زحما جماهيريا واسعا ترجم بحصولها على (89) مقعدا من أصل (217) مقعدا في الانتخابات الأولى للمجلس التأسيسي التونسي التي جرت في 23 أكتوبر 2011⁽¹⁾.

1- عبد اللطيف الحناشي، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار والنتائج، الدرجة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص22

المبحث الأول

تأسيس ونشأة حركة النهضة التونسية

تطرقنا في هذا المبحث إلى الحديث عن الأفكار التي استعملتها حركة النهضة وتعمدنا مناقشة سياستها وأثرها على التحول الديمقراطي خلال الفترة الزمنية المعتمدة من 2010 حتى عام 2015 لما شاهده هذه الفترة من أحداث مهمة تركت بصمتها على مواقف حركة النهضة وسياساتها، ويأتي في مقدمتها الحديث عن ظهور وبدايات تأسيس هذه الحركة وأهم الأفكار التي تبنتها هذه الحركة⁽¹⁾.

المطلب الأول

تأسيس ونشأة حركة النهضة

بعد جلاء الاستعمار الفرنسي تولى الحبيب بورقيبة حكم تونس 7 نوفمبر 1957 وتبنى في فترة حكمه نهجا سياسيا علمانيا بفعل انبهاره بالإيديولوجية الثقافية والتقدم الغربي وتأثره بالنزعة التحديثية لكمال أتاتورك التي طالما طغت وظهرت على خطابه السياسية في محاولة منه لصياغة إيديولوجيا تحمل نفس الأسس والرؤى وصبغ سياساته ورؤيته الوطنية بالنزعة التحديثية والليبرالية فقام بتحويل جامعة الزيتونة إلى مجرد كلية للشرعية وأصول الدين من الطراز الحديث وأصدر مجلة الأحوال الشخصية التي منعت تعدد الزوجات، وأبطلت الطلاق من طرف الزوج وسامحت بزواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم إضافة إلى إباحة الإفطار في رمضان لأنه يرى في رمضان تأثيرا سلبيا على الإنتاج ورأى في الحج إهدارا للعملة الصعبة وأثارت هذه المسائل خلافات جمة لتناقضها مع الشريعة الإسلامية⁽²⁾.

كانت ولادة حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية رداً على السياسات في أواخر ستينات القرن العشرين، في محاولة من بعض الشبان الذين تحمسوا لإعادة الاعتبار الثقافي والحضاري الإسلامي والعربي لتونس وتميزت حركة النهضة رغم تشابه ظروف نشأتها مع

1- أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة،

2014 ص 3

2- أنور الجمعاوي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الحركات الإسلامية بتبنها الخط الثقافي في الرد على النهج التغريبي الذي مضى به النظام الحاكم في فترة حكم الحبيب بورقيبة⁽¹⁾.

أولاً - البناء التنظيمي والهيكل لحزب حركة النهضة:

أ- تعريف حركة النهضة ورمزها وشعارها:

هي حزب سياسي ومرجعية إسلامية يعمل في إطار النظام الجمهوري التونسي وفقاً لقوانينه يسعى لتحقيق وحدة المغرب العربي والوحدة العربية الإسلامية ويعتمد وسائل الديمقراطية في تحمل المسؤوليات يتخذ شعار حرية، عدالة، تنمية ويعرف برمز حمامة ونجمة وغصن زيتون⁽²⁾.

ب- وسائل حركة النهضة وأهدافها:

تعتمد النهضة الوسائل التي يقرها القانون التونسي في سبيل تحقيق الأهداف التالية:

1- الحفاظ على استقلالية تونس ووحدتها الوطنية وعلى هويتها العربية والإسلامية والعمل على وحدة المغرب العربي، ودعم التوجهات الوحدوية بين الشعوب العربية والإسلامية.

2 - سيادة الشعب عبر بناء الدولة المدنية من خلال الآليات الديمقراطية، وثقافة الوسطية وتحقيق الحريات العامة والتعددية السياسية.

3 - بناء الاقتصاد الوطني وتشجيع البحث العلمي مما يسهم في تحقيق نمو تونس على المجالات كافة.

4 - اعتماد اللغة العربية لغة رئيسة في التعليم وتفعيل دور المرأة ورعاية الطفولة والشباب بما يكفل الحفاظ على كيان الأسرة ودعمها.

5 - تبني سياسة خارجية تقوم على أساس التعاون والاحترام المتبادل في العلاقات الدولية يحافظ على استقلالية تونس.

ج- البناء الهيكلي لحزب حركة النهضة:

1- مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999، ص 304-308

2- قطاف أسماء، دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة كنموذج"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 182.

تنقسم هياكل الحزب إلى الهياكل المركزية، وتوزع إلى ستة أقسام لكل قسم صلاحيات محددة، والهياكل الجهوية والمحلية التي يضبط النظام الداخلي صلاحياتها وتركيبها وعلاقاتها أما الهياكل المركزية تأتي موزعة على النحو التالي:

1- المؤتمر العام: ويمثل أعلى سلطة في الحزب وينعقد كل أربع سنوات بحضور الأغلبية المطلقة من المؤتمرين، وفي حالة عدم توفر النصاب ينعقد بعد أربع وعشرين ساعة بالحاضرين.

2- المجلس الشورى: يتكون من مئة وخمسين عضواً، ينتخب الثلثان في المؤتمر العام ويمثل الثلث الأخير المهجر والكفاءات والكتلة النيابية والشباب والمرأة ويتولى تحديد سياسات الحزب واختيار مرشحيه للانتخابات البرلمانية والبلدية كما يراقب أعمال المكتب التنفيذي ويضبط السياسة المالية، ويصادق على اللوائح المقدمة من المكتب التنفيذي ويقترح تعديل النظام الأساسي على المؤتمر العام، وله صلاحية سحب الثقة من أعضاء المكتب التنفيذي ويتولى التحضير للمؤتمر العام⁽¹⁾.

وينتخب هيئتي النظام والمراقبة والتدقيق المالي.

3- رئيس الحزب: يتم انتخابه بالمؤتمر العام بالاقتراع السري، وهو المسؤول التنفيذي للحزب، ويمثل الحزب في علاقاته الداخلية والخارجية ويقترح خطط الحزب ومناهجه مع المكتب التنفيذي.

4- المكتب التنفيذي: يتم اقتراحه من رئيس الحزب ويقدمه لمجلس الشورى الذي يجب تركيزه بالأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس الشورى.

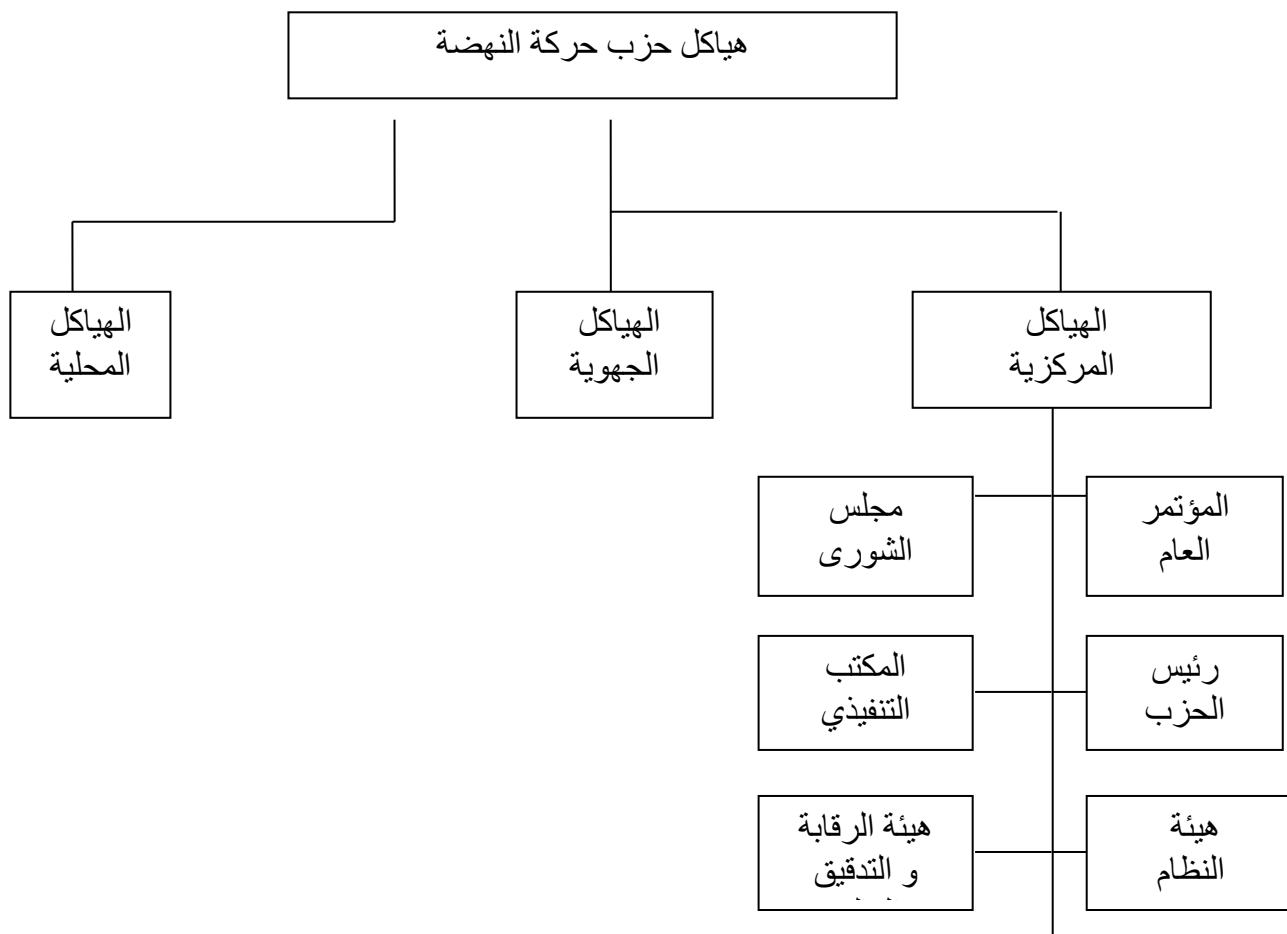
5- هيئة النظام: ينتخبها مجلس الشورى وتتولى مهمة النظر في العقوبات والإجراءات التأديبية الموجهة لأعضاء الحزب.

6- هيئة المراقبة والتدقيق المالي: ينتخبها مجلس الشورى، وتتولى الموارد المالية للحزب ومراقبتها⁽²⁾.

1- ابتسام الكتني وآخرون، إلى أين يذهب العرب ؟ رؤية 20 مفكراً في مستقبل الثورات العربية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2012، ص 82-83

2- راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011 م القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط2، 2011 - ص 62-64

ولتوضيح البناء التنظيمي والهيكل لحركة النهضة، يمكن النظر إلى الجدول:



المطلب الثاني

أهم المراحل التي عرفت حركة النهضة

أولاً- المرحلة الأولى: من أواخر الستينات حتى عام 1981 (الجماعة الإسلامية)

تأسست النواة الأولى للجماعة الإسلامية في جامع الزيتونة بتونس وضمت عبد الفتاح مورو الطالب في كلية الحقوق آنذاك، راشد الغنوشي العائد من فرنسا وأستاذ فلسفة في إحدى مدارس تونس، وصالح عبد الله وصالح كركر، الفاضل العبيدي، الحبيب المكني، وعلي نويرة والهاشمي الحامدي وغيرهم، أخذت هذه المجموعة تجتمع أسبوعياً وتنطلق إلى دعوة الناس في المساجد مستخدمة وسائل الدعوة والتبليغ ضمن أهداف تربوية وثقافية أهمها إعادة الاعتبار الثقافي والحضاري للإسلام⁽¹⁾.

في سبيل نشر أفكارهم ودعواتهم استخدم راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو المساجد والمعاهد التعليمية في التنظير للإسلام كبديل حضاري، أخذ الغنوشي في نشر العديد من المقالات في جريدة "الصباح اليومية" وفي مجلة "جوهر الإسلام" لنشر رؤيته الفكرية وعرضها أمام القراء والمهتمين كما كثف الغنوشي من مقالاته وأفكاره في مجلة المعرفة الواجهة الإعلامية للجماعة الإسلامية واستهدف فيها نقد الحضارة الغربية والنظرة المادية للحياة من خلال مواجهة الفكر اليساري والعلماني في مقالاته متأثراً بكتابات وأفكار كل من سيد قطب ومالك بن نبي وأبو الأعلى المودودي ومحمد الغزالي، هذه المحاولات جاءت امتداداً لانطلاق دعوتهم من خلال استخدام المساجد خاصة جامع الزيتونة⁽²⁾.

ثانياً- المرحلة الثانية: من عام 1981 حتى عام 1987 (حركة الاتجاه الإسلامي):

حدثت الثورة الإيرانية عام 1979 وتم الاحتفال بها كثورة إسلامية استطاعت أن تطيح بنظام الشاه أحد الأنظمة التابعة للغرب وقد مدت الثورة الإيرانية الجماعة الإسلامية في تونس القوة اللازمة لإعلانها حل الجماعة الإسلامية، وإنشاء حركة الاتجاه الإسلامي عام 1981 وقد تعاملت حركة الاتجاه الإسلامي مع الثورة الإيرانية ببعدها الثوري وكسبيل

1 يحيى أبو زكريا، الحركة الإسلامية في تونس: من الثعالبي وإلى الغنوشي، دار النشر الإلكترونية، 2003، أخذت

بتاريخ 8 ماي 2015 أنظر الرابط الإلكتروني: <http://www.nashiri.net>

2- المرجع نفسه، ص 49.

للتغيير، استفادت منها في ظل عدم وجود شيعة في تونس دون التعامل معها بأي وجهة طائفية أو مذهبية واستجابة لإعلان الحبيب بورقيبة 1981 استعداده لترخيص الأحزاب السياسية تقدمت الجماعة الإسلامية بعد ما غيرت اسمها لتصحيح حركة الاتجاه الإسلامي بطلب ترخيص لتزاول نشاطها كحزب سياسي وأصدرت حركة الاتجاه الإسلامي بيانها التأسيسي وأكدت العمل على تحقيق الأهداف التالية:

1- استعادة الشخصية الإسلامية لتونس بإنهاء حالة التبعية للغرب والقضاء على حالة الاغتراب

2- إحياء الفكر الإسلامي وتجديده بناء على أصول الإسلام مع الأخذ بضرورات الحداثة والقضاء على آثار التغريب⁽¹⁾.

رغم ظهور الأنشطة الأولى للجماعة الإسلامية في جامع الزيتونة، إلا أن راشد الغنوشي يرى أن الجماعة الإسلامية لم تكن من نتاج المعاهد الدينية وجامع الزيتونة وإنما كانت انعكاسا للفكر الإصلاحية في المشرق وذلك للقيام هذه المعاهد على المناهج القديمة، دون أي تحديث في لغتها ومضامينها ولم يعالج الفقه المشكلات التي فرضها الاستعمار على تونس وظل تقليديا وأسهم في خلق فجوة بين الدين والحياة ولم يكن للشباب التونسي الدارس في المعاهد الدينية حرية الاختيار في ذلك ولكنه مرغم من أسرته أو باحث عن العمل من خلال ذلك ورغم بعض المحاولات الإسلامية لتحديث المناهج التعليمية إلا أنه تم فشالها وقد التفت هنا إرادة المستعمر في إلحاق تونس بفرنسا، مع المشروع البورقيني التغريبي⁽²⁾.

كما كان التعليم يدار باللغة الفرنسية في المعاهد الفرنسية واسعة الانتشار ويخرج الطالب منها حاملا مفعولا غريبا للحضارة والحياة أما خريجو جامع الزيتونة الدارسين باللغة العربية تجددهم مشتتين بين ثقافة قديمة وثقافة حديثة مفصولة عنهم وبناء على ذلك قد تبنت

1- خليل حيدر، مرجع سبق ذكره، ص 30.

2- أنظر البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي، تونس صادر بتاريخ 1981.

الجامعة الإسلامية القبول بالعلوم الحديثة ضمن إطار إسلامي تستهدف إعطاء مفهوما معاصرا للمجتمع الإسلامي⁽¹⁾.

- 3- استعادة الشعب التونسي حريته وخلصه من الهيمنة الداخلية والتدخلات الخارجية
- 4- توزيع الموارد والثروة بشكل عادل وفق الرؤية الإسلامية بضمان عيش الفرد عيشة كريمة بما لا يتجاوز مصلحة الجماعة
- 5- استعادة الكيان السياسي والثقافي والحضاري للإسلام على المستوى العالمي، الإقليمي والغربي والمحلي، لما في ذلك من سبيل للتخلص من التمرد الدولي² و لتحقيق الأهداف السابقة الذكر، اعتمدت الحركة الوسائل التالية:

- 1- تنشيط دور المساجد في تعبئة الجماهير وصقل الشخصية الإسلامية.
- 2- إحياء الحركات الفكرية والثقافية من خلال عقد ندوات وتشجيع البحث العلمي وصياغة المفاهيم والأفكار الإسلامية والعمل على نشرها.
- 3- تعلم اللغات الأجنبية والإطلاع عليها مع المحافظة على اللغة العربية.
- 4- اعتماد الحوار كأسلوب للتغيير، ورفض العنف في المجالات الفكرية والثقافية والسياسية.
- 5- احترام إرادة الجماهير بعدم التفرد بالسلطة، الإقرار بحرية التعبير والممارسة لجميع القوى الوطنية.
- 6- صياغة مفاهيم للإسلام الاجتماعي والعمل على رفع الظلم عن المستضعفين ومناصرتهم أمام المستكبرين.
- 7- اعتماد العمل النقابي ودعمه كوسيلة من وسائل التحرر الوطني بمختلف أبعاده ودعم حركات التحرر في العالم.
- 8- تطوير صورة معاصرة لنظام الحكم الإسلامي ضمن الإطار الشمولي للإسلام وتحرير المسلمين من التبعية الحضارية للغرب⁽³⁾.

1 - خليل حيدر، مرجع سبق ذكره، ص 27.

2- منذر مشاقي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

3- المرجع نفسه، ص 73.

ولم تكن أي مشاحنات ما بين النظام الحاكم والجماعة الإسلامية منذ انطلاقها ولغاية 1979 على الرغم من حجم الانتقادات التي وجهتها الحركة للنظام بسبب انتهاجه سياسات العلمنة والتحديث والتغريب ولئن اختلفت الآراء حول دعم النظام للحركة الإسلامية لمواجهة التيارات اليسارية والقومية بعدما عجز النظام عن قمع واحتواء الحركات الطلابية اليسارية والقومية في ظل أول تقدمها بالعمل النقابي والديمقراطي الموجه ضد النظام، وبذات الوقت استفادت الجماعة الإسلامية عن تغاضي السلطات التونسية عن نشاطاتها بغض النظر إن كان المقصود به ضرب الحركة اليسارية والقومية، أو لانشغال السلطات في محاصرتها الأمر الذي أسهم في توسيع القاعدة الاجتماعية للحركة الإسلامية من جانب، ومن جانب آخر استفاد النظام الحاكم في اشتداد الصراع بين الحركة الإسلامية واليساريين والقوميين⁽¹⁾.

جاءت خلاصة العمل التربوي والثقافي الذي انتهجه راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو ومن معهم في انعقاد اجتماع سري عام 1979 في ضاحية منوية في تونس وأعلنوا عن تشكيل تنظيم سياسي أطلقوا عليه اسم الجماعة الإسلامية وقد اعترض بعض الحضور على ذلك ولم يتقبلوا فكرة الدخول في معترك الحياة السياسية وشكلوا جماعة أطلق عليها اسم (الإسلاميون التقدميون) اهتمت بالجوانب الثقافية والاجتماعية وكان من أبرزهم زياد كريشان وصلاح الدين الجورشي و أحميدة النيفر⁽²⁾.

ويتضح أن البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي أبرز اهتمام الحركة بالجانب الثقافي دون الاهتمام بالقوانين والتشريعات فجاء البيان مهتما بالديمقراطية والحريات والمرأة، يلاحظ ذلك رفض الحركة العنف كأسلوب للتغيير واعتمادها أسلوب الحوار وفي مسألتها الديمقراطية والتعددية ترفض الحركة الانفراد بالسلطة، كما لم يأت البيان على المطالبة بتطبيق الشريعة وتنفيذ الحدود والمطالبة بالتعديل على مجلة الأحوال الشخصية التي تتحفظ عليها الحركة⁽³⁾.

1- يحيى أبو زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 49.

2- منذر مشاقي، موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية دراسة حالة مصر وتونس، رام الله : مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2013، ص 68-69.

3- البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي، تونس صادر بتاريخ 1981.

وبالرجوع إلى طلب الترخيص المقدم من حركة الاتجاه الإسلامي باعتمادها تنظيمًا سياسيًا لم تتلق الحركة أي رد من وزارة الداخلية التونسية على ذلك، وقد جاء الرد باعتقال راشد الغنوشي ومجموعة من قيادة الحركة 1981 وجهة لهم تهمة الانتماء إلى جمعية غير مشروعة، حكم على الغنوشي بالسجن لمدة عشر سنوات وتولى قيادة الحركة حينها حمادي الجبالي والفاضل البلدي، بعد ثلاث سنوات من ذلك تم الإفراج عن المعتقلين بعد تدخل رئيس الحكومة محمد مزالي، أعيدت مسؤولية الحركة إلى راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو⁽¹⁾.

رغم الإفراج عن المعتقلين، فقد اتخذ النظام مجموعة من الخطوات استهدفت القضاء على حركة الاتجاه الإسلامي منها: طرد المنتسبين لها من العمل في الوظائف الحكومية، منع أعضائها من إلقاء الخطب والدروس في المساجد وتصاعدت وتيرة هذه الحملة مارس 1987، حيث عاد النظام واعتقل العديد ممن تظهر عليهم مظاهر الانتماء الإسلامي كترية للحي والالتزام بالصلاة، وحكم على بعضهم بأحكام الإعدام وكان من أبرزهم راشد الغنوشي رئيس حركة الاتجاه الإسلامي، خرجت على إثر ذلك مجموعة من المظاهرات وحركة احتجاجية سلمية دامت ستة شهور تتدد بنظام بورقيبة فقام حينها الوزير الأول زين العابدين بعزل ابن علي بعزل الحبيب بورقيبة داعيا لإعادة الاعتبار للهوية العربية والإسلامية⁽²⁾.

ثالثا: المرحلة الثالثة: من عام 1987 حتى عام 2010 فترة حكم بن علي

سادت علاقة من التوافق والتفاهم بين نظام بن علي وحركة النهضة بعد تولي هذا الأخير الحكم، وبعد إسقاط نظام الحبيب بورقيبة حيث قام بن علي بالإفراج عن معتقلين حركة النهضة ليجري حوار بين الحركة والنظام وتم التوافق على ميثاق وطني وقعت عليه جميع الأطراف في نوفمبر 1988، غيرت الحكومة اسمها من حكومة الاتجاه الإسلامي إلى

1- زكي أحمد وآخرون، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 ص 228.

2- أحمد زكي وآخرون مرجع سابق، ص 229.

حركة النهضة حيث سادت أجواء تعكس حالة من الوئام بين حركة النهضة المنتشية بالانتصار ونظام جديد ساعي الاستقرار⁽¹⁾.

شاركت حركت النهضة في الانتخابات التشريعية التونسية عام 1989 وحصلت 20% من المقاعد حسب ما أقر به النظام الحاكم وكان خطأ الحركة أنها شاركت بكثافة في هذه الانتخابات مما جعل النظام يتخوف من حضورها وبذلك شكلت المنافس الأول للحزب الحاكم الذي شعر بدوره في تهديد تناهي حركة النهضة لوجوده مما جعله يرفض طلب الترخيص الذي تقدمت به حركة النهضة لاعتمادها حزبا سياسيا بشكل قانوني في عام 1990 شن النظام حملة استهدفت الحركة باعتبارها حركة غير شرعية وشرع بحظر أنشطتها واعتقال قياداتها وكانت الحملة الأكبر عام 1992 حينما قام النظام باعتقال الآلاف من أعضاء وقيادات الحركة وزج بهم في السجون وحاكم العديد منهم حيث وصلت أحكام بعضهم إلى مدى الحياة بينما فر الآخرون ممن لم يتعرضوا للاعتقال إلى بعض العواصم الأوروبية⁽²⁾.

يمكن القول إنه في سنوات 1988-1989-1990 تمتعت حركة النهضة بحرية الحركة بفضل غض النظر عنها من قبل النظام التونسي، بالإضافة إلى فتح الحوار بينها وبين النظام الحاكم والسماح لها بإصدار جريدة الفجر عام 1990، إلا أن سقف حركة النهضة المعتزة بذاتها، مع اتساع جماهيرياتها وقاعدتها الشعبية جعلتها دون التدرج المطلوب وقد أخذها الاستعجال دون أن تأخذ بالحسبان الصعوبات التي تعترضها المرحلة الانتقالية لتونس لاسيما أن الرئيس بن علي صنع من نظام بورقيبة، علاوة على وجود أحزاب جديدة منافسة كإلياس التونسي الذي لا يريحه تنامي الحركة الإسلامية⁽³⁾.

كان نتاج التصنيف والملاحظات الأمنية التي شنها نظام بن علي ضد حركة النهضة الأثر البالغ في الحد من حضورها بالمشهد السياسي التونسي مما دفع الحركة إلى تكثيف نشاطاتها ومطالبها في المنفى الداعية إلى الحريات وبناء المجتمع المدني، ذهبت باتجاه

1 - يحيى أبو زكريا، مرجع سابق، ص 50.

2- منذر مشاقي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

3- المرجع نفسه، ص 68.

تطوير خطابها السياسي ونادت بالدولة الديمقراطية التي تضم جميع الأطياف، ساعدها ذلك في التحرر من الحصار الذي فرضه النظام من خلال مساهمتها عام 2005 في إطلاق وثيقة أكتوبر مع مجموعة من الأحزاب العلمانية التي دعت إلى التداول السلمي للسلطة ومجموعة من الحريات والمساواة بين الرجل والمرأة ودفع ذلك عودة حركة النهضة لتلعب دوراً أكثر حيوية من السابق في المشهد السياسي التونسي⁽¹⁾.

رابعا: المرحلة الرابعة: من الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010 إلى عام 2015:

ألقت الثورة التونسية ديسمبر 2010 بظلالها على الساحة السياسية التونسية، في تغير ميزان القوى بتنامي دور قوى وأحزاب سياسية وتلاشي قوى وأحزاب أخرى، واستطاعت حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية الإفادة من إفرازات الثورة لتقدم لنفسها بديلاً سياسياً عن النظام السابق، ساعدها في ذلك سياسة الإقصاء التي مورست ضدها على مدار سنوات تأسيسها وما تتمتع به من تنظيم جيد كحزب سياسي ومع أول انتخابات ما بعد الثورة التونسية حققت حركة النهضة نتائج عالية في انتخابات المجلس التأسيسي الأول أكتوبر 2011، استثمرتها في إنشاء ائتلاف الترويكا مع أحزاب علمانية وليبرالية والتي سبق وأن وقعت معها وثيقة في أكتوبر 2005 التي سلفنا ذكرها، الذي استمر لمدة عامين ونصف في إدارة حكم تونس⁽²⁾.

لم تكن مسألة تسيير شؤون الحكم في تونس بالمهمة السهلة، وقد اعترضت مسيرة الحاكم في هذه المرحلة مجموعة من التحديات انعكست على أداء حركة النهضة وشركائها في ظروف المرحلة الانتخابية التي تعيشها تونس إلى جانب تجربة حركة النهضة الأولى في الحكم وانتقالها من العمل السري إلى العمل العلني، كما انتقلها من المعارضة إلى ممارسة الحكم التي تعتبر التجربة الأولى في مسيرتها التاريخية وإن استطاعت في إظهار عيوب الأنظمة التونسية السابقة ومقارعتها وتعريفها في أدراج المعارضة فقد انتقلت بهذه المرحلة لتحتمل مصاعب جمة لحل أهمها مطالب الثورة التونسية في هون حقوق الإنسان وتحسين

1- الفاضل البلدي وآخرون، الحركة الإسلامية في تونس: قراءة نقدية ص 52-54.

2- محمد جيرون وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم لديمقراطي، اتجاهات وتجارب، بيروت: المركز للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 471.

الوضع الاقتصادي وتوفير فرص العمل إضافة إلى تحديات القدرة على إدارة حكم تونس، والمحافظة على الانتقال الديمقراطي في جو من التوافق في ظل التخوف من الثورة المضادة، ورغبات إتباع النظام السابق في إعادة تونس لسباق عهدها⁽¹⁾.

إضافة على ذلك كان لتنامي حالات العنف السياسي وحوادث الاغتيالات التي راحا شكري بلعيد زعيم تيار المواطنين الديمقراطيين 6 فبراير 2013، محمد براهيم زعيم التيار الشعبي 2013، ضحايا فيها وكان لها الأثر البالغ على أداء حركة النهضة مع استغلال هذه الحوادث من المعارضة والإعلام المحرض وتزامن ذلك مع الإطاحة بالإسلاميين في مصر 2013 ومحاولات دفع الجيش التونسي مع بعض الأحزاب المعارضة كجبهة الإنقاذ الوطني لتكرار المشهد المصري في تونس، وتم تنظيم العديد من المظاهرات التي طالبت برحيل ائتلاف الترويك و حركة النهضة⁽²⁾.

في ظل حالة الصراع السياسي ما بين إئتلاف الترويك والمعارضة، أطلق الحوار الوطني برعاية الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، وعمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وتمكن هذا الرباعي من جمع الترويك والمعارضة وإطلاق الحوار فيما بينهم، وقد توصل الأطراف المتنازعة إلى تنازل حركة النهضة عن الحكم في 27 جانفي 2014 لصالح حكومة تكنوقراط بقيادة مهدي جمعة، تم إقرار الدستور التونسي الجديد ويمكن القول أن نجاح هذه المبادرة رهن العديد من العوامل بدءا من موقف الجيش التونسي الذي امتنع من الدخول في معترك الحياة السياسية والتخوف من التوسط في حالة شبيهة بالوضع المصري إلى جانب الرغبة في إنجاز حوار من قبل المتحاورين⁽³⁾.

اضطلعت حكومة التكنوقراط بمهام تسيير البلاد والتحضير للاستحقاقات الانتخابية حيث جرت الانتخابات التشريعية التونسية للمجلس التأسيسي أكتوبر 2014 وجاءت نتائج هذه الانتخابات على شيء من الاختلاف عن انتخابات 2011 على إثر إسقاط حركة

1 - أنور الجمعاوي، مرجع سبق ذكره، ص 14-17.

2- المرجع نفسه، ص 03.

3 - عبد الوهاب بن حفيظ، محددات السلوك الانتخابي في تونس التشريعية 2014، الدوحة: المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014 ص 01.

النهضة قانون العزل السياسي في أجواء من التوافق الوطني وأفرزت هذه الانتخابات قوى جديدة لعل أهمها حزب نداء تونس الذي حصل على المرتبة الأولى وفي (85) مقعداً، تليه حركة النهضة التي حصلت على (69 مقعداً) من مقاعد المجلس التأسيسي بانخفاض لافت عن انتخابات المجلس التأسيسي الأول الذي حصلت فيه على (89 مقعداً) من (217 مقعداً) مجموع مقاعد المجلس التأسيسي عام 2011⁽¹⁾.

كما فاز الباجي قايد السبسي بالانتخابات الرئيسية أمام منافسه محمد المنصف المرزوقي الرئيس السابق لتونس، وأحد شركاء الترويكا - الائتلاف السابق الحاكم لتونس - وفي ظل عدم تقديم حركة النهضة مرشح للانتخابات الرئاسية، وفيما تمكن السبسي من الفوز بالانتخابات الرئاسية على إثر ما شهدته ولاية المرزوقي من أزمة اقتصادية عصفت بتونس، وارتفاع البطالة والزيادة في غلاء الأسعار، والأزمة السياسية التي قسمت تونس إلى تيار حاكم يمثله ائتلاف الترويكا.

وتيار معارض وعلى رأسه حزب نداء تونس إلى جانب حوادث العنف واغتيالات السياسة التي حملت المعارضة مسؤوليتها إلى الائتلاف الحاكم وهي الأسباب ذاتها التي أدت إلى تراجع حركة النهضة في الانتخابات عام 2014 وقد استطاع السبسي استثمار هذه المعطيات في تقديم نفسه بديلاً عن الائتلاف الحاكم⁽²⁾.

لم يستطع حزب نداء تونس من تشكيل الحكومة بمفرده و ذلك لحاجته لنيل ثقة الغالبية المطلقة من نواب البرلمان أي (109) من إجمالي (217 نائباً) وبعد مشاورات عدة حزب نداء تونس تشكيل الحكومة برئاسة الحبيب الصيد والتي أعلن عنها رسمياً 2015 بمشاركة الحزب العلماني "نداء تونس" والحزبين الليبراليين "الإتحاد الوطني" و "آفاق تونس" و"حركة النهضة" والمستقلين ويقع على عاتق هذه الحكومة مجموعة من التحديات والمشكلات

1- أنظر صحيفة العرب، تحديات الجمهورية التونسية الثانية، من أين سيبدأ السبسي، لندن، العدد 9778، 24 ديسمبر 2014، ص 06.

2- توفيق المدني، الرابعون والخاسرون في الحكومة التونسية الجديدة، بوابة الشرق، 6 فبراير 2015، أنظر الرابط الإلكتروني:

<http://www.al-sharq.com/news/details/307000h.vy>

cR8p/viko أخذت بتاريخ 12 ماي 2015، على الساعة 12:19

السياسية والأمنية الاقتصادية والاجتماعية وتبرز حاجة حزب نداء تونس للائتلاف مع الأحزاب الأخرى وخاصة حركة النهضة لتتحمل معه مسؤوليات هذه المرحلة الصعبة ورغم مشاركة النهضة الرمزية وحصولها على وزارة واحدة هي وزارة التشغيل وثلاث وزارات الدولة إلى أنها استطاعت فرض شروطها بموافقتها على كل الوزراء وتحييد الوزارات السياسية العدل والداخلية والدفاع وتسليمها للمستقلين⁽¹⁾.

1- عبد الوهاب بن حفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 03.

المبحث الثاني

تأثير الاتحاد الأوروبي على مسار حركة النهضة

إن الملاحظ بشأن الحركات الإسلامية أو كما يطلق عليها البعض حركات الإسلام السياسي، يلاحظ ذلك التغير في سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاهها، فبعد أن كان العدو والمعارض الأول لمثل هذه الحركات والداعم الأكبر لتلك الأنظمة العلمانية الاستبدادية القائمة في دول هذه الأخيرة أصبح الداعم الأول لما بعد ثورات الربيع العربي، وتصدرها المشهد السياسي في بلدانها كحركة النهضة مثلاً.

المطلب الأول

طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وحركة النهضة

قبل الانتفاضات العربية في عام 2011، كانت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجهات الإسلامية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غائبة تقريباً، واستبعد الإسلاميون في الغالب من المشهد المؤسسي والسياسي في بلدان المنطقة، حيث كانت الأنظمة الاستبدادية تسيطر بقوة على أي شكل من أشكال الأنظمة التعبير والمعارضة والتنافس، فقد أثارت التجربة الجزائرية عام 1991 بالفعل قلق الدول العربية بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي، إلى حد أنها كانت سعيدة بدعم الحكومات العلمانية الاستبدادية، معتبرة إياها الوحيدة القادرة على ضمان استقرار المنطقة، وبالتالي ضمان المصالح الغربية، غير أن هذا التعبير فجأة مع الانتفاضات العربية والفترة الانتقالية التي تلت ذلك لم تنهار بعض الأنظمة الاستبدادية العلمانية تحت ضغط الاحتجاجات فقط، بل ظهرت أيضاً جهات فاعلة سياسية جديدة واكتسبت حضوراً هاماً بارزاً في جميع أنحاء المنطقة، ومن بين هؤلاء فازت الحركات الإسلامية في الانتخابات في تونس ومصر...⁽¹⁾ وأصبحت القوى الرئيسية للأغلبية البرلمانية التي يسيطر عليها الإسلاميون والحكومات وفي مواجهة هذه البانوراما المتغيرة وجد الاتحاد الأوروبي نفسه في حاجة إلى رد فعل ومراجعة سياسته الاتجاه هذه الحركات ولو جزئياً.

1 - مهدي مبروك، الاتحاد الأوروبي والإسلام السياسي من القطيعة إلى الشراكة، مأخوذ من الموقع:

بتاريخ 2018/03/13 الساعة 12:21 22 سبتمبر 2017 www.alnahda.tn

كما أظهر حزب النهضة في تونس وجها آخر للإسلام السياسي يحمل راية القيم المعتدلة التي لا تهدد الهوية الليبرالية والعلمانية ذوي الإيديولوجيات المختلفة، حيث أن وجود أحزاب الإسلام السياسي المعتدل في مراكز السلطة خلق مساحة للتواصل بينها والاتحاد الأوروبي، كما دعم علاقاته مع هذا الأخير من خلال اهتمامه ببعض الأمور مثل الحفاظ على نسبة التمثيل السياسي للمرأة، والإبقاء على قانون المساواة بين المرأة والرجل الصادر عام 1956 وإقراره في دستور 2014، من منظور آخر تمثل موقف الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات في تقبل نتائج الانتخابات الشرعية، وإقراره دستور يضمن التوافقية والحريات وينادي بمحاسبة المخطئين، وبناء على ما سبق فقد تعمقت العلاقات بين حزب النهضة الإسلامي وبين دول الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

كما حظي المسار الانتخابي في تونس باهتمام كبير لدى الاتحاد الأوروبي، ويتجلى هذا الاهتمام في الحضور المالي للأوروبيين في تمويل مشاريع اللامركزية والحوكمة المحلية، وقد كان الاتحاد الأوروبي والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي من أبرز الأطراف التي مولت هذه المشاريع سواء على شكل قروض أو منح إضافة إلى الدور المالي الكبير للبنك الدولي، ويشير التقرير السنوي لنشاط الاتحاد الأوروبي بتونس إلى تخصيص ميزانية بعشرات الملايين من الأورو في تمويل برامج موجهة للامركزية والحوكمة المحلية⁽²⁾.

كذلك حرصت الدول الأوروبية على الحفاظ بعلاقتها مع تونس لاجتثاث جذور الإرهاب وللتعويض عن آثار المدمرة الناجمة عن الثورة الليبية والممتدة لتونس، مما ساهم في الحفاظ على المسار المعتدل للنهضة بعيدا عن الجماعات السلفية ذات الموقف الغامض من الإرهاب والراديكالية⁽³⁾.

ليأتي المؤتمر العاشر لحركة النهضة، أين أعلنت حركة النهضة عن قرارها بأن تفصل بين السياسة والدعوة وأن تحول نفسها إلى حزب ديمقراطي وطني، (أنظر الملحق رقم 3) وهو

1 - Silvia Colonbo, Bandetta Voltoloni, The EUS engagment political, Islam, the case of Enahdaribale, "moderate with SelimanHaide, edt middle east centre paper series, opt par, <http://goo.gl/smg8zd>, 19july2017. Le 13/05/2018 à 14:10h.

2 - ياسين نبيل، الاتحاد الأوروبي، التعاون الانتخابي مع الإسلاميين، على الموقع:

بتاريخ 7 جويلية 2018 على الساعة 11:30 17 أفريل 2018 www.nawaat.org

3 - Silvia Colonbo, Bandetta Voltoloni, op.cit.

القرار الذي يعني من الناحية الفكرية أن الحركة ستتنازل بشكل كبير عن السياسة الهوياتية، وعن الأجندة الأممية الإسلامية بينما يدل القرار من الناحية التنظيمية على تخلي الحركة على النموذج التقليدي لشمولية تنظيم الحركات الإسلامية، وتقليل الروابط أو قطعها مع التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين لقت هذه التنازلات ترحيباً من زعماء الغرب واعتبروها تطوراً إيديولوجياً ناجحاً للفكر الإسلامي المعتدل بعد ثورات الربيع العربي⁽¹⁾.

المطلب الثاني

الدعم الأوروبي ودوره في تدعيم هذه العلاقة

منذ 2011 وتبعاً لتحولات السياسة التي تشهدها تونس قام الاتحاد الأوروبي بالترفع في نسق المساعدات لتونس من أجل مساعدتها في عملية انتقالها الديمقراطي الفتية، وتحصلت تونس بهذه المناسبة على صفة الشريك المميز في نوفمبر 2012، ومن هذا المنطلق وفي إطار توطيد العلاقات أكثر وصلت قيمة المبادلات سنة 2014 إلى 20 مليار أورو، وبما أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول لتونس نلاحظ أنه يستأثر بأكثر من نصف المبادلات التجارية بنسبة 63.4% مقارنة مع بقية دول العالم⁽²⁾.

وفي الإطار نفسه بدأ الاتحاد الأوروبي وتونس مفاوضات رسمية لتوصل إلى اتفاقية تبادل حر شامل ومعمق "آلايكا" في خطوة تعتبرها أوروبا إشارة قوية على دعم الديمقراطية التونسية الناشئة، ويرتبط الاتحاد الأوروبي وتونس باتفاقية شراكة منذ عام 1995 في إطار مسار برشلونة، وأعلنت المفوضية الأوروبية للتجارة سيسيليا مالمستروم في زيادة لها لتونس ووزير التجارة التونسي رضا لحول عن بدء المفاوضات حول اتفاقية التبادل الحر رسمياً في 13 أكتوبر 2015، وقالت مالمستروم في بيان الاتفاقية الجديدة للتبادل الحر الشامل المعمق التي أطلقتها إشارة قوية جداً، وعلامة على دعمنا لانتعاشكم الاقتصادي وديمقراطيتكم الناشئة كما تهدف بهذه الاتفاقية إلى وضع أسس فضاء جديد مشترك بين

1 - محمد عفان، هل أصبحت حركة النهضة حزباً علمانياً؟ على الموقع: 19 جويلية 2016. www.alsharqfroum.org بتاريخ 21 جويلية 2018، على الساعة 12:23.

2 - المعهد الوطني التونسي للإحصاء، على الموقع: <http://www.locca.th> بتاريخ 2018/05/22 على الساعة 13:16.

الاتحاد الأوروبي وتونس وضمان اندماج أكبر للاقتصاد التونسي⁽¹⁾ في السوق الأوروبية الواحدة ووجود إطار قانوني اقتصادي قريب جدا أو مماثل لإطار الاتحاد الأوروبي، كما تهدف هذه الاتفاقية التي شرع الجانبان المفاوضان فيها إلى الحد من الحواجز الجمركية، تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية عبر تحرير تجارة الخدمات بضمان حماية الاستثمار وتقريب القوانين في العديد من المجالات التجارية والاقتصادية، حسب وثيقة وزعتها بعثة المفوضية الأوروبية في تونس⁽²⁾.

غير أن الاتفاقية أثارت حفيظة التونسيين كما يعاب على هذه الاتفاقية أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الفوارق الشاسعة في مستويات التنمية الصناعية والعلمية والتكنولوجية، وكذلك محدودية الطاقات الإنتاجية التونسية التي تجعل تونس غير قادرة فعليا وواقعا على الاستفادة من السوق الأوروبية على النحو المطلوب، كما أثبتته التجربة مع اتفاق 1995، لذلك قام الطرفان بإقامة منطقة تبادل حر تشمل فقط المنتجات الصناعية، وبذلك كانت تونس أول بلد جنوب البحر المتوسط يوقع مثل هذه الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي⁽³⁾، حيث بلغت نسبة صادرات تونس لسنة 2015 الموجهة للاتحاد الأوروبي بنسبة 74.5% من مجموع الصادرات التونسية و 55.7% من مجموع الواردات، تستأثر فرنسا وإيطاليا وألمانيا بـ 78.2% من مجموع الواردات التونسية ويقدر المبلغ الإجمالي للمبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي لسنة 2015، 1905 مليار أورو أي ما يقارب 42.7 مليار دينار تونسي، فبالنسبة لثلاثية أولي من 2016 قدرت حصة التبادلات بـ 73.9% من مجموع الصادرات، وتحتل صدارة المستثمرين الأجانب في تونس ما يزيد عن 300 شركة توفر أكثر من 315 ألف منصب شغل⁽⁴⁾.

وتمثل صادرات الاستثمارات الأوروبية المباشرة 49% من مجموع الاستثمارات الأجنبية وهذا حتى 2016 فقط.

1 - عاشور (آج)، مفاوضات بين تونس وأوروبا حول اتفاقية للتبادل الحر، على الموقع: <http://www.dw.com/at2018> بتاريخ 20 جويلية 2018 على الساعة 14:15.

2 - المرجع نفسه.

3 - أحمد بن مصطفى، العلاقات التونسية الفرنسية على مفترق طرق التاريخ، على الموقع:

بتاريخ 2018/05/22 على الساعة 13:50 بتاريخ 4 جويلية 2017 www.nawaat.org

4 - المعهد الوطني التونسي للإحصاء، مرجع سبق ذكره.

وفي تصريح أدلى بيهيوهانس هان youhansehanه المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار ومفاوضات التوسع أوصى هذا الأخير بإشراك الأطراف ذات خبرة في الحوار الاجتماعي لتسهيله، والذي قال فيه أن تونس في 2012 احتلت المرتبة 55 في قطاع الأعمال بين 150 دولة لافتا إلى أن الهدف يمكن أن يصبح من المراتب الخمس الأولى بحلول 2020، مع الإشارة إلى أن تونس تحتل المرتبة 77 حاليا أي أواخر 2017، وأكد يوهانس هان بقرار مجلس أوروبا القاضي بزيادة المساعدات المخصصة لتونس التي ستصل إلى 300 مليون يورو سنويا حتى عام 2020 كما سيتم توقيع اتفاقيات أخرى للتعاون في مجال الإصلاح الإداري والصحة⁽¹⁾.

غير أن الباجي قايد السبسي وبمناسبة انعقاد القمة الأوروبية التونسية الأولى وعند استضافته في قناة يورونيوز وردا له على سؤال الذي طرحه محاوره شارل شربل سلامة، وهو كالاتي: تأتون من مؤتمر تونس 2020 للاستثمار، وقد حصلت تونس على عقود تقدر بحوالي أربعة عشر مليار يورو ما يعادل تقريبا الميزانية التونسية العام لعام 2017، هل تعتبرون اليوم أن الاتحاد الأوروبي قدم كل ما يمكن أن يقدمه لتونس، وماذا تتوقعون من هذه القمة؟ رد السبسي قائلا: وبحسب الفرص لأن يظهر لنا أن الاتحاد الأوروبي أيضا قام بخطوة لا يستهان بها لكنها غير كافية، ولتوضيح أكثر سأله المحاور ماذا يعني غير كافية، أجاب السبسي: المطلوب هو مساندة المسار الديمقراطي الذي مشينا فيه وهو اختيار صعب في الظروف الحالية وفي المنطقة التي نحن فيها الآن، تونس تعتبر استثناء في هذه المنطقة ونجاح المسار الديمقراطي تلزمه مساندة أيضا، فنظرا للأوضاع الخاصة بتونس كونها سائرة في مسار الديمقراطية وهو مسار غير متوفر في دول أخرى، لكنه موجود في أوروبا، وبما أن أوروبا هي التي تحتنا دوما على السير قدما بهذا الاتجاه، فلا بدّ من أن يتضامن الاتحاد الأوروبي في كل خطواتنا من الناحية المادية والمعنوية⁽²⁾.

1 - "آوات"، المفوض الأوروبي يوهانس هان، حان الوقت لمناقشة مستقبل العلاقات الأوروبية التونسية، على الموقع: <http://www.asabahnews.ht/> 04 سبتمبر 2017 بتاريخ 11:30 الساعة

2 - أورو نيوز، الرئيس التونسي الاتحاد الأوروبي أقدم بخطوة الأولى، ومنتظر منه المزيد لتونس، على الموقع: <https://arabic.euronews.com/wt.final.france2016/12/05> بتاريخ 2018/07/14

المبحث الثالث

واقع الشراكة التونسية الأوروبية والسيناريوهات المحتملة لهذه العلاقة

تجمع تونس والاتحاد الأوروبي علاقات عريقة وطيدة في مجالات عدة سياسة اقتصادية وأمنية، فموقع تونس الجغرافي الاستراتيجي أتاح لها أن تكون منفذ الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي، فالسوق التونسية ذات أهمية بالغة بالنسبة لهذا الأخير، وفي إطار دعمه للتحويلات الديمقراطية في المنطقة وبالأخص تونس وباعتبار أن التجربة التونسية لازالت شابة وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الكارثية الغير المتوارثة عن النظام السابق والثورة واستعراضا منه حاول الاتحاد الأوروبي عن طريق صياغته لبعض الاتفاقيات الاقتصادية محاولا دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام غير مبال بمخالفات هذه الاتفاقيات على الاقتصاد التونسي.

المطلب الأول

تونس والاتحاد الأوروبي الشراكة غير المتكافئة

بعد الثورة التونسية وصعود حركات الإسلام السياسي وفي إطار دعم الديمقراطية الناشئة، عمد الاتحاد الأوروبي إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع تونس، غير أن هذه الاتفاقيات تعتبر مجحفة في حق هذا الأخير، ولأن طبيعة اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية من أجل التعاون بين مجموعة قوية مزدهرة تتطلع إلى المشاركة في القيادة على المستوى العالمي هي الاتحاد الأوروبي الذي يعوق إنتاجية 30% من الإنتاج العالمي، كما يملك أهم المواصفات الاقتصادية الأساسية لمركز القوة الاقتصادية والتكنولوجية والمالية وحتى استهلاكية، وسيطرة فكرة الاقتصادي، عكس الطرف الثاني تونس التي لا تملك اقتصاد قويا، وهي التي تعاني من مخلفات الثورة فهي اتفاقيات من طبيعة اقتصادية التي تقوم بين طرفين غير متكافئين⁽¹⁾.

إذا كان من أهداف الشراكة الأوروبية متوسطة الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها، فإن الإجراءات المتخذة والتي تهيمن عليها وصفات الليبرالية الاقتصادية والنيوليبرالية وتحرير التجارة وتنمية القطاع الخاص، تخدم مصلحة الاتحاد الأوروبي الذي هو بحاجة إلى الشريك الآخر، أي الدول العربية المتوسطية، ومنها تونس لتأمين نموه

1 - توفيق المدني، محاذير اتفاقية التعاون الاقتصادي بين تونس والاتحاد الأوروبي، 1 ماي 2015، على الموقع:

على الساعة 11:25 بتاريخ 8 جويلية 2018. <https://www.almustakbal.com/article.2067042.2018>

ورفاهه الاجتماعي وسلامة استقراره⁽¹⁾، وهذا من خلال مشروع أو اتفاقية آليكا اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق، حيث أثارت ولا تزال هذه الاتفاقية سخط كبير وسط المجتمع والخبراء الاقتصاديون التونسيون بحكم أن الشراكة الشاملة ستعكس سلبا على الاقتصاد التونسي، وستؤدي إلى تمكين الشركات الأوروبية من اكتساح السوق التونسية في مختلف المجالات ومنافسة المنتج التونسي في مجالات إستراتيجية مثل الغذاء والصحة والبنوك والخدمات والطاقة والصفقات العمومية، ومن غير المؤكد أن تتمكن البضائع التونسية من كسب معركة منافسة الوافد الأوروبي، ذلك أن القطاعات إنتاجية كثيرة في تونس ما زالت غير مؤهلة لمزاحمة المنتوجات الأوروبية العالية الجودة، ويخشى أن يفضي ذلك إلى إغراق السوق التونسية بالسلع الأجنبية ومواجهة الشركات التونسية صعوبات مالية قد تؤدي إلى الإفلاس وتسريح آلاف العمال، ناهيك عن تفاقم الاستدانة الخارجية (أنظر الملحق رقم 4)⁽²⁾، فقد سبقت التحذيرات التي صدرت عن مؤسسات أوروبية جميع تحذيرات الاقتصاديين التونسيين بشأن ثغرات ومخاطر اتفاقية آليكا، وتركزت هذه التحذيرات في أنها يمكن أن تقوض أسس الديمقراطية الناشئة في منطقة مضطربة، كما يشير جوهر التحذيرات إلى أن العلاقة المتساوية في جميع التفاصيل تكون عادة بين أطراف متكافئة، وأنه ينبغي إعطاء الطرف الأضعف تنازلات كثيرة لمنع الأضرار الجانبية التي قد تدمر الكيان الهش لقطاعاته الاقتصادية، بحيث اشتداد عود الاقتصاد وتزايد قدرته التنافسية في ملعب الاقتصادي المفتوح، ويلخص الخبير الاقتصادي والأكاديمي التونسي سامي العواد، ذلك بالإشارة إلى وجود تباين صارخ بين العملاق الأوروبي والقزم الاقتصادي التونسي، ويؤكد أن تونس لن تستطيع الدفاع عن مصالحها كشريك حقيقي لأوروبا⁽³⁾. فالغرب والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة وإن كانوا يدعون الرغبة في إنجاح الانتقال الديمقراطي بتونس لجعله مثالا يحتذى به في العالم العربي، فإن أولويتهم القصوى تظل بالإبقاء على تونس ومنطقة الشمال الإفريقي عموما في دائرة نفوذهم للحفاظ عليها كسوق تجارية وللحيلولة دون تحولها لمصدر تهديد

1 - توفيق المديني، مرجع سبق ذكره.

2 - أنور الجمعاوي، تونس والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، على الموقع:

بتاريخ 2018، 8، 8، الساعة 13:23 على <https://www.alaraby.com.uk.politics/2018.8.2.13:23>

3 - سلام سرحان، ألغام محادثات التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي، على الموقع:

تاريخ التصفح 2018/08/02 على الساعة 14:22. <https://alatrab.co.uk/2017/02/06>

لأمنهم ومصالحهم الاقتصادية⁽¹⁾، ومع خروج بريطانيا وتهديدات ترامب المتزايدة بإلغاء الاتفاقيات التجارية العالمية، وتزايد ضغوط مصالح الشركات الكبرى على مراكز صنع القرار السياسي في الاتحاد الأوروبي والاقتصاديات الكبرى تتزايد مع تزايد غموض مستقبل الاقتصاد العالمي، مما سيؤدي بتونس وبعض الدول الأخرى "المغرب" إلى دفع ثمن هذه الضغوطات.

المطلب الثاني

سيناريوهات المحتملة للعلاقة بين تونس والإتحاد الأوروبي

بعد مرور سبع سنوات على ثورة 2011، شق الشعب التونسي طريقه نحو الديمقراطية الحديثة قائمة على الحريات والتتمية السوسيو اقتصادية والعدالة الاجتماعية، وقد دعم الاتحاد الأوروبي تونس في هذا المسار وعمل على تعزيز العلاقة الثنائية والتعاون معها في المجالات الأساسية.

أولا - دعم الاتحاد الأوروبي للانتقال في تونس:

بعد ثورة 2011، تعهد الاتحاد الأوروبي بدعم انتقال الشعب التونسي نحو المزيد من الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، وفي ظل هذا السياق الجديد، أقام الاتحاد الأوروبي وتونس اللذان يعتبران شريكين طبيعيين بحكم الروابط الجغرافية والثقافية والتجارية "شراكة مميزة" سنة 2012⁽²⁾.

إن الوضع الخاص الذي منح لتونس باعتبارها أحد شركاء الإتحاد الأوروبي في منطقة الجوار الجنوبي، تعكس التزام الإتحاد بدعم الانتقال في تونس التي تواجه مجموعة من التحديات المتداخلة في سياق إقليمي هش والمتمثلة في تعزيز الديمقراطية (من خلال تنفيذ

1 - أحمد بن مصطفى، تأملات دبلوماسية في الشراكة والتعاون الدولي بعد الثورة، على الموقع:

بتاريخ 2018، 10:08 على الساعة 10:14 يوليو 2014 <https://www.babnet.net/rtdetaili65529asp>

2- أنظر الموقع الإلكتروني:

الساعة: 19:47 اليوم http://ec-europa-eu/enlargement/neighbourhood/countries/tunisia/index_en.html.

29/08/2018

دستور 2014 ومعالجة الظروف السوسيو اقتصادية الصعبة، بما في ذلك بطالة الشباب، والتصدي لخطر الإرهاب⁽¹⁾.

إذن ومن خلال هذا الجو من التعاون الثنائي يمكن التكهن بالسيناريوهات هي كالاتي:

أولا - سيناريو تطور العلاقة:

نظرا للإمكانيات المادية الممنوحة لتونس، والدعم المشروط والمستمر لها حتى العام 2020 من قبل الاتحاد الأوروبي ونظرا لحساسية المنطقة والفترة يمكن القول أن لازال هناك أشواط أخرى لتعاون تسمح بتطور العلاقة بين الطرفين فالنهضة لا تستطيع التخلي على هذا الدعم في واقع لاقتصادي شبه منهار تشهده تونس حاليا، و لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يراهن بمنطقة تعتبر منطقة نفوذ له كما لا يمكن له أن يراهن على أمنه واستقراره باعتبار تونس الممر الأساسي للمتطرفين من ليبيا نحو الدول المجاورة وكذا إلى أوروبا.

ثانيا - سيناريو انكماش العلاقة:

نظرا لشراكة الغير متوازنة بين الكيان الأوروبي ككيان وتونس كالدولة والتي لازلت تعاني ليومنا هذا من مخلفات الثورة، وبين لاقتصاد قوي مميز عكس الأول الذي يعاني الأمرين وأزمة مديونية خانقة وتأثيراتها السلبية على المستوى المعيشي للفرد التونسي إذن وفي ظل الشراكة الغير متكافئة بين الطرفين وتأثيرها على طرف دون آخر يوجب من لإمكانية انكماش هذه العلاقة.

ثالثا - سيناريو العلاقة ما بعد الأزمة الليبية:

إن الدعم المقدم لحركة النهضة ولتونس بصفة عامة هو محاولة من طرف الاتحاد الأوروبي في المحافظة على أمن واستقرار المنطقة وعدم تسلل الإرهاب إلى الضفة الشمالية من المتوسط، لكن مع بروز أولى بوادر الحيلولة للأزمة الليبية سوف تتغير الإستراتيجية الأوروبية في المنطقة وبالتالي تغير إستراتيجياتها نحو تونس.

رابعا - سيناريو العلاقة بعد تنحي حركة النهضة من السلطة:

بعد تنحي حركة النهضة من الحكم العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي سوف لن تتغير نظرا للمكانة التي تتميز بها تونس لدى شعوب الضفة الشمالية من المتوسط بل

1- المرجع نفسه.

العكس محاولة جذب النظام القادم وإغرائه بمزايا العلاقة مع هذا الأخير ومحاولة تكريس هيمنته على المنطقة.

خاتمة

أخيرا و في محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة نستنتج أن الثورات العربية قد أسفرت عن مراجعة الإتحاد الأوروبي لسياسته اتجاه دول جنوب المتوسط ،إذ مثلت تلك الثورات تحديا حقيقيا و إختيارا هو الأول من نوعه أمام قدرة الإتحاد على التعامل مع الأزمات الدولية و التحديات الخارجية خاصة أن هذه الثورات كانت على حدوده الجنوبية و هي الأزمة الكاشفة للعديد من اختلالات الجوهرية التي تعانيها سياسيتها الخارجية ، كما قد ترمنا توقيت هذه الثورات مع ظهور أزمة اليورو و هي الأزمة التي هددت تماسك الإتحاد الأوروبي و وجوده ككيان ،و قد أسفرت الأزمة عن إتباع الإتحاد لسياسات نقشفية قوضت من قدرته على تقديم حوافز مالية في إطار سياسته المشروطة مما أثرا سلبا على سياسته تجاه دول جنوب المتوسط ففي ظل غلبة الانقسامات الداخلية و الصراع المؤسسي فشل الإتحاد الأوروبي في صناعة رؤية للتعامل الثورات العربية ،فأصبح دوره تابعا للولايات المتحدة يراقب الأوضاع تم ينتظر الموقف الأمريكي ليأتي ثانيا على إثره ،وقد تجلى هذا الأمر في تعامل الإتحاد الأوروبي مع صعود حركات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم في العديد من الدول جنوب المتوسط عقب الثورات العربية ،فقد تبع التحول في الموقف الأمريكي تجاه وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم تغير في الموقف الأوروبي الذي كثيرا ماكان ينظر لحركات الإسلام السياسي على أنها تهديد لأمنه ، فنشر الديمقراطية و الحكم الراشد هو الهدف ذو الأولوية لدى الإتحاد الأوروبي ،غير أنه لم يكن هدفا قيميا يسعى إليه الإتحاد في حد ذاته بل كان هدفا أمنيا و إستراتيجيا و إليه ووسيلة لمواجهة التهديدات الأمنية الناعمة النابعة من جنوب المتوسط وفي مقدمتها الإرهاب و الهجرة الغير شرعية و تأمين وصول الطاقة ،ودافعا وراء مبادرات الإتحاد الأوروبي تجاه تلك الدول كجزء من منهج متكامل لتعامل مع تلك التهديدات ،و يصف الإتحاد الأوروبي مراجعته لسياسته تجاه دول جنوب المتوسط بالنقلة النوعية في سياسته المروجة لديمقراطية و في كيفية إدراكه و تحقيقه لأهدافه الإستراتيجية ،غير أن الدراسة المتعمقة و التغير في تلك السياسات تجاه دول جنوب المتوسط تكشف عن عدم صحة هذا الادعاء، فتلك السياسات ماهي إلا نتاج محددات سلفنا ذكرها خاصة الأمنية منها.

و قد هدفت هذه الدراسة الى تحليل سياسية الاتحاد الأوروبيأخذا بعين الاعتبار الترابط الاستراتيجي الذي يفرض نفسه و ترابط في عمليات صنع سياسة ، وقد عرفت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و الحركات الإسلامية في زاوية نمطية التي تضع هذه الحركات حاملة لمبادئ دينية متطرفة مناهضة للحدثة و قيم الديمقراطية إلى رؤية جديدة تميز بين الحركات الاسلامية التي تسعى الى تحديث مجتمعاتها ، و تتبنى أساليب التغيير السلمي و المتدرج ، و تؤمن بالمشاركة السياسية ، فتمثل بذلك قوى داعمة للإصلاح ،وفي هذا السياق أصبحت الحركات الإسلامية ضمن محاور اهتمام صانع القرار في الاتحاد الأوروبي ، وفي مقارنة لحجم التحديات على مستوى الفاعلين أنفسهم أكبر كثيرا من حجم الفرص النابعة من الفاعلين انفسهم ، سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي او النظم السياسية الحاكمة ،و تقيد حركة النظم السياسية العربية باتجاه إدماج الحركات الإسلامية و تعيد الاتحاد الأوروبي إلى التواصل مع الأنظمة على اعتبارها الأكثر توافقا مع مصالحته ورؤاه ،إلى أن أبدا الإتحاد الأوروبي نسبيا عن وضع مقاربتة لدعم مشاركة الحركات الاسلامية موضع التنفيذ على النحو الذي ظهر من تراجع ممارسته و جهوده على هذا الصعيد ، فهذه التبعية تضع قيودا لسياسة الإتحاد الأوروبي نحو الحركات الإسلامية .

في الاخير نشير الى ان موضوع الحركات الاسلامية و إبرازهم المواقف التي جاء بها الاتحاد الأوروبي لا يزال موضوعا خصباً و هو موضوع يحتاج الى دراسات اكثر تكون معمقة و تعطي استفاضة للمستقبل لإعطاء صفة لهذه العلاقة و لهذا القرب الاستراتيجي بين المنطقتين خاصة بعد الثورات الربيع العربي التي غيرت من الخريطة السياسية للمنطقة العربية بعد تولي الاسلامين السلطة في العديد من الدول العربية.

حيث افرزت هذه الدراسة مجموعة من النتائج من اهمها :

1-الحركات الاسلامية حتى و ان لم تعلن عليه الا ان السلطة و الحكم هدف من أهداف نشأتها.

2- إن الغرب بصفة عامة و الأوروبيين بصفة خاصة لا يتقبلون ثقافة الآخر بصفة عامة و مبدأ حرية العقيدة ما هو الا شعار في سياستهم بحيث لا يتقبلونها الا وفق تعديلاتهم .

3- إن الشراكة الحالية للإتحاد الأوروبي مع حركة النهضة حاليا ماهي إلا شراكة تعاون أملتھا الأوضاع الأمنية الراهنة في منطقة جنوب المتوسط ، كما ان هذه المنطقة تعتبر منذ القدم منطقة نفوذ له وفي التنافس الامريكي الصيني على المنطقة فمن غير الممكن ان يتخلی الاتحاد الروبي عن دوره هناك.

4- إن الشراكة بين الطرفين الأوروبي و تونس هي شراكة، غير متكافئة و سوف تعود بسلب على الطرف الاضعف.

المخلص

أثار صعود وتصدر الحركات الإسلامية للمشهد السياسي في دول جنوب المتوسط عقب ثورات الربيع العربي اهتمام السياسيين المحليين والدوليين، وأصبحت ظاهرة بحث للكثير من المهتمين لما لها من أثر في رسم الخارطة السياسية والحزبية في دول جنوب المتوسط، وتغيير قواعد اللعبة السياسية إقليمياً ودولياً.

وباعتبار المنطقة منطقة نفوذ أوروبي كان ولا بد على الإتحاد الأوروبي التأقلم مع التغير الديمقراطي في المنطقة وفرض منطقه على هذه الحركات وعدم التفريط بها، خاصة في ظل الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية المتردية في المنطقة.

وفي ظل الحديث عن بروز الإسلام السياسي في المنطقة لا يسعنا إلا أن نتخذ من حركة النهضة مثالا، كونها استطعت فرض نفسها كحزب سياسي ذو مبادئ إسلامية على الساحة السياسية الدولية.

Résumé

Déclenché la hausse des exportations de la scène politique dans les pays méditerranéens du Sud après les révolutions de l'attention du printemps arabe à des mouvements politiques islamiques locaux et internationaux, il est devenu le phénomène de la recherche beaucoup plus intéressant à cause de leur impact dans l'élaboration de la carte politique et partisan dans les pays méditerranéens du Sud, en changeant les règles politiques des territoires de jeu et dans le monde.

Comme la zone était une zone d'influence européenne et doit être l'UE à adapter au changement démocratique dans la région et d'imposer la logique de ces mouvements et de ne pas les aliéner, en particulier compte tenu de la situation sécuritaire, économique et politique détériorait dans la région.

Avec les discours sur la montée de l'islam politique dans la région, nous ne pouvons prendre un exemple du mouvement de la Renaissance, être en mesure de s'imposer aux principes islamiques sur la scène politique internationale en tant que parti politique.

خريطة رقم (1) تمثل دول البحر الأبيض المتوسط



المصدر:

https://www.google.dz/search&rlz=1C1RLNS_frDZ812DZ812&tbm=isch&source=iu&ictx=1&fir=HZ47nMSIS9KoWM%253A%252CyPr_Qo662#imgsrc=HZ47nMSIS9KoWM

الملحق رقم (1) جدول يمثل أهم الدعوات الإصلاحية الحديثة

الحركة	تاريخ التأسيس	المؤسس	ملاحظات
السلفية الوهابية	1761	محمد عبد الوهاب	ظهرت في الجزيرة العربية
السنوسية	1837	محمد السنوسي	ظهرت في ليبيا
المهدية	1880	محمد احمد المهدي	ظهرت في السودان
الاخوان المسلمون	1928	حسن البنا	ظهرت في مصر
الجمعية اليمنية الكبرى	1946	الزبير والنعمان	ظهرت في عدن
جمعية العلماء	1930	عبد الحميد بن باديس	ظهرت في الجزائر
حزب التحرير الإسلامي	1953	تقني الدين النبهاني	ظهرت في الأردن
الحركة الإسلامية	1944	مصطفى السباعي	ظهرت في سوريا

المصدر: رضوان احمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، مكتبة مدبولي، 2006.

الملحق رقم(2)البيان الختامي للمؤتمر العام العاشر لحركة النهضة

انعقد على بركة الله بين العشرين والثاني والعشرين من شهر ماي 2016 الموافق لـ 12-13-14 شعبان 1437هـ المؤتمر العاشر الاستثنائي لحزب حركة النهضة بالحمامات بحضور ألف ومائة وخمس وثمانين مؤتمرا ممثلين لكافة الجهات والفئات يجمعهم الصف الواحد والهدف الواحد والأمل الواحد تحت شعار جامع "نهضة تونس مع بعضنا".

ومثلما كان الافتتاح استثنائيا حيث حظي بحضور السيد رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي وعدد كبير من الضيوف من الخارج (حوالي مائة وخمسين وفدا) ومن أعضاء الهيئات الدبلوماسية ومن داخل تونس ممثلين عن الأحزاب والمنظمات والشخصيات الوطنية، فقد كان الاختتام تتويجا لأيام من العمل الثري والنقاش الحر والعميق مما شكل لوحة رائعة في إدارة التعدد والاختلاف، المشبع بروح الثورة والإصلاح والمتحلي بقيم الوحدة والوفاق.

وفي البدء ترحم المؤتمر على جميع شهداء الوطن من قوات جيشنا وأمننا الوطنيين ومن أبناء الشعب الذين استشهدوا دفاعا عن حرمة وحرية التونسيين من أبناء النهضة ومن كلّ العائلات السياسية والفكرية كما توجه بالتحية إلى كل أبناء الحزب وقياداته الذين عملوا بجد طيلة هذه السنوات من أجل إنجاح الانتقال الديمقراطي وخدمة تونس.

انعقد المؤتمر في ظرف عالمي وإقليمي ومحلي دقيق يتسم بالتوتر والاضطراب يدعو إلى العمل على تحييد آثاره السلبية على بلدنا خاصة تداعيات الإرهاب. وبقدر ما ثمن المؤتمر جهود المصالحة بين الأشقاء الليبيين فإنه حرص على أن يكون لتونس إسهام في دعم ليبيا للوصول إلى بر الأمان، فإنه أكد على دفع العمل المغربي والعربي المشترك ودعم القضية الفلسطينية وكل قضايا التحرر في العالم وتطوير العلاقات مع الأشقاء والأصدقاء ومزيد الاهتمام بالعمق الإفريقي.

لم تمر سنتان من انطلاق مشروع التغيير الذي بشرت به ثورات الربيع العربي حتى تكشف حجم الهجمة عليها وظهرت درجة الضعف التي كان عليها المشهد السياسي والثقافي العربي وتوضح مستوى الفجوة بين الحلم والواقع وضعف تأهيل القوى السياسية الحاملة لطموح التغيير والإصلاح لضمان الانتقال الديمقراطي في أوطانها.

في هذا المشهد المعقد مثلت تونس الاستثناء وبدا ما حققته من إنجاز سياسي على درب الانتقال الديمقراطي بمثابة المعجزة التي أعادت الثقة بأنّ العرب بمقدورهم أن يحققوا تجربة الديمقراطية وليسوا في ذلك أقل من غيرهم من الشعوب الأخرى. لقد اختزن هذا النجاح مستوى التحضر والتسامح السياسي في شخصية المواطن التونسي واستعداده لتحكيم العقل والتنازل لشركائه في الوطن عندما يرى الوطن على حافة الهاوية. كما اختزن هذا النجاح وطنية جيشنا وأجهزتنا الأمنية ومهنتهم العالية وعراقة المجتمع المدني التونسي ووجود قوى سياسية وازنة وضامنة قادرة على حفظ التوازنات وامتصاص التوترات وإعادة هندسة المشهد السياسي وبناء الوسط الواسع من خلال التوافق وكان للنهضة دور أساسي في ذلك.

مثلت لنا السنوات الخمس الماضية التي جاءت في سياق مسار الانتقال الديمقراطي محفوف بالصعوبات والمخاطر تجربة تاريخية ثرية، كما اكتشفنا الفارق بين الإيمان بالمبادئ المجردة للحرية والديمقراطية التي دفعنا من أجلها ثمنًا باهظًا على مدى عقود وبين تحويل هذه المبادئ إلى منجز سياسي ملموس عقب ثورة فجرت في لحظة واحدة العديد من التناقضات السياسية والثقافية والاجتماعية.

لقد سلكنا منذ انتصار ثورتنا المجيدة إلى اليوم سلوكًا سياسيًا يقوم على رفض الاستقطاب والاستئثار والتعصب والإقصاء كما جعلنا المصلحة الوطنية هاديا ودليلا لنا في سلوكنا الداخلي وعلاقاتنا الخارجية وقدمناها على الحقوق الحزبية التي تضمنها الديمقراطية كما عملنا على الارتقاء بمستوى الخطاب السياسي وإدارة أعسر الاختلافات السياسية بروح توافقية جامعة فأثبتنا بكل ذلك أن النهضة قوة ضامنة للنجاح التونسي في الانتقال الديمقراطي ولأمن وسلامة الوطن وحرية المواطنين.

فبعد مسيرة تجاوزت الأربعين عاما من النضال القاصد إلى المساهمة في تجديد الوعي الحضاري والإسهام في توفير حياة أفضل للتونسيين والتونسيات ضمن مجتمع متحرر من الظلم والتخلف، وفي وطن منعتق من الاستبداد والتبعية، يقف حزب حركة النهضة اليوم في محطة مؤتمره العاشر الاستثنائي وقفة مصيرية ليقيم تجربته ويجدد ذاته ويسدد مسيرته نحو مستقبل أفضل في خدمة تونس.

انطلق الحزب في هذا المؤتمر من تقييم ومراجعة تجربته الماضية للتعبير عن إيمانه العميق بأهمية النقد الذاتي من أجل استخلاص الدروس وتثمين المكاسب المتحققة من أجل الاهتمام بها في تجديد الذات وتعزيز القدرات على الفعل في الواقع وتجاوز التجربة إلى المستقبل. وإذا كانت النهضة قد سبقت غيرها في الساحة الوطنية إلى هذا النهج الشجاع والبناء، فإنها تأمل في أن يكون عمل المراجعة والتقييم تقليدا عاما تلتزم به كل مكونات مجتمعنا المدنية والسياسية على اعتبار أن أماننا مصيرا وطنيا وإنسانيا مشتركا علينا أن نتعاون جميعا على حسن تصوره وتدبير بنائه.

في ضوء قراءته لتجربته التاريخية، يؤكد حزب حركة النهضة أنه قد استفاد في مسيرته من أفكار رموز التجديد والإصلاح وانفتح على آراء أكثر المفكرين انتصارا لقيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان في العالم مما جعل هويته تتشكل بطريقة ديناميكية مستمرة بدافع من التشوف إلى مستقبل يكون أكثر استتارة وتقدما ونهوضا. أهلت هذه المسيرة التجديدية النهضة في المجال السياسي لكي تتشكل اليوم حزبا وطنيا يعمل من أجل مصلحة تونس وبناء مجتمع عادل وآمن يضمن الحياة الكريمة لكل التونسيين والتونسيات باعتماد الديمقراطية أساسا للدولة ومنهاجا في إدارة الشأن العام.

يؤكد هذا المؤتمر التاريخي بوضوح خياراته الإستراتيجية أن حزب حركة النهضة قد تجاوز عمليا كل المبررات التي تجعل البعض يعتبره جزءا مما يسمى "الإسلام السياسي" وأن هذه التسمية الشائعة لا تعبر عن حقيقة هويته الراهنة ولا تعكس مضمون المشروع المستقبلي الذي يحمله. وتعتبر النهضة أن عملها مندرج ضمن اجتهاد أصيل لتكوين تيار واسع من "المسلمين الديمقراطيين" الذين يرفضون التعارض بين قيم الإسلام وقيم المعاصرة. وقد تضمنت لائحته "الخيار الاستراتيجي" و"الرؤية النظرية" الصادرتان عن المؤتمر ما يشكل أساسا منهجيا وتصوريا لهذا التوجه المجدد. وشكلت "اللائحة الهيكلية"، بما ورد فيها من إضافات وتعديلات، الصيغ التنظيمية التي تجسده على مستوى مؤسسات الحزب الداخلية والتي تحقق النجاعة والحوكمة الرشيدة والانفتاح.

إن النهضة باعتبارها حزبا سياسيا مسؤولا ترشح نفسها في مقدمة القوى الضامنة للانتقال الديمقراطي ببلادنا يتجه لتحقيق تطورات حقيقية في أهدافه واختياراته في الهيكلية

والتنظيم حتى يزيد من أهليته لتحمل أعباء المرحلة، كما أنه معني بالاشتغال على أرضية المشترك الوطني الذي حدده الدستور لتوسيع طاقته التأسيسية للمساهمة في استيعاب القطاع الأوسع من التونسيين والتونسيات وبالانفتاح على نخب المجتمع وكفاءاته وعلى الشباب والمرأة باعتبارهما دعامة أساسية لتنمية المجتمع وتشريكهما الفعال في تحديد الاختيارات التنموية و في تنزيلها العملي. وتعتبر النهضة أنها معنية بتعزيز الوحدة الوطنية كقوة دفع لمواجهة مخاطر الانقسام والإرهاب ولتحقيق الأدوار والمهام الوطنية المطلوبة، اختارت النهضة في هذا المؤتمر التخصص في الشأن السياسي على أن تعود مجالات الإصلاح الأخرى التربوية والثقافية والدينية للمجتمع المدني.

ولمزيد بيان هذه الخيارات، يصدر الحزب لاحقا وثيقة شاملة تأليفية لمجموع لوائح المؤتمر التي جاءت ثمرة لمخاض داخلي فكري عميق في تفاعل مع نخب في اختصاصات متعددة نعرضها على أبناء شعبنا وشركائنا في الوطن من الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني وعلى الرأي العام الدولي.

اختياراتنا الإستراتيجية : هوية الحزب و مرجعيته

الحزب الوطني هوية والتوافق السياسي نهجا:

اختار المؤتمر الحزب الوطني هوية جديدة للنهضة تجعله يهتم بما يجمع ويوحد، تتسع أوعيته التنظيمية للتعدد والتنوع، ينبذ التنافي وتقسيم المجتمع والتفرق إزاء المصالح الوطنية الكبرى. وتعني هذه الهوية الجديدة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ بلدنا وأمتنا تبني النهضة للديمقراطية التوافقية والحوار والتفاوض والبحث عن كلمة سواء في إدارة شؤون بلدنا ولأولوية المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية وعلى الاختلافات الإيديولوجية والاشتغال تحت سقف الأهداف التي يشترك فيها عموم التونسيين والتي وضع دستور الثورة إطارها التشريعي و القانوني. كما تعني هذه الهوية إشراك أكبر عدد من الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني في تحديد الاختيارات والقرارات السياسية الكبرى بما يعزز دعائم الثقة بين مختلف الفاعلين في الشأن العام. ويعتبر دستور الثورة أكبر نجاح للنخبة السياسية التونسية وأبرز ثمار سياسة الحوار والتوافق والتنازل المشترك للوصول إلى اتفاقات حاسمة في

القضايا الخلافية العميقة. ولم يقتصر التوافق على الفضاء السياسي فقط وإنما تعداه إلى الفضاء الاجتماعي لوضع أسس لعقد اجتماعي بين النقابات والدولة.

إننا اختارنا الإستراتيجي للحزب الوطني له استتبعاته التنظيمية والهيكلية المتمثلة في توسيع الطاقة الاستيعابية للتنظيم و تخفيف شروط العضوية ومنح الأولوية لخدمة الوطن وللفاعلية في المجال العام، وفي إعادة تأهيل مواردنا البشرية بما يمكننا من الانفتاح على مختلف كفاءات المجتمع المشهود لها بالمهنية وحسن الأداء، وفي اعتماد اللامركزية التنظيمية في الإدارة و التسيير مع ما يعنيه ذلك من توسيع صلاحيات المكاتب الجهوية و المحلية.

ما سبق أيضا سينعكس في برامج التكوين والتأهيل تركيزا على أخلاقيات الانخراط في الحياة العامة واعتمادا لأحدث مناهج التثقيف السياسي والتدريب على القيادة والتخطيط والفاعلية والنجاعة الوظيفية.

تخصص الحزب في العمل السياسي و تحرير القدرات المواطنة في مجال الإصلاح:

إن اختيارنا التخصص في العمل السياسي وعودة بقية مجالات الإصلاح للمجتمع المدني ينشد تحقيق ثلاثة مقاصد كبرى:

أولها الجدوى والنجاعة، فالإصلاح في مجال ما، يؤدي أكله بقدر ما يزداد مهنية ويخضع للقانون الذاتي للإصلاح في ذلك المجال، وهذا يعني أننا بهذا التخصص لا نخرج من مدارات الإصلاح وإنما نتجه لتمييز مجالاته، يتخصص الحزب في إصلاح الحياة السياسية والحقل العام والإدارة والحكم والقانون ويسهم في إعادة بناء المشهد السياسي حول قيمة الوسطية ويتولى المجتمع المدني بكامل الاستقلالية القيام على بقية مجالات الإصلاح، ومن شأن ذلك أن يمنح هذه المجالات ذاتيتها ويمكنها من التطور والنمو السليم بعيدا عن التجاذب الحزبي وتقلبات المشهد السياسي. كما يسهم خيار التخصص في وضع إطار قانوني سليم يعزز استقلالية الفضاء المدني ويحترم خصوصية هذه المجالات ويضمن حسن اشتغال مختلف المجالات الإصلاحية ومن ضمنها المتعلق بالشأن الديني، و يبنى بالتفاعل مع أهل الاختصاص فيها.

إن تحرير القدرات المواطنة في الفضاء الديني و مجالات الإصلاح الأخرى سيحرر المشتغلين فيها من الانتظارية المعطلة ومن الارتهان لتقلبات السياسة وسيوجههم للتعامل مع أهل الاختصاص والعلم و سيتمكن المجتمع من تطوير دفاعاته الذاتية. ومن شأن كل ذلك أن يحسن كثيرا مستوى الآداب العامة والحياة الأخلاقية للمجتمع والمعاملات بين الناس وأن يسهم إسهاما واسعا في تحصين الشباب من الغلو والتطرف و في تحويل حب الوطن إلى قيم للمبادرة والعلم والعمل والتكافل والتضامن الاجتماعيين وفي تحسين نوعية الحياة والخدمة التربوية للأسرة وتولي المجتمع لقسم هام من شؤونه بيده.

إن هذا التوجه نحو التخصص سيضع الجميع في موقع التساوي في مجال المنافسة السياسية وسيحرر المشهد السياسي من كثير من التوتر والتشنج وسينقذ الحراك الثقافي للمجتمع من التكلس والسطحية وسيمنح التدافع الفكري فرصة الاتجاه نحو العمق المعرفي والنهوض الأخلاقي والتطوير المتبادل لأطرافه.

المرجعية الإسلامية قوة توجيهية نحو أحسن العمل:

خيار التخصص في العمل السياسي بأبعاده آتفة الذكر يعكس فهمنا المقاصدي للمرجعية الإسلامية فالإسلام كمنهج للإصلاح يدعو إلى تملك آليات الإصلاح المتعددة بتعدد مجالات الفعل الإنساني أي إلى إصلاح كل مجال عملي بالاهتمام بقانون صلاحه وهذا المقصود بالتخصص.

وتستند هذه المرجعية إلى قراءة تجديدية واجتهادية مؤصلة في مصادر الإسلام الكبرى من قرآن وسنة صحيحة مستفيدة من التراث الثقافي الإسلامي والكسب المعرفي الإنساني الواسع، كما تؤمن بأن تفعيل القيم والتوجيهات في واقع الحياة لا يكون تنزيلا آليا فوقيا في كل الأحوال، وإنما يكون تنزيلا اجتهاديا يعتمد على اعتبار المآلات والمقاصد ويندرج ضمن المدرسة الإصلاحية التونسية.

ونعتبر المرجعية الإسلامية قوة توجيهية تفتح حقلا اجتهاديا شاسعا والحقيقة فيها انكشاف دائم ونصيب يزيد وينقص وهي دعوة متجددة لرفع مستوى الأداء المعرفي و لتجويد القراءة والفهم، و حزبنا بهذا المعنى يتبنى المرجعية الإسلامية كقوة تحريرية للممكنات المعرفية و العملية و كقوة توجيهية توليدية لا تتضب ترشدنا نحو تفعيل القيم الكلية التي يقوم

عليها الاجتماع الحر العادل، والنهضة باعتبارها اليوم حزبا ديمقراطيا ذا مرجعية إسلامية حريصة على ترجمة هذه المرجعية في منظومة من القيم في مختلف التعبيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية حتى لا تظل تلك المرجعية شعارا فارغا لا مضمون له في الواقع.

وهذه المنظومة القيمية وإن كانت لا تختلف كثيرا عن جملة القيم الإنسانية المشتركة وخاصة منها ما يندرج ضمن مفهوم «مكارم الأخلاق» الذي هو من جوهر الرسالة الإسلامية، إلا أنها تتميز بإضفاء مضمون تجديدي لكل قيمة من تلك القيم المشتركة، ومن أهم هذه القيم الحرية والكرامة والعمل والعدل والتسامح والتكافل والوسطية والإصلاح والأمانة.

الحزب الوطني : التجديد التنظيمي والتطوير الهيكلي

أكدت تجربتنا التنظيمية والهيكلية ما بعد الثورة أننا بحاجة لرؤية وسياسات تنظيمية جديدة تستوعب المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها تونس ومحيطها الإقليمي بما يسمح للنهضة بأن تتحول إلى حزب سياسي ينافس بكفاءة على الحكم وإدارة الشأن العام ويساهم في تنمية المجتمع.

إن التطور نحو حزب وطني منفتح بقتضي إحداث تغييرات هامة في مجالات العضوية والهياكل وإدارة العلاقات التنظيمية، وقع تضمينها القانون الأساسي للحزب حتى يصبح أكثر تعبيرا عن تطلعات التونسيين والتونسيات.

إن التقييمات التي أنجزناها قد أفضت إلى أن تطوير بنية الحزب التنظيمية والهيكلية والإدارية حاجة ضرورية لتعزيز الديمقراطية داخل هياكلها ثقافة وممارسة وتكريس اللامركزية مبدأ وآلية في الإدارة والتنفيذ والقرار، ودعم وجود المرأة والشباب في المؤسسات القيادية، وتحديث طرق الإدارة في التسيير.

وقد استقرت الإصلاحات على تطوير واقع الحزب تنظيميا وهيكليا وفق ما يلائم مستلزمات الحوكمة الرشيدة واللامركزية. ومن أهم المراجعات المقترحة توسيع صلاحيات الجهات والمحليات واعتماد درجة تنظيمية واحدة هي العضوية وتخفيف شروطها، بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال انتخاب القيادات الجهوية والمحلية من المؤتمر

مباشرة وإحداث مؤسسات جديدة مثل: الندوة السنوية والمجالس الشورية الجهوية ومركز الدراسات الاستراتيجية وأكاديمية الحزب التكوينية.

ونؤكد على أن هذا التجديد التنظيمي يهدف إلى الارتقاء بالحزب إلى مستوى تطلعات أبنائه وانتظارات عموم التونسيين والتونسيات في مجال الممارسة الحزبية الحديثة، والكفاءة والمنفتحة.

أولوياتنا في المرحلة القادمة:

نحو اقتصاد صاعد ومجتمع متضامن وتنمية مستدامة

إن حزب حركة النهضة، انطلاقاً من تقييمه للتحديات الاقتصادية والاجتماعية وتقديره للظرف الدقيق الذي تمر به البلاد ولإلحاحية المطالب الأساسية للشعب التونسي في الكرامة والعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة، يقدم مقاربته التنموية الشاملة التي يتبنى فيه خيار اقتصاد السوق الاجتماعي والتضامني الذي يقوم على الموازنة بين حرية المبادرة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، حيث يتكامل الدور الاستراتيجي للدولة في التنمية والتعديل والتحفيز مع دور القطاع الخاص في تنمية الثروة ودفع الاستثمار وخلق مواطن الشغل، ويتعاوض مع دور القطاع الثالث الداعم للاقتصاد الاجتماعي التضامني الذي يستمد قوته من حيوية المجتمع المدني ومن عمق المخزون الثقافي المنغرس في الهوية العربية الإسلامية للمجتمع التونسي.

وتعتبر النهضة أن البلاد بحاجة إلى إعطاء الأولوية في المرحلة المقبلة للملفات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية وتحبيدها عن التجاذبات السياسية والعمل على إدارة حوار شامل حول أولويات الإصلاحات المستوجبة في المجالات الحيوية للارتقاء بالأداء العام للاقتصاد، الذي سجل تراجعاً مقلقاً في نسب النمو والاستثمار وفي قدرتها التنافسية وتزايداً المديونية وعجز للموازن العامة.

ويرى حزب حركة النهضة بالنظر إلى هذا التشخيص ضرورة اعتماد برنامج إنقاذ اقتصادي عاجل يعطي الأولوية لاستعادة الإنتاج المعطل في عديد القطاعات الإستراتيجية وإنجاز المشاريع العمومية المعطلة بهدف تحسين البنية الأساسية وتطوير المرافق العامة وتحريك الدورة التنموية وإنعاش القطاع الخاص، لا سيما داخل الجهات، والمبادرة برفع

العراقيل الإدارية والإجرائية واستحثاث إنجاز المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات بسن إجراءات استثنائية تدفع بالاقتصاد وتسرع من وتيرة التنمية وتجعل تشغيل الشباب هدفا أساسيا لإعادة الأمل في نفوسهم وتشجيعهم على العمل والمبادرة والابتكار.

وتتبنى النهضة في هذا، مقارنة تنموية تقوم على الإدماج و الاندماج في التنمية، إدماج الجهات الأقل حظا والفئات المهمشة وإدماج المرأة والشباب، و اندماج القطاعات الاقتصادية فيما بينها لاستغلال كامل سلسلة القيمة، وكذلك اندماج الجهات فيما بينها في إطار رؤية جديدة للتقسيم الترابي للبلاد يربط الداخل بالساحل ضمن أقاليم التنمية تحقيقا للامركزية.

وتتطلب هذه الرؤية القيام بإصلاحات جوهرية لمنظومة التعليم والتكوين والبحث العلمي حتى يتحقق تبعا لذلك المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق ومتطلبات التنمية. كما يرى حزب حركة النهضة أهمية تيسير النفاذ للتمويل وتنويع مصادره وتوسيع الشركات الاقتصادية بإعطاء الأولوية للجوار المغربي والعمق الإفريقي والعربي والانفتاح على الفضاءات الاقتصادية الواعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية إلى جانب تدعيم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والعمل على تطوير الشراكة لتصبح أكثر توازنا وتكافؤا.

وتعطي النهضة أهمية كبرى للمنظومة القيمية الحاكمة للفعل الاقتصادي بما يزيد في إعلاء قيمة العمل والإتقان وينمي عناصر الثقة والأمانة ويعزز قيم التكافل والتضامن ويدعم آليات الحوكمة الرشيدة وحسن التصرف في المال العام ومقاومة الفساد.

إنّ البعد الاجتماعي في مقاربة النهضة الاقتصادية لهو من صميم مسألها التنموية، وهي في هذا تدعم الحق في الشغل والكسب الكريم وحماية حقوق الشغالين وتدعو إلى إحياء ثقافة العمل وربط الحقوق بالواجبات وضمان ديمومة المؤسسة في إطار علاقات شغلية متوازنة. كما تدعو إلى اعتماد سياسة توزيعية عادلة تعطي الأولوية للفئات الضعيفة والمهمشة وتعمل على توسيع مجال الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية وضمان العيش الكريم للجميع.

إنّ أهم ما ينتظره التونسيون في الموضوع الاقتصادي في هذه المرحلة من الانتقال الديمقراطي هو كيفية هندسة الانتقال الاقتصادي لبناء النهضة التنموية المنشودة. الذي

يتطلب في تقديرنا إدارة حوار اقتصادي وطني شامل بين كل الأطراف للاتفاق على مقاربة تشاركية للإصلاح تتحدد خلالها الأولويات ورزنامة الإنجاز بتصميم سياسي يعبر عن إرادة قوية في الإصلاح والتغيير بحيث يشترك جميع المواطنين في التضحيات ويتقاسمون المنافع بشكل عادل ومنصف.

استكمال البناء الديمقراطي وتحديث الإدارة:

الأولوية الثانية هي استكمال البناء الديمقراطي لتثبيت دعائم الديمقراطية وبناء الدولة العادلة والقوية. ويكون ذلك بإتمام تشكيل المؤسسات الدستورية مع الحرص على تحقيق أقصى درجات التكامل والانسجام بينها وفي داخلها حتى لا يتحول التعدد والتنوع إلى واقع مربك للأداء ومعطل للإنجاز. ونعتبر أن من شروط النهوض والاقلاع الاقتصادي تعبئة جميع القوى السياسية والاجتماعية بإمكانياتها البشرية والمادية ضمن أطر موحدة ومنجزة، حرصا على مستوى أعلى من النجاعة والفاعلية.

إن ما تضمنه الدستور من صيغ العلاقة والتكامل بين المركز والجهات يساعد في تحقيق نقلة نوعية في مجال الحوكمة المحلية والتدبير الجهوي. إن التصور الجديد للامركزية هو مكسب مهم لدولة القانون وتوزيع السلطات، بما يجعل الانتخابات البلدية والجهوية المقبلة محطة نوعية في تكريس الديمقراطية التشاركية وخطوة حقيقية في توزيع السلطة والثروة بين الجهات ومع المركز بما يحقق التعاضد بين مختلف ديناميكيات التنمية فتتمو بذلك الثروات ويعاد توزيعها بشكل عادل ومنصف بين الفئات والجهات.

من جهة أخرى ترى النهضة وجوب العمل على تحديث الإدارة بما هي مؤسسات ومنظومات قانونية وإجرائية. وعلى استعادة هيبة الدولة في إطار احترام القانون والالتزام به. ويحتاج التداول على السلطة إلى إرساء علاقة جديدة بين الإدارة والسلطة السياسية مبنية على الحياد والتعاون والكفاءة.

نحو استراتيجية وطنية شاملة للتصدي للإرهاب

الأولوية الثالثة هي مكافحة الإرهاب والقضاء عليه باعتباره تحديا كلف البلاد خسائر جسيمة وأثر سلبا في أوضاعها ومثل تهديدا جديا للانتقال الديمقراطي والاقتصادي والسلم الاجتماعي. ورغم النجاحات التي تحققت في مواجهته على المستوى الرسمي والشعبي

بإحباط العديد من مخططاته، والجهود التي بذلتها الحكومات المتعاقبة بعد الثورة في التصدي له، فإنّ خطره ما زال قائماً.

وعليه، يرى حزب حركة النهضة نفسه في موقع متقدم لدعم جهود الدولة في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه باعتماد إستراتيجية شاملة، تجمع بين الوقاية والعلاج وبين العاجل والآجل، وبين التصدي لجذور الإرهاب وأسبابه من جهة ومواجهة تجلياته وآثاره من جهة أخرى. والمطلوب في هذا الإطار تعزيز قدرات الدولة وتطوير أدائها.

إنّ الدولة الديمقراطية القائمة على الحقوق والحريات هي الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة. ويحتاج القضاء على هذه الآفة الحفاظ على المناخ الديمقراطي السليم وعلى سياسة التوافق، وتوسيع المشاركة السياسية، وتعزيز الوحدة الوطنية، فبقدر ما يكون المشهد السياسي متماسكا وموحدًا يكون التصدي لهذه الظاهرة أنجع. وكلما كان المناخ الاجتماعي مستقرا نكون قد حصنا فلذات أكبادنا من آفة الإرهاب ومن غيرها من الجرائم المنظمة.

وفي الأخير يعبر حزب حركة النهضة من خلال لوائح مؤتمره العاشر أنّ مستقبل تونس لا يكون إلا بكل التونسيين والتونسيات وأنّ سفينة تونس تتسع للجميع وتتشد أن يعمل لأجلها كل أبنائها حتى تغادر الرصيف وتبحر نحو آفاق العمل والتنمية والنهوض. إنّ الغد واعد بالأمل ومفعم بالتفاؤل وغزير بالفرص من أجل نهضة تونس ورفعتها وازدهارها. مستقبل يليق بنا جميعا وبأبنائنا. لا يظلم فيه أحد ولا يجوع فيه مواطن. إنّ حزب حركة النهضة قد حقق من خلال هذا المؤتمر التاريخي نقلة نوعية جدد فيها من مقارباته وطور من آلياته. نقلة نوعية في الهوية السياسية والفكرية والتنظيمية للحزب يقدمها من أجل تونس إذ أنّ في نجاح النهضة نجاح لتونس فالنهضة ضامن لاستقرار الوطن ولازدهاره. فالنهضة لتونس خير والنهضة بتونس خير.

تونس في 25 ماي 2016

عن المؤتمر العاشر لحركة النهضة

رئيس المؤتمر

علي العريض

المصدر: <http://www.elnahdha.tn>

الملحق رقم(3) جدول يوضح طور الموازنات المالية العامة في ظل الهشاشة الاقتصادية لتونس

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	قانون المالية 2017
العجز العام	-10	-3.3	-5.5	-6.9	-5.0	-4.8	-6.0	-5.4
الضغوط الضريبية	21.1	21.1	21.0	21.7	23.1	21.8	20.7	22.0
الدَّيْن العام	40.7	44.6	44.7	46.6	50.8	55.4	61.9	63.7

المصدر : aljezeera center four studies

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

1-المصادر:

1. الآية 120 سورة البقرة.
2. الآية 13 سورة الحجرات.

2 - المراجع باللغة العربية:

أ - الكتب:

1. أبو زكريا (يحي)، الحركة الإسلامية في تونس: من الثعالبي وإلى الغنوشي، دار النشر الإلكترونية، <http://www.nashiri.net>، 2003 .
2. أبو غزالة (محمد عقيل)، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط، دار البوكر لطباعة والنشر، عمان، 2002.
3. ابورمان (محمد)، أبو هنية (حسن)، الحل السلمي في الأردن الإسلاميون والدولة رهنات الديمقراطية والأمن، فريدريتش إيبيرت للنشر، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الأردن، 2012.
4. أحمد الشمسان الشيباني (رضوان)، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005.
5. أحمد (زكي) وآخرون ، الحركات الإسلامية والديمقراطية ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ، ط2، 2001.
6. أحمد (زكي) وآخرون، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 .
7. الإمام البهقي (أحمد بن حسين)، دلائل البتة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ،بيروت ، دار الكتاب الجامعة، 1985.
8. بشارة (عزمي)، الثورة التونسية المجيدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ، بيروت، جانفي، 2012.

9. البلدي (فاضل) وآخرون، الحركة الإسلامية في تونس: قراءة نقدية.
10. بلقزيز (عبد الإله)، الديمقراطية والمجتمع المدني، مرآتي الواقع ومدائح الأسطورة، إفريقيا ومدائح الأسطورة، إفريقيا الشرق الأوسط، 2001.
11. جردات (مهدي)، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
12. جون (إسبوزيتو)، الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/سبتمبر حوار أم صراع حضارات، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2003.
13. الجمعاوي (أنور)، المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة، 2014.
14. جيرون (محمد) وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم لديمقراطي، اتجاهات وتجارب، بيروت: المركز للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
15. حماد (مجدي) وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999.
16. الحناشي (عبد اللطيف)، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار والنتائج، الدرجة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
17. حيدر (خليل)، التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2003.
18. ريتشارد هرير (كمجيان)، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد، ط2، دار الوفاء.
19. زعنون محمد (سليم)، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية (دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية حماس 2001-2005)، مركز دراسات الوحدة العربية، مكتبة بيروت، 2011.
20. السليم (محمد السيد)، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة.

21. سليمان (عبد المنعم)، أسباب صعود تيار الإسلام السياسي بعد الربيع العربي، ب.ب.ن، 2012.
22. شاهين (عماد الدين)، أوروبا وحوار الثقافات الأوروبية متوسطة نحو رؤية عربية للتفعيل، القاهرة، برنامج حوار الحضارات - جامعة القاهرة، 2004 .
23. شهيم (ستيفن)، الإسلاموفوبيا، الحملة الإيديولوجية ضد المسلمين، ترجمة فاطمة نصر، القاهرة: دار الأسطورة الجديدة، 2012.
24. عبد الله (تركمانى) وآخرون، الإسلاميون والحكم في البلاد العربية، (مطبعة النجاح الجديدة)، 2006.
25. عصمت كارس (هايدى)، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014.
26. علي الربيعو (التركي)، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر، المركز الثقافي العربي، 2006.
27. غوستاف (لوبون)، حضارة العرب، ترجمة عادل عنتر، القاهرة: الهيئة العليا للكتاب، ط2، 2002.
28. كمال (حبيب)، تحولات الحركات الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية، القاهرة، على الموقع: www.kotobmab.com، 2006.
29. محمد (محمود الإمام)، أجهزة الجماعة الأوروبية وتطورها، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1995.
30. محمد مصطفى (كمال) وفؤاد (نهر)، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
31. مشافي (منذر)، موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية دراسة حالة مصر وتونس، رام الله : مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2013.
32. النجار (إبراهيم) وآخرون، دليل الحركات الإسلامية، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ج1، ط2006، 2.

33. ميلاد مفتاح (الحراشي)، محمد عبد الغفور (الشيخ)، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.
34. عبد الله (شليبي)، الدين والصراع الاجتماعي في مصر (1970-1985)، كتاب الأهالي، القاهرة، 2000.
35. بوسكين (إدريس)، أوروبا والهجرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
36. الكتبي (إبتسام) وآخرون، إلى أين يذهب العرب ؟ رؤية 20 مفكرا في مستقبل الثورات العربية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2012.
37. حفيظ بن (عبد الوهاب)، محددات السلوك الانتخابي في تونس التشريعية 2014، الدوحة: المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
38. راغب (السرجاني)، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011 م، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط2، 2011 .
39. فندلي (بول)، لا سكوت بعد اليوم...مواجهة الصور المزيقة عن الإسلام في أمريكا، بيروت، شركة المطبوعات لتوزيع والنشر، ط2010، 5.متحصل عليه: <http://www.thamarat.com/toupage3>.

ب- المجلات:

1. بارو (فريديريك)، حوار متعدد الأديان لمواجهة الأديان، مجلة هكذا تفكر ألمانيا، العدد 17/02، Deutschlandedition2، 2017.
2. حسين بشار (يوسف)، وجيه (وعلي)، مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية "جماعة الإخوان المسلمين مصر"، مجلة أبحاث، كلية العلوم السياسية في الموصل، المجلد 11، العدد 1، 2011.
3. الخاندار (سامي)، المسلمون والأوروبيون نحو أسلوب أفضل لتعايش، دراسات إستراتيجية، العدد 9، 2005.
4. الخيون (رشيد)، الإسلام السياسي في أوروبا والتقاطع مع الليبرالية، مجلة الديمقراطية، العدد 14، أبريل 2005.

5. الرماحي (جاسم)، أئمة التطرف في أوروبا، المجلة، عدد26، فبراير2018، متحصل عليه من الموقع:
<http://arab.majala.com/2018/02/article55263965>.
 6. عبد الحسين (شعبان)، "التطرف والإرهاب، إشكالية نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة مرصد، مكتبة الإسكندرية، ديسمبر 2017.
 7. عمارة (محمد)، الإسلام الأمريكي، مجلة العربي21، العدد 346، 11ماي2016، متحصل عليه: <http://arabi21.com/stories/s346>.
 8. غنية (شليغم)، "الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان 2012.
 9. محمود أحمد (إبراهيم)، حرب الصومال: الانعكاسات الداخلية المستقبل، آفاق إفريقية (الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة العدد 2005).
 10. ناصر (حامد)، "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج، السياسة الدولية، العدد 123، جانفي 2002.
 11. ناصر (حامد)، إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، جانفي2005.
 12. نيلسن (يورغن)، المسلمون في أوروبا، ترجمة وليد شमित، بيروت: دار الساقى، 2005.
 - يونس (فاتن)، "النشاط السياسي للجهة الإسلامية للإنقاذ"، مجلة العلوم السياسية، المجلد السابع، العدد (14، 1)، 2003.
- ج - المحاضرات الملتقيات:**
1. خليل (العناني)، الإخوان المسلمين وإشكالية الدمج والاعتدال في السياق المصري، محاضرة منشورة، جامعة جونز هوبكنز، واشنطن، 2016.
 2. رواء فخري (عبد اللطيف)، الإسلام السياسي في مصر بعد التغيير وصعود حزب الحرية والعدالة، كلية اللغات، جامعة بغداد، 2014.
 3. هشام (العوضي)، الإسلاميون في السلطة "حالة مصر"، ملتقي في التاريخ والعلاقات الدولية، الجامعة الأمريكية بالكويت، 9-3-2016.

د- جرائد و تقارير:

1. الحركات الإسلامية، العنف والإصلاح في الجزائر، قلب الصفحة، التقرير رقم 29 للمجموعة الدولية المعالجة للأزمات (الشرق الأوسط)، القاهرة، بروكسل 30 جويلية 2004.

1. كينيث (روث)، تهديدات مزدوجة كيف تهدد سياسة الخوف وسحق المجتمع المدن، الحقوق في العالم، التقرير العالمي لهيومن رايتس دورتش، 2016، متحصل عليه:

<http://www.arw.org/ar/world.report/2016/contry-chapters/286/58>.

2. المركز الأوروبي لدراسة ومكافحة الإرهاب والاستخبارات، الاتحاد الأوروبي، ... أليات الحرب الرقمية وتراجع نشاط داعش على منصات التواصل الاجتماعي، 31 أكتوبر 2017. على الموقع:

European center for terrorism studies and yntelligence ,Germany and wotherlandspowered by desing/MSN4desing.

3. نادية (مصطفى)، "البعد الثقافي للشراسة الأوروبية والمتوسطية، الدوافع، الأهداف، المسار، رؤية نقدية، أورو، وحوار الثقافات الأوروبية ومتوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل" (القاهرة: برنامج حوار الحضارات جامعة القاهرة 2004).

4. سرايا (أسامة)، "تعددية الجماعات الإسلامية ووحدة الهدف"، الأهرام، 7 أكتوبر 2010، العدد 4523.

هـ - الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. الحاج (علي)، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2005.

2. حسين سليمان فريد (عبد الفتاح)، الإشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين وأثرها عملية التحول الديمقراطي في مصر، 2014.
3. حمدي (سامية)، آثار ظاهرة الإرهاب في المجتمع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2009 - 2010.
4. رائد محمد (عبد الفتاح دبيعي)، أساليب التغير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة، الإخوان في مصر نموذجا، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 2012.
5. الربيع. (ع)، الإحياء الديني في المجتمع الإسلامي، الجزائر خصوصا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، 2009-2010.
6. الشيوخ محمد (عبد الغفور)، تأثير الثورات الربيع العربي على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي (المذكرة المقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بنغازي ليبيا، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة (2011 - 2013) .
7. قطاف (أسماء)، دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة كنموذج" (رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2013.1.

3 - مراجع باللغة الأجنبية:

A – Ouvrages :

1. Abdelkare(Harichane), Le Fis et le pouvoir, Editions lala Sakina, Alger1 - Henri Sanson, Laichcté islamique on Algérie, Editions du centre avationale de la recherche scientifique, Paris, 1983,
2. Benarros (Zohra), Ait Idir (Amokrane), Oridjek Fella, L'slamisme politique la tragédie algérienne, Dar Al farabi,
3. Blankart (Charles),the European union: confederation, federation or association of compound states,contitunotional political economy,vol 18,no2,2007.
4. Hassan (Nafaa), « the european union, political system and enstruction ». in Amr Hamzawy, european integration, lessons learned (cairw, center for european studies, cairo university, 2006.
5. Hintington (Samuel) ,thecash of civilization and the neaking of world,newyourk,simon and shuter,1996.
6. pipers (Daniel)« europe's thereat to the west » newyork, , and savage : europe and islam crescent waxing clutures clashing,sun 18may2004.

B:Les Reveus:

1. Mériboute(zidane), Printemps arabe, le poids des frers muslimans – leur vision de l'Etat et de la finance, islamique international devolpement policy, Revulu international de politique, the craduate Mustitue, Geneva, 2013.
2. M.Savage(timothy), « europe and islam, cresont waxing, clutures clashing, » washington guartenly, vol27. n°.3 summer 2004 .

C – Conference:

1. Gerges (fawaz), American and Islam, clash of clture or clash of interstes, combrige university,1999.
3. Fiona (hayes – Renshaw), the concil of Ministers in John Peterson and Michel Shackelton, the institutions of the european union (Newyork : Oxford University-Press. 2002).

D- Interview :

4. Al Badrani(H), Interview, AlBadrani par le représentant de Algaeara , 15 Octobre 2005,

E – Autres :

- 1.colombo (silivia), Voltoloni (bandeta), The EUS engagment political, Islam, the case of Enahda ribale, "moderate with Seliman Haide, edt middle east centre paper series, opt par, <http://goo.gl/smg8zd>,19july2017.

هـ - المراجع الإلكترونية:

1. (أج)عاشور، مفاوضات بين تونس وأوروبا حول إتفاقية للتبادل الحر، متحصل عليه من الموقع: <http://www.dw.com/at2018>.
2. أوات، المفوض الأوروبي يوهانس هان، حان الوقت لمناقشة مستقبل العلاقات الأوروبية التونسية، متحصل عليه من الموقع: <http://asabahnews.ht>.
3. أورو نيوز، الرئيس التونسي الإتحاد الأوروبي أقدم بخطوة الأولى ومنتظر منه المزيد لتونس، متحصل عليه من الموقع: <https://arabic.euronews.com/wt.final.france>.
4. بدون إسم، من ثقافات التنظيمات، ثقافة الدعوة الإسلامية، متحصل عليه من الموقع: <https://newsgrien.net/ar>.
5. بن مصطفى أحمد، العلاقات التونسية الفرنسية على مفترق طرق التاريخ، متحصل عليه من الموقع: www.nawaat.org.
6. بن مصطفى أحمد، تأملات دبلوماسية في الشراكة والتعاون الدولي بعد الثورة، متحصل عليه من الموقع: <https://www.babnet.net/rtdetaili65529asp>.
7. توفيق المديني، الراجون والخاسرون في الحكومة التونسية الجديدة بوابة الشرق، 6 فبراير 2015، متحصل عليه من الموقع: <http://www.al-sharq.com/news/details/307000h.vy>.
8. تولبش مريم، الإسلام الأوروبي تجدد فكري أم شبح يخيم علي أوروبا ؟

- <https://www.laa2at.com/european-islam-a-ghost-in-europe,7janvier2018/04/24>.
9. الجمعاوي أنور، تونس والشراكة مع الإتحاد الأوروبي، متحصل عليه من الموقع: <https://www.alaraby.com.uk.politics/2018.8.2>.
10. السرجاني راغب، نظرة الغرب إلى الإسلام والمسلمين، متحصل عليه من الموقع: <https://ar.islamway.net.19.12dy>.
11. سرحان سلام، ألغام محادثات التبادل الحر بين تونس والإتحاد الأوروبي، متحصل عليه من الموقع: <https://alatrab.co.uk>.
12. سليمان أحمد، حكاية الكرواسون، المصري اليوم، متحصل عليه من الموقع: <Almasrylyoum.com>.
13. صالح هدى، لورانس بروس، نظرة الغرب السلبية للإسلام، متحصل عليه من الموقع: <Archive aawpat.com/detailsap? section=282article.269301> 05/12/2004.
14. عبد العال علي، من يمثل الإخوان المسلمين في الجزائر متحصل عليه من الموقع: <Arabe Times.blogs>.
15. عفان محمد، هل أصبحت حركة النهضة حزبا علمانيا؟، متحصل عليه من الموقع: <www.alsharqfroum.org>.
16. علي عبد الرحيم، حسن البنا الفكرة والبدايات، متحصل عليه من الموقع: <Islamist.movment.com/2395>.
17. مبروك مهدي، الإتحاد الأوروبي والإسلام السياسي من القطيعة إلى الشراكة، متحصل عليه من الموقع: <www.alnahda.tn>.
18. المدني توفيق، محاذير اتفاقية التعاون الاقتصادي بين تونس والإتحاد الأوروبي، متحصل عليه من الموقع: <https://www.almustakbal.com/article.2067042>.
19. المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والإستخبارات، الإتحاد الأوروبي... إشكاليات معالجة التطرف عند المقاتلين الأجانب العائدين من القتال، متحصل عليه من الموقع: <http://www.europarabct.com>.
20. مصطفى راندة، الإسلام في أوروبا، متحصل عليه من الموقع: <https://www.maoudo3.com>.
21. المعهد الوطني التونسي للإحصاء، متحصل عليه من الموقع:

<http://www.locca.tn>.

22. الموقع الإلكتروني:

<http://ec-europa-eu/enlargement/neighbaurhad/contries/tunisia/index-en.html>.

23. نبيل ياسين، الإتحاد الأوروبي التعاون الإنتخابي مع الإسلاميين، متحصل عليه من

الموقع: www.nawaat.org.

.

الفهرس

v

أ	مقدمة
	الفصل الأول
13	الحركات الإسلامية في دول جنوب المتوسط
15	المبحث الأول: عوامل ظهور الحركات الإسلامية
15	المطلب الأول: عوامل داخلية
20	المطلب الثاني: عوامل خارجية
25	المبحث الثاني: الحركات الإسلامية في دول جنوب المتوسط
25	المطلب الأول: حركة الإخوان المسلمين المصرية 1928 إلى 2013
32	المطلب الثاني: الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية 1991 إلى 2001
36	المبحث الثالث: علاقة الحركات الإسلامية ببعضها البعض و موقف الحكومات العربية منها
36	المطلب الأول: علاقة الحركات الإسلامية ببعضها البعض
38	المطلب الثاني: موقف الحكومات العربية من الحركات الإسلامية
40	المبحث الرابع: التورات العربية و دورها في و صول الحركات الإسلامية إلى سدة الحكم
41	المطلب الأول: الحركات الإسلامية في ظل الربيع العربي
43	المطلب الثاني: دور الربيع العربي في وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة

50	الفصل الثاني:التخوف الأوروبي من الإسلام و المسلمين
52	المبحث الأول:أوروبا و الإسلام
52	المطلب الأول:النظرة الأوروبية للإسلام
55	المطلب الثاني:مراحل تطور الإسلام في أوروبا
59	المبحث الثاني:سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه حركات الإسلام السياسي
59	المطلب الأول: مفهوم الإسلاموفوبيا
66	المطلب الثاني:موقف الإتحاد الأوروبي من الحركات الإسلامية
70	المبحث الثالث:الحركات الإسلامية المتطرفة وآليات الإتحاد الأوروبي في مواجهاتها
70	المطلب الأول:المعايير التي اتخذها الإتحاد الأوروبي لتصنيف الحركات الإسلامية الأوروبية المتطرفة
72	المطلب الثاني:الآليات التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي في مواجهة هذه الحركات
77	المبحث الرابع: تطور موقف الإتحاد الأوروبي اتجاه الحركات الإسلامية
77	المطلب الأول:موقف الإتحاد الأوروبي من الحركات الإسلامية بعد أحداث 11سبتمبر 2001
79	المطلب الثاني:موقف الإتحاد الأوروبي من الحركات الإسلامية في ظل الربيع العربي
84	الفصل الثالث الاتجاه الأوروبي والحركات الإسلامية من القطيعة إلى الشراكة (نموذج حركة النهضة)
86	المبحث الأول:تأسيس و نشأة حركة النهضة التونسية
86	المطلب الأول نشأة حركة النهضة
90	المطلب الثاني أهم المراحل التي عرفتتها حركة النهضة

100	المبحث الثاني:تأثير الإتحاد الأوروبي على مسار حركة النهضة
100	المطلب الأول:طبيعة العلاقة بين الإتحاد الأوروبي و حركة النهضة
102	المطلب الثاني الدعم المالي و دوره في تدعيم العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و تونس
105	المبحث الثالث واقع الشراكة التونسية الأوروبية و سينايروهات محتملة لهذه العلاقة
105	المطلب الأول:تونس و الاتحاد الأوروبي الشراكة الغير متكافئة
107	المطلب الثاني سينايروهات المحتملة للعلاقة بين تونس و الاتحاد الأوروبي
110	الخاتمة
114	الملخص
116	الملاحق
130	قائمة المراجع
143	الفهرس.